(ترجمة)

تقرير عن التعاون الصيني العربي في العصر الجديد

ديسمبر عام 2022

وزارة الخارجية بجمهورية الصين الشعبية

الفهرس

المقدمة..... - 1 -
أولا، الصداقة الصينية العربية الممتدة لآلاف السنين..... - 2 -
(1) التواصل التاريخي منذ أسرة تشين الملكية وأسرة هان الملكية..... - 2 -
(2) العلاقات الصينية العربية بعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية..... - 5 -
1. التقاسم في السراء والضراء في النضال من أجل التحرر القومي..... - 5 -
2. النضال كتفا بكتف على الساحة السياسية الدولية..... - 7 -
3. التعاون والكسب المشترك في بناء الوطن وموجة العولمة الاقتصادية..... - 8 -
(3) التواصل بين الصين وجامعة الدول العربية..... - 9 -
1. لمحة عن جامعة الدول العربية..... - 9 -
2. العلاقات بين الصين وجامعة الدول العربية. ..... - 9 -
(4) تأسيس منتدى التعاون الصيني العربي وتطوره..... - 11 -
1. لمحة عن المنتدى..... - 11 -
2. الاجتماعات الوزارية المتعاقبة للمنتدى..... - 12 -
ثانيا، العلاقات الصينية العربية في العصر الجديد ..... - 16 -
(1) التعمق المستمر للثقة الاستراتيجية المتبادلة..... - 16 -
1. إقامة مجموعة من علاقات الشراكة الاستراتيجية. ..... - 16 -
2. تبادل الدعم للحفاظ على المصالح الجوهرية للجانب الآخر. ..... - 17 -
3. الدفاع سويا عن قواعد العلاقات الدولية. ..... - 17 -
(2) بذل الجهود الحميدة لدفع المفاوضات في سبيل صيانة السلام..... - 18 -
1. القضية الفلسطينية..... - 18 -
2. المسألة السورية ..... - 19 -
3. القضية اليمنية..... - 20 -
4. مسألة العراق..... - 20 -
5. القضية الليبية ..... - 21 -
6. مسألة السودان ..... - 21 -
(3) التعاون العملي المفعم بالحيوية..... - 22 -
1. تألق روح طريق الحرير في العالم العربي. ..... - 22 -
2. ارتفاع التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري إلى مستوى جديد. ..... - 24 -
3. التعمق المستمر للتعاون في مجال الطاقة..... - 24 -
4. الاختراقات للتعاون في مجال التكنولوجيا المتقدمة والحديثة..... - 25 -
(4) التواصل الثقافي والإنساني المتنوع ..... - 26 -
1. توسيع التبادل الثقافي والإنساني وتعزيز تقارب الشعوب. ..... - 26 -
2. التمسك بالاستفادة المتبادلة بين الحضارات والحفاظ على التنوع الحضاري..... - 27 -
(5) القرارات الصادرة عن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري التي تعبر عن الصداقة تجاه الصين ..... - 28 -
ثالثا، التطور السريع والمستمر للتعاون الصيني العربي في ظل التغيرات المتشابكة..... - 30 -
(1) التضامن والتآزر في مكافحة الجائحة ..... - 31 -
(2) الدفاع عن العدالة في ظل التغيرات غير المسبوقة منذ مائة سنة ..... - 32 -
1. تدعم الصين بثبات الاستقلال الاستراتيجي والتضامن وتقوية الذات للدول العربية- 32 -
2. تدعم الدول العربية بثبات جهود الصين في صيانة سيادتها وسلامة أراضيها. ..... - 32 -
(3) التقدم يدا بيد لإنعاش الاقتصاد..... - 34 -

1. التعاون في بناء "الحزام والطريق" بالجودة العالية، لتقوية قدرة المنطقة على التنمية..... - 34 -
2. العمل على تنفيذ مبادرة التنمية العالمية وتخفيف المأزق المعيشي في المنطقة..... - 34 -
(4) الالتزام بالعدالة في القضايا الساخنة..... - 35 -
رابعا، بناء المجتمع الصيني العربي للمستقبل المشترك..... - 37 -
(1) إطلاق صافرة العصر ونصب معلم التعاون..... - 38 -
(2) تعميق الثقة الاستراتيجية المتبادلة والحفاظ على المصالح المشتركة ..... - 39 -
(3) التمسك بالمنفعة المتبادلة والكسب المشترك، والعمل سويا على تحقيق التنمية والازدهار..... - 40 -
(4) تعزيز السلام والاستقرار للتمتع معا بالأمن والأمان الدائمين..... - 42 -
(5) توسيع التواصل الحضاري والدعوة إلى التعايش المنسجم..... - 43 -
الخاتمة..... - 44 -
المرفقات: الوثائق الختامية الصادرة عن منتدى التعاون الصيني العربي ..... - 45 -
(1) الوثائق للدورة الأولى للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الصيني العربي..... - 45 -
(2) الوثائق للدورة الثانية للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الصيني العربي..... - 50 -
(3) الوثائق للدورة الثالثة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الصيني العربي ..... - 56 -
(4) الوثائق للدورة الرابعة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الصيني العربي..... - 67 -
(5) الوثائق للدورة الخامسة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الصيني العربي..... - 81 -
(6) الوثائق للدورة السادسة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الصيني العربي..... - 99 -
(7) الوثائق للدورة السابعة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الصيني العربي ..... - 107 -
(8) الوثائق للدورة الثامنة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الصيني العربي ..... - 125 -
(9) الوثائق للدورة التاسعة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الصيني العربي ..... - 147 -

المقدمة

تقع الدول العربية في منطقة التلاقي بين قارتي آسيا وإفريقيا، وتبلغ مساحتها الإجمالية حوالي 13.26 مليون كيلومتر مربع، ويبلغ عدد سكانها الإجمالي حوالي 415 مليون نسمة. تتمتع الدول العربية بعدد كبير من السكان وثقافة عريقة وتاريخ ممتد وطاقة وموارد وافرة وإمكانيات هائلة للتنمية، ولها تأثير مهم في الشؤون الإقليمية والدولية.

تضرب العلاقات بين الصين والدول العربية بجذورها في أعماق التاريخ، التي ترجع إلى طريق الحرير القديم قبل أكثر من 2000 سنة. منذ ذلك الحين فصاعدا، ظل السلام والتعاون والانفتاح والشمول والتعلم المتبادل والاستفادة المتبادلة والمنفعة المتبادلة والكسب المشترك عنوانا رئيسيا لتاريخ التواصل بين الصين والدول العربية. على مدى أكثر من 70 سنة بعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية، تآزرت وتساندت الصين والدول العربية بكل صدق وإخلاص وبروح الفريق الواحد في سبيل تحقيق الاستقلال الوطني ونهضة الأمة، وتضامنت وتعاونت للدفاع عن الحق وتحقيق الكسب المشترك في المحافل الدولية سياسيا واقتصاديا، وحقق التعاون الودي بين الجانبين طفرة تاريخية من حيث النطاق والعمق، وأصبح قدوة يحتذى بها لتعاون الجنوب والجنوب.

في ظل التغيرات غير المسبوقة التي لم يشهدها العالم منذ مائة سنة، تواجه الصين والدول العربية فرصا وتحديات تاريخية متشابهة، فهي تحتاج بشكل أكثر إلى تكريس الصداقة التاريخية وتعميق التعاون الاستراتيجي فيما بينها، والعمل يدا بيد على بناء المجتمع الصيني العربي للمستقبل المشترك نحو العصر الجديد، وخلق مستقبل أجمل للعلاقات الصينية العربية سويا.

أولا، الصداقة الصينية العربية الممتدة لآلاف السنين

في مسيرة التاريخ الطويلة، ظلت الصين والدول العربية والدول العربية في مقدمة الركب للتواصل الودي بين شعوب العالم في الأزمنة القديمة. وظل السلام والتعاون والانفتاح والشمول والتعلم المتبادل والاستفادة المتبادلة والمنفعة المتبادلة والكسب المشترك عنوانا رئيسيا للتواصل الصيني العربي.

(1) التواصل التاريخي منذ أسرة تشين الملكية وأسرة هان الملكية

بدأ التواصل بين الأمتين الصينية والعربية قبل أكثر من 2000 سنة، حيث انطلق طريق الحرير البري من مدينة تشانغآن عاصمة أسرة هان الملكية، مرورا بآسيا الوسطى ومنطقة الرافدين، حتى امتد إلى سورية ومصر والمناطق الأخرى. أما طريق التوابل الذي تم شقه لاحقا، فانطلق من مدن قوانغتشو وتشوانتشو ويانغتشو وهانغتشو ومينغتشو (مدينة نينغبو اليوم) وإلخ، مرورا بمضيق الملقا ومضيق هرمز، حتى وصل إلى العراق وعُمان واليمن وسورية ومصر والمناطق الأخرى.

أصبح طريق الحرير البري وطريق التوابل البحري شريانين أساسيين للتواصل بين الحضارتين الشرقية والغربية، حيث انتقلت صناعة الورق والبرود والطباعة والبوصلة من الصين إلى العالم العربي، ومن خلاله إلى أوروبا، الأمر الذي عزز التطور والتقدم الثقافي والتكنولوجي في العالم العربي وأوروبا والمناطق الأخرى. كما انتقلت علوم الفلك والتقويم والطب والصيدلة والرياضيات من العالم العربي إلى الصين، الأمر الذي أثرى إنجازات الصين في هذه المجالات. كما نالت المباني والملابس والرسوم بالأسلوب العربي إعجاب الشعب الصيني.

وبدأ تاريخ التواصل الصيني العربي الذي سجل رسميا في أسرة هان الملكية الشرقية، حيث أوفد بان تشاو مفوض الصين العسكري في المناطق الغربية نائبه قان

ينغ إلى روما القديمة، فوصل الأخير إلى "تياوتشي" (اسم المنطقة العربية في سجل أسرة هان الملكية)، مما ترك أقدم سجل لسفر الموفد الحكومي الصيني إلى العالم العربي. قبل أكثر من 1200 سنة، وصل البحار العربي أبو عبيد إلى مدينة قوانغتشو على متن سفينة انطلقت من ميناء صحار العماني، مما ترك أقدم سجل للملاحة من شبه الجزيرة العربية إلى الصين. وسجل المؤرخ الجغرافي العربي أبو الحسن المسعودي مشاهد التواصل البحري بين الصين والدول العربية في كتابه "مروج الذهب".

شهدت أسرة تانغ فترة الازدهار لطريق الحرير، وهي أيضا فترة الازدهار في تاريخ التواصل الصيني العربي، التي صار تبادل الأفراد بين الجانبين فيها أوثق. قال رسول الله محمد: "أُطلب العلم ولو في الصين." بعد رحيله، أرسلت الإمبراطورية العربية مبعوثيها إلى أسرة تانغ الملكية لعدة مرات، حيث تم تسجيل في "تاريخ تانغ القديم": "مبعوث دولة داشي (المنطقة العربية حاليا) إلى أسرة تانغ الملكية يقدم هدايا بلاده إلى الإمبراطور". كما أرسلت الدولة الأموية مبعوثها إلى الصين، الذي منحه الإمبراطور الصيني في أسرة تانغ الملكية منصب "معاون جنرال" و"ثوب أرجواني وحزام ذهبي". وفقا لما ورد في المؤلفات التاريخية مثل "تس فو يوان قوي" و"تسي تشي تونغ جيان"، تم إرسال المبعوثين العرب إلى أسرة تانغ الملكية لـ40 مرة في الفترة ما بين عامي 651 و798م. وصف سليمان السيرافي، تاجر عربي زار الصين في أسرة تانغ الملكية، في كتابه تحت عنوان "رحلة السيرافي"، وصف الصين بأنها "أرض جميلة وجذابة"، وأن "الصينيين هم أكثر براعة في الرسم والفن الحرفي وغيرها من الأشغال اليدوية". في هذه الفترة، زار عديد من الرحالة والتجار الصينيين المنطقة العربية، حيث وصل الرحال دوهوان في أسرة تانغ الملكية إلى دا شي (المنطقة العربية حاليا) وسجل المشاهد المزدهرة فيها واصفا بأن "أراضيها تنتج كافة

الأنواع من المحتاجات" وأنها "تقع في نقطة التلاقي للمواصلات، وتمتلئ أسواقها ببضائع بكافة أنواعها وأسعارها مثل الحرير والمطرزات واللآلئ والمجوهرات".

في أسرة سونغ الملكية، ازداد عدد التجار العرب في الصين، وهم مكثوا في فانفانغ (مجمعات سكنية مخصصة للأجانب) في قنوانغتشو وغيرها من المدن الساحلية في جنوب شرقي الصين. وعينت حكومة أسرة سونغ الملكية التجار العرب مدراء لفانفانغ للتعامل مع شؤونهم.

في أسرة يوان الملكية، تعمق التعارف بين الجانبين الصيني والعربي، حيث وصل الملاح الصيني وانغ دايوان إلى المنطقة العربية، أي مصر والسعودية واليمن والصومال وغيرها من الدول العربية في الوقت الحالي، ووصل إلى المكة المكرمة، واصفا إياها في كتابه "داو يي تشي ليويه (سجلات الجزر)" بأنها "تتميز بمناظر طبيعية جميلة وطقس معتدل في الفصول الأربعة، ولها حقول خصبة تزرع فيها الأرز بكثافة، ويعيش أهلها بالأمان والرخاء." وسجل العالم الجغرافي العربي أبو عبدالله محمد بن محمد الإدريسي في مؤلفه "نزهة المشتاق في اختراق الآفاق" أن "الصين بلد مترامي الأطراف ذو سكان كثر"، وأن "موانئها مكتظة بالسكان ومزدهرة بالتجارة".

في أسرة مينغ الملكية، سافر الملاح المسلم تشنغ خه إلى "البحار الغربية" لعدة مرات، وزار في رحلاته ظفار العمانية وعدن اليمنية ومكة المكرمة ومقديشيو الصومالية وغيرها من المناطق العربية، مما عمق معرفة الجانب الصيني للعالم العربي. وتم الإشادة بالعالم العربي حسب ما ورد في "تاريخ أسرة مينغ الملكية" بأنه "بلد السعادة" الذي يعيش أهله الطيبون في الأمان والتناغم بدون انزعاج. وألف المرافقون لتشنغ خه في الرحلات البحرية، وهم ما هوان وفي شين وقونغ تشن، كتبا تحت عنوان "شينغيا شنغلان (الرحلات إلى ما وراء البحر)" و"شينغتشا شنغلان

(رحلات الأسطول)" و"شييانغ فانقوه تشي (عن الدول في الغرب)" كل على حدة، وكلها تضم سجلات عن الدول العربية. وأرسلت بعض الدول العربية مبعوثيها إلى الصين ضمن طقم أسطول تشنغ خه، سحب ما ورد في "تاريخ أسرة مينغ"، "في العام الـ14 لعهد الإمبراطور يونغله، بعثت بلاد آدان (عدن حاليا) مبعوثا لتقديم رسالة الملك وهداياه إلى الإمبراطور. بعد مغادرة المبعوث، أمر الإمبراطور تشنغ خه بسفر إلى آدان، لإهداء الحرير الملون إلى الملك. بعد ذلك، قام مبعوثو بلاد آدان بأربع زيارات إلى الصين لتقديم الهدايا".

إن التواصل بين الجانبين على مدى أكثر من 2000 سنة عبر الزمان وعلى رغم البعد الجغرافي، زاد من التعارف والثقة المتبادلة بين الشعب الصيني والشعوب العربية، وعزز تدفق السلع والتواصل الحضاري بين طرفي قارة آسيا، وقدم مساهمة مهمة في التطور والتقدم للبشرية، مما سجل فصلا رائعا في تاريخ التواصل الحضاري العالمي.

(2) العلاقات الصينية العربية بعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية

1. التقاسم في السراء والضراء في النضال من أجل التحرر القومي. تأسست جمهورية الصين الشعبية عام 1949، وحققت الدول العربية استقلالها على التوالي في خمسينات القرن الماضي. ظلت الصين الجديدة والدول العربية تتبادل الدعم في النضال من أجل الدفاع عن كرامة الأمة وسيادة البلاد، الأمر الذي فتح عهدا جديدا للتواصل الودي بين الصين والدول العربية.

في عام 1955، فتح مؤتمر باندونغ الباب لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين جمهورية الصين الشعبية والدول العربية، حيث قام رئيس مجلس الدولة تشو أنلاى الذي حضر هذا المؤتمر على رأس الوفد الصيني، بتواصل واسع النطاق مع الممثلين من مصر والسعودية واليمن ولبنان والأردن والسودان وليبيا وغيرها من الدول

العربية، مؤكدا على الدعم لنضال مصر من أجل تأميم قناة السويس وإدراج القضية الفلسطينية في جدول أعمال المؤتمر، والدعوة إلى حل قضية اللاجئين العرب في فلسطين، ودعم نضال الشعوب في شمال إفريقيا لكسب الاستقلال، ومؤكدا على "أن الشعب الصيني يتعاطف ويدعم بشكل كامل نضال الشعوب في الجزائر والمغرب وتونس من أجل تقرير مصيرهم وتحقيق استقلالهم ونضال الشعوب العربية في سبيل حقوق الإنسان في فلسطين".

في عام 1956، أقامت الصين العلاقات الدبلوماسية مع مصر، مما أطلق الذروة الأولى لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين والدول العربية. لغاية عام 1965، تم إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين وكل من سورية واليمن والعراق والمغرب والجزائر والسودان والصومال وتونس وموريتانيا وغيرها من الدول. في عام 1971، تم استعادة المقعد الصيني الشرعي في الأمم المتحدة، مما أتى بالذروة الثانية لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين والدول العربية. لغاية عام 1978، تم إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين وكل من الكويت ولبنان والقمر والأردن وعمان وليبيا وغيرها من الدول. في نهاية عام 1978، بدأت الصين تنفذ سياسة الإصلاح والانفتاح، مما دفع بالذروة الثالثة لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين والدول العربية. لغاية عام 1990، تم إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين وكل من جيبوتي والإمارات وقطر وفلسطين والبحرين والسعودية وغيرها من الدول. إلى هنا، تم إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين وجميع الدول العربية.

ظلت الصين تدعم نضال الشعوب العربية ضد الإمبريالية وكسب الاستقلال القومي والحفاظ عليه، وتدعم حكومات الدول العربية لانتهاج سياسة عدم الانحياز والمسالمة والمحايدة، وتدعم تطلعات الشعوب العربية إلى تحقيق التضامن والوحدة بطرق اختارها أنفسهم، وتدعم الدول العربية لتسوية النزاعات بينها عبر التشاور

السلمي، وتدعو إلى ضرورة احترام سيادة الدول العربية من قبل جميع الدول الأخرى، وترفض الاعتداء والتدخل من أي طرف، الأمر الذي نال ثقة الدول العربية وشعوبها، وأرسى أساسا سياسيا متينا للتطور المستمر والسريع للعلاقات الصينية العربية.

2. النضال كتفا بكتف على الساحة السياسية الدولية. خلال الحرب الباردة، نشأت وتطورت حركة عدم الانحياز التي بادر إليها الرئيس المصري جمال عبد الناصر ورئيس يوغوسلافيا جوزيف بروز تيتو ورئيس الوزراء الهندي جواهر لال نهرو. تهتم الصين بتطوير وتعزيز العلاقات مع حركة عدم الانحياز، وتعميق التعاون مع الدول النامية الغفيرة بما فيها الدول العربية، الأمر الذي فتح عهدا جديدا لوحدة الدول النامية، ودفع عملية تعددية الأقطاب والعولمة الاقتصادية إلى الأمام.

قدمت الدول العربية دعما قويا للصين في استعادة مقعدها الشرعي في الأمم المتحدة ومسألة تايوان وغيرها من المسائل. في عام 1971، تم اعتماد مشروع القرار المطروح من قبل الجزائر وألبانيا بأغلبية ساحقة في الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث صوتت 76 دولة بما فيها 13 دولة عربية لصالح مشروع القرار، مما أعاد المقعد الشرعي إلى جمهورية الصين الشعبية في الأمم المتحدة منذ ذلك الحين الذي يعد لحظة مفصلية خالدة في تاريخ العلاقات الدولية.

منذ ثمانينات القرن الماضي وخاصة بعد انتهاء الحرب الباردة، تعمل الصين والدول العربية على دفع تعددية الأقطاب للقوى الدولية ودمقرطة العلاقات الدولية، وتعمل سويا على الدفع بإقامة نظام جديد أكثر عدلا وديمقراطية، والتركيز على الدعوة إلى احترام ميثاق الأمم المتحدة والقواعد الأخرى المعترف بها في العلاقات الدولية، والتمسك بمبدأ مساواة السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وحق جميع الدول في المشاركة المتساوية في الشؤون الدولية مهما كانت كبيرة أو صغيرة، قوية أو ضعيفة، فقيرة أو غنية؛ ودعم حقوق كافة الشعوب لكسب الحرية والاستقلال والسيادة

على جميع أراضيها وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. إن هذه الرؤى التي تعكس المطالب السائدة للدول النامية ساهمت في صيانة المصالح المشتركة للدول النامية وتدعيم القضية العادلة للسلام والتنمية في العالم.

3. التعاون والكسب المشترك في بناء الوطن وموجة العولمة الاقتصادية.

تتمتع الصين والدول العربية بدرجة عالية من المزايا التكاملية اقتصاديا، وبدأ التبادل التجاري بين الجانبين قبل إقامة العلاقات الدبلوماسية الرسمية. تتمتع الدول العربية بالموارد والطاقة الوافرة. حسب "التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام 2021" الصادر عن صندوق النقد العربي، يشكل حجم احتياطي النفط في الدول العربية 55.7% من احتياطي النفط المثبت في العالم. مع تطور العلاقات بين الصين والدول العربية، نما حجم التبادل التجاري بين الجانبين بسرعة، وازدادت نسبة التجارة النفطية بين الجانبين من إجمالي التبادل التجاري. في فترة العقود الأربعة من عام 1970 إلى عام 2010، ازداد حجم التبادل التجاري بين الصين والدول العربية بأكثر من 620 ضعفا، وازدادت الواردات النفطية الصينية من الدول العربية بحوالي 30 ضعفا في فترة العقدين من بداية التسعينات إلى عام 2010.

بعد انتهاء الحرب الباردة، شهدت العولمة الاقتصادية تطورا معمقا، وشهد التعاون بين الصين والدول العربية في كافة المجالات تطورا سريعا وشاملا، حيث أصبحت الدول العربية أهم موردي الطاقة وشركاء التعاون الاقتصادي والتجاري للصين، وهي توفر نصف الواردات الصينية من النفط الخام لزمن طويل. ويتعمق التعاون العملي المتركز على النفط الخام والبتروكيماويات بين الجانبين، مما أقام علاقات الشراكة الاستراتيجية المستقرة والموثوق بها بينهما في مجال الطاقة. مع التطور المتسارع للعملية الصناعية في الدول العربية، يتقدم التعاون الصيني العربي في مجالات الاستثمارات الصناعية والتواصل والترابط والمقاولات الهندسية على

نحو معمق، إذ أن المشاريع التي بنتها الصين، بما فيها مسجد الجزائر الأعظم وإستاد لوسيل في قطر ومبنى بنك الكويت المركزي الجديد وسد مروي ومشروع تعلية سد الروصيرص ومجمع أعالي عطربة في السودان، حققت منافع اقتصادية واجتماعية جيدة، وطُبعت صور هذه المشاريع في العملات الوطنية لهذه الدول.

(3) التواصل بين الصين وجامعة الدول العربية

1. لمحة عن جامعة الدول العربية. تأسست جامعة الدول العربية في يوم 22 مارس عام 1945، ويقع مقرها في القاهرة المصرية، وتكون مقاصدها تكثيف التعاون بين الدول الأعضاء وتنسيق النشاطات السياسية وتعزيز التعاون بينها في مجالات الاقتصاد والمالية والنقل والمواصلات والثقافة والصحة والخير الاجتماعي والقضاء وغيرها، ولدى الجامعة 22 عضوا، وهي مصر والأردن وسورية ولبنان وفلسطين والسعودية والعراق واليمن والكويت والإمارات وقطر والبحرين وعمان والجزائر والمغرب وتونس وليبيا والسودان وموريتانيا وجيبوتي والصومال والقمر.

2. العلاقات بين الصين وجامعة الدول العربية. تربط الصين وجامعة الدول العربية علاقات الصداقة. بدأت الصين الاتصال بجامعة الدول العربية بعد إقامة علاقاتها الدبلوماسية مع مصر في عام 1956. وفتحت الجامعة مكتبها في الصين في عام 1993. ووقعت وزارة الخارجية الصينية مذكرة التفاهم بشأن إنشاء آلية المشاورات السياسية مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في عام 1999. وعينت الصين السفير الصيني لدى مصر مندوبا صينيا لدى جامعة الدول العربية في أكتوبر عام 2005. وأقامت وزارة الخارجية الصينية آلية الحوار السياسي والاستراتيجي على مستوى كبار المسؤولين مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في يونيو عام 2015.

تبقي الصين وجامعة الدول العربية على التواصل المكثف على المستوى الرفيع.

في عام 1996، قام أمين عام جامعة الدول العربية آنذاك أحمد عصمت عبد المجيد بزيارة رسمية إلى الصين. في إبريل عام 2002، التقى رئيس مجلس الدولة الصيني آنذاك تشو رونغجي بأمين عام جامعة الدول العربية آنذاك عمرو موسى خلال زيارته لمصر. في يناير عام 2004، زار الرئيس الصيني آنذاك هو جينتاو مقر جامعة الدول العربية، حيث طرح المبادئ الأربعة حول التعاون الصيني العربي. في نوفمبر عام 2009، زار رئيس مجلس الدولة آنذاك وين جياباو مقر جامعة الدول العربية، حيث ألقى الخطاب تحت عنوان "احترام تنوع الحضارات". في مايو عام 2012، قام أمين عام جامعة الدول العربية آنذاك نبيل العربي بالزيارة إلى الصين. في أغسطس عام 2014، زار وزير الخارجية وانغ يي مقر جامعة الدول العربية. في يونيو عام 2015، زار مستشار الدولة آنذاك يانغ جيتشي مقر جامعة الدول العربية. في مارس عام 2016، زارت نائبة رئيس مجلس الدولة آنذاك ليو ياندونغ مقر جامعة الدول العربية. في يوليو عام 2018، زار أمين عام جامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط الصين وحضر الاجتماع الوزاري الثامن لمنتدى التعاون الصيني العربي. في يناير عام 2019، التقى الممثل الخاص للرئيس شي جينبينغ عضو المكتب السياسي مدير مكتب لجنة الشؤون الخارجية التابعة للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني يانغ جيتشي بأمين عام جامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط خلال زيارته لمصر. في يناير عام 2020، التقى مستشار الدولة وزير الخارجية وانغ يي بأمين عام جامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط خلال زيارته لمصر. في يوليو عام 2021، التقى مستشار الدولة وزير الخارجية وانغ يي بأمين عام جامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط خلال زيارته لمصر، وأصدر الجانبان "بيانا مشتركا بين وزارة الخارجية لجمهورية الصين الشعبية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية"، وهو يعد أول بيان مشترك أصدره أمين عام جامعة الدول العربية مع وزير الخارجية الزائر من دولة خارج المنطقة.

يولي الرئيس شي جينبينغ اهتماما بالغا للعلاقات مع الدول العربية وجامعة الدول العربية. في يناير عام 2016، قام الرئيس شي جينبينغ بزيارة لمقر جامعة الدول العربية، حيث ألقى كلمة مهمة تحت عنوان "التشارك في خلق مستقبل أفضل للعلاقات الصينية العربية". في نوفمبر عام 2022، بعث الرئيس شي جينبينغ ببرقية التهاني إلى الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون الذي يتولى الرئاسة الدورية لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، وأعرب فيها عن تهنئته بعقد الدورة الـ31 لاجتماع مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة.

(4) تأسيس منتدى التعاون الصيني العربي وتطوره

1. لمحة عن المنتدى. في سبتمبر عام 1999، طرح أمين عام جامعة الدول العربية آنذاك أحمد عصمت عبد المجيد لأول مرة فكرة تأسيس منتدى التعاون الصيني العربي. في مارس عام 2000، تم اعتماد قرار في مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري أوصى بتأسيس "منتدى التعاون العربي الصيني". في يوم 30 يناير عام 2004، أعلنت الصين وجامعة الدول العربية بشكل مشترك عن تأسيس منتدى التعاون الصيني العربي بإصدار "بيان مشترك بشأن تأسيس منتدى التعاون الصيني العربي". في يوم 14 سبتمبر عام 2004، عقدت الدورة الأولى للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الصيني العربي في مقر جامعة الدول العربية، الأمر الذي رمز إلى انطلاق أعمال المنتدى رسميا.

يضم منتدى التعاون الصيني العربي الصين و22 عضوا في جامعة الدول العربية، وهدفه هو تعزيز الحوار والتعاون وتدعيم السلام والتنمية. بعد 18 سنة من التطور، لقد تمت إقامة 17 آلية تعاون في إطار المنتدى تشمل الاجتماع الوزاري واجتماع كبار المسؤولين والحوار السياسي الاستراتيجي على مستوى كبار المسؤولين وندوة العلاقات الصينية العربية والحوار بين الحضارتين الصينية والعربية والمنتدى

الصيني العربي للإصلاح والتنمية ومؤتمر رجال الأعمال الصينيين والعرب وندوة الاستثمارات ومؤتمر التعاون الصيني العربي في مجال الطاقة ومهرجان الفنون العربية/ مهرجان الفنون الصينية وندوة التعاون الصيني العربي في مجال الإعلام ومؤتمر الصداقة الصينية العربية وملتقى المدن الصينية العربية ومنتدى التعاون الصيني العربي لنظام بيدو ومنتدى المرأة الصينية العربية ومنتدى التعاون الصيني العربي في مجال الصحة وملتقى التعاون الصيني العربي في مجالات الإذاعة والتلفزيون واجتماع الخبراء الصينيين والعرب في مجال المكتبات والمعلومات ومؤتمر التعاون الصيني العربي لنقل التكنولوجيا والإبداع. قد أصبح منتدى التعاون الصيني العربي محركا مهما يدفع تطور العلاقات الصينية العربية، وهو نصب نموذجا ناجحا للتعاون العابر الأقاليم على الساحة الدولية.

2. الاجتماعات الوزارية المتعاقبة للمنتدى. قد عقدت 9 دورات للاجتماع الوزاري للمنتدى لغاية اليوم. في يوم 14 سبتمبر عام 2004، عقدت الدورة الأولى للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الصيني العربي في القاهرة المصرية، حيث تم اعتماد وثيقتين ختاميتين، أي "إعلان منتدى التعاون الصيني العربي" و"برنامج عمل منتدى التعاون الصيني العربي". رأى الجانبان بالإجماع أن المنتدى باعتباره آلية جديدة لتعزيز الحوار والتعاون الجماعيين بين الصين والدول العربية، يسهم في إثراء مقومات العلاقات الصينية العربية والارتقاء بمستوى التعاون على نحو شامل. كما توصل الجانبان الصيني والعربي إلى التوافق حول إقامة علاقات الشراكة القائمة على المساواة والتعاون الشامل.

في الفترة ما بين يومي 31 مايو و1 يونيو عام 2006، عقدت الدورة الثانية للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الصيني العربي في بيجينغ، حيث تم اعتماد 3 وثائق ختامية، أي "بيان الدورة الثانية للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الصيني

العربي" و"البرنامج التنفيذي لمنتدى التعاون الصيني العربي بين عامي 2006-2008" و"مذكرة التفاهم بشأن عقد مؤتمر رجال الأعمال الصينيين والعرب لمنتدى التعاون الصيني العربي". واتفق الجانبان الصيني والعربي على إقامة آلية استضافة ندوة صينية عربية للاستثمار بالتناوب، ودفع بنشاط إقامة آلية الحوار للتعاون الصيني العربي في مجال الطاقة.

في الفترة ما بين يومي 21 و22 مايو عام 2008، عقدت الدورة الثالثة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الصيني العربي في المنامة البحرينية، حيث تم اعتماد على 4 وثائق ختامية، أي "بيان الدورة الثالثة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الصيني العربي" و"البرنامج التنفيذي لمنتدى التعاون الصيني العربي بين عامي 2008-2010" و"البيان المشترك بين حكومة جمهورية الصين الشعبية وجامعة الدول العربية بشأن التعاون في حماية البيئة" و"مذكرة التفاهم بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والمجلس الصيني لتنمية التجارة الدولية بشأن آلية ندوة الاستثمارات". واتفق الجانبان الصيني والعربي على تسريع وتيرة عملية المفاوضات حول منطقة التجارة الحرة بين الصين ومجلس التعاون لدول الخليج العربية.

في الفترة ما بين يومي 13 و14 مايو عام 2010، عقدت الدورة الرابعة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الصيني العربي في مدينة تيانجين، حيث تم اعتماد 3 وثائق ختامية، أي "الإعلان المشترك حول إقامة علاقات التعاون الاستراتيجي بين الصين والدول العربية في إطار منتدى التعاون الصيني العربي" و"البيان الختامي الصادر عن الدورة الرابعة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الصيني العربي" و"البرنامج التنفيذي لمنتدى التعاون الصيني العربي بين عامي 2010-2012". واتفق الجانبان الصيني والعربي على إقامة علاقات التعاون الاستراتيجي بين الصين والدول العربية التي تتسم بالتعاون الشامل والتنمية المشتركة في إطار منتدى التعاون

الصيني العربي.

في يوم 31 مايو عام 2012، عقدت الدورة الخامسة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الصيني العربي في الحمامات التونسية، حيث تم اعتماد وثيقتين ختاميتين، أي "بيان الدورة الخامسة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الصيني العربي" و"البرنامج التنفيذي لمنتدى التعاون الصيني العربي بين عامي 2012-2014". وتبادل الجانبان وجهات النظر بشكل معمق حول تبادل الدعم في القضايا المتعلقة بالمصالح الجوهرية للجانب الآخر ومكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال وفي مجالات الطاقة وحماية البيئة ومكافحة التصحر والزراعة والسياحة والموارد البشرية والحوار بين الحضارات والتعليم والتكنولوجيا والصحة والإعلام والرياضة وغيرها، وتوصلا إلى التوافق المهم في هذا الصدد.

في يوم 5 يونيو عام 2014، عقدت الدورة السادسة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الصيني العربي في بيجينغ، حيث حضر الرئيس الصيني شي جينبينغ ورئيس مجلس الوزراء بدولة الكويت الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح الجلسة الافتتاحية لها. واعتمد الاجتماع 3 وثائق ختامية، أي "إعلان بيجينغ للدورة السادسة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الصيني العربي" و"الخطة التنموية العشرية لمنتدى التعاون الصيني العربي خلال الفترة 2014-2024" و"البرنامج التنفيذي لمنتدى التعاون الصيني العربي بين عامي 2014-2016". وأعرب الجانب العربي خلال الاجتماع عن تقديره لاقتراح الجانب الصيني بشأن التشارك في بناء "الحزام والطريق".

في يوم 12 مايو عام 2016، عقدت الدورة السابعة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الصيني العربي في الدوحة القطرية. وبعث كل من الرئيس الصيني شي جينبينغ وأمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني برسالة التهنئة إلى الاجتماع، وتم اعتماد وثيقتين ختاميتين فيه، أي "إعلان الدوحة للدورة السابعة للاجتماع

الوزاري لمنتدى التعاون الصيني العربي" و"البرنامج التنفيذي لمنتدى التعاون الصيني العربي بين عامي 2016-2018". واتفق الجانبان الصيني والعربي على إقامة "منتدى التعاون الصيني العربي لنظام بيدو" في إطار منتدى التعاون الصيني العربي، وتسريع وتيرة المفاوضات حول منطقة التجارة الحرة بين الصين ومجلس التعاون الخليجي.

في يوم 10 يوليو عام 2018، عقدت الدورة الثامنة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الصيني العربي في بيجينغ، حيث حضر الرئيس الصيني شي جينبينغ وأمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح الجلسة الافتتاحية، وتم اعتماد 3 وثائق ختامية فيه، أي "إعلان بيجينغ للدورة الثامنة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الصيني العربي" و"البرنامج التنفيذي لمنتدى التعاون الصيني العربي بين عامي 2018-2020" و"الإعلان التنفيذي الصيني العربي الخاص ببناء 'الحزام والطريق'". وأعرب الجانبان الصيني والعربي عن التقدير العالي لمبادرة التعاون في بناء "الحزام والطريق"، واتفقا على الارتقاء بالعلاقات بين الجانبين إلى "علاقات الشراكة الاستراتيجية القائمة على التعاون الشامل والتنمية المشتركة لمستقبل أفضل".

في يوم 6 يوليو عام 2020، عقدت الدورة التاسعة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الصيني العربي بشكل افتراضي، وبعث الرئيس الصيني شي جينبينغ برسالة التهنئة إلى الاجتماع. حضر الاجتماع وزراء الخارجية أو ممثلوهم من 21 عضوا لجامعة الدول العربية والأمين العام للجامعة، حيث تم اعتماد 3 وثائق ختامية، أي "إعلان عمّان" و"البرنامج التنفيذي لمنتدى التعاون الصيني العربي بين عامي 2020-2022" و"البيان المشترك لتضامن الصين والدول العربية في مكافحة وباء الالتهاب الرئوي الناجم عن فيروس كورونا المستجد". واتفق الجانبان الصيني والعربي على عقد القمة الصينية العربية، وتبادلا وجهات النظر على نحو معمق حول

بناء المجتمع الصيني العربي للمستقبل المشترك وتبادل الدعم في القضايا المتعلقة بالمصالح الجوهرية للجانب الآخر والدفع ببناء "الحزام والطريق" وتعزيز التعاون في مكافحة الجائحة واستئناف العمل والإنتاج، وتوصلا إلى توافق مهم في هذا الصدد.

ثانيا، العلاقات الصينية العربية في العصر الجديد

في عام 2012، عقد الحزب الشيوعي الصيني المؤتمر الوطني الـ18 له، حيث دخلت الاشتراكية ذات الخصائص الصينية إلى العصر الجديد. كما دخلت الدول العربية إلى مرحلة من استكشاف الطرق التنموية بإرادتها المستقلة وتحقيق استقرارها وتنميتها وتحولها. منذ عام 2012، حققت علاقات الشراكة الاستراتيجية الصينية العربية تقدما مستمرا وارتفع التعاون في بناء "الحزام والطريق" إلى مستويات جديدة.

(1) التعمق المستمر للثقة الاستراتيجية المتبادلة

1. إقامة مجموعة من علاقات الشراكة الاستراتيجية. إن العالم العربي منطقة أقامت الصين فيها علاقات الشراكة الاستراتيجية المكثفة. إذ أقامت الصين والدول العربية علاقات الشراكة الاستراتيجية القائمة على التعاون الشامل والتنمية المشتركة لمستقبل أفضل، وأقامت الصين علاقات الشراكة ذات الطابع الاستراتيجي مع 12 دولة عربية على صعيد ثنائي، بما فيها علاقات الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين الصين والدول الأربع، أي الجزائر (عام 2014) ومصر (عام 2014) والسعودية (عام 2016) والإمارات (عام 2018)، وعلاقات الشراكة الاستراتيجية بين الصين والدول الثماني، أي قطر (عام 2014) والعراق (عام 2015) والأردن (عام 2015) والسودان (عام 2015) والمغرب (عام 2016) وجيبوتي (عام 2017) وعمان (عام 2018) والكويت (عام 2018).

2. تبادل الدعم للحفاظ على المصالح الجوهرية للجانب الآخر. تدعو كل من الصين والدول العربية إلى احترام السيادة والاستقلال وسلامة الأراضي وعدم الاعتداء وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والمساواة والمنفعة المتبادلة والتعايش السلمي، وترفض التدخل الخارجي والهيمنة وسياسة القوة بكافة أشكالها، وتدعو إلى احترام ودعم كافة الدول في اختيار طرقها التنموية بإرادتها المستقلة وفقا لظروفها الوطنية ومقدراتها الوطنية. بعد حدوث الاضطرابات السياسية في بعض الدول العربية في نهاية عام 2010 وبداية عام 2011، دعمت الصين بثبات الدول العربية في استكشاف الطرق التنموية بإرادتها المستقلة وتحقيق الاستقرار والتنمية في أسرع وقت ممكن، وهي عارضت تدخل القوى الخارجية في الشؤون الداخلية للدول العربية وتغيير النظام فيها تحت شعار ما يسمى بـ "الديمقراطية". من جانبها، تقدم الدول العربية دعما ثابتا وقويا ودائما للجانب الصيني في المسائل المتعلقة بتايوان وشينجيانغ وهونغ كونغ وحقوق الإنسان وغيرها من المسائل التي تهم مصالحه الجوهرية وهمومه الكبرى.

3. الدفاع سويا عن قواعد العلاقات الدولية. ظلت الصين والدول العربية تحافظ بحزم على المنظومة الدولية التي تكون الأمم المتحدة مركزا لها والنظام الدولي القائم على أساس القانون الدولي والقواعد الأساسية للعلاقات الدولية التي تقوم على أساس مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة؛ وتدعم سويا تعددية الأطراف وتعزز التعاون المتعدد الأطراف وترفض الأحادية وسياسة القوة؛ وتدعو سويا إلى دمقرطة العلاقات الدولية وتدعم الدول النامية للحصول على تمثيل أكبر وصوت أعلى في الحوكمة العالمية للحفاظ على المصالح المشتركة للدول النامية وتعزيز القضية العادلة للسلام والتنمية للبشرية.

(2) بذل الجهود الحميدة لدفع المفاوضات في سبيل صيانة السلام

في وجه النزاعات والصراعات المتشابكة والمعقدة في منطقة الشرق الأوسط، تلعب الصين بنشاط دورها كدولة مسؤولة كبيرة، وتطبق بجدية المفهوم الجديد للأمن المشترك والمتكامل والتعاوني والمستدام، وتعمل على تعزيز التواصل والتنسيق مع الدول العربية، بغية تضافر الجهود للدفع بإيجاد حل سياسي للقضايا الساخنة.

1. القضية الفلسطينية

تهم القضية الفلسطينية باعتبارها قضية جذرية للشرق الأوسط، السلام والاستقرار في المنطقة والعدالة والإنصاف الدوليين والضمير والأخلاقية للبشرية. تدعم الصين بثبات القضية العادلة للشعب الفلسطيني لاستعادة حقوقه الوطنية المشروعة، وتدعم إقامة دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة الكاملة على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، وتدعم فلسطين للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، وتقدم بنشاط مساعدات إنسانية إلى الشعب الفلسطيني. تدعم الصين جهود جامعة الدول العربية والدول الأعضاء لها في القضية الفلسطينية، وتدعو المجتمع الدولي إلى تعزيز الشعور بالإلحاح، وإعطاء الأولوية للقضية الفلسطينية في الأجندة الدولية، وتحث الأطراف المعنية على الالتزام بالقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة و"مبادرة السلام العربية" ومبدأ "الأرض مقابل السلام" وغيرها من التوافقات، ودفع مفاوضات السلام بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي على أساس "حل الدولتين"، بغية الدفع بإيجاد حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية في يوم مبكر.

يولي الرئيس شي جينبينغ اهتماما بالغا للقضية الفلسطينية، وهو بعث ببرقيات التهاني إلى مؤتمر الأمم المتحدة لإحياء "اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني" لـ10 سنوات متتالية. في مايو عام 2013 ويوليو عام 2017، عقد

الرئيس شي جينبينغ جلسة المباحثات مع نظيره الفلسطيني محمود عباس لمرتين، حيث طرح فيهما الرؤية ذات النقاط الأربع لحل القضية الفلسطينية لمرتين، التي يكون جوهرها ضرورة الدفع بثبات بالحل السياسي على أساس "حل الدولتين"، والالتزام بمفهوم الأمن المشترك والمتكامل والتعاوني والمستدام، وحشد جهود المجتمع الدولي لدفع مفاوضات السلام وتعزيز السلام من خلال التنمية. في عام 2002، عينت الحكومة الصينية مبعوثها الخاص للشرق الأوسط، منذ ذلك الوقت، قام المبعوثون الخاصون الخمسة بزيارات عديدة إلى فلسطين وإسرائيل وغيرهما من الدول المعنية، بغية بذل جهود حميدة لدفع مفاوضات السلام. ستواصل الصين باعتبارها عضوا دائما في مجلس الأمن الدولي ودولة كبيرة مسؤولة، بذل جهود دؤوبة لاستئناف مفاوضات السلام بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي في يوم مبكر، وتحقيق التعايش السلمي بين الدولتين فلسطين وإسرائيل وبين الأمتين العربية واليهودية.

2. المسألة السورية

أتت الأزمة السورية التي استمرت لأكثر من 10 سنوات بمعاناة شديدة على الشعب السوري، وشكلت صدمة خطيرة على أمن المنطقة واستقرارها، فإن خروج سورية من الأزمة واستعادة استقرارها لأمر يتفق مع المصالح العامة والبعيدة المدى لدول المنطقة والمجتمع الدولي. ظلت الصين تلعب دورا إيجابيا وبناء لإيجاد حل ملائم للمسألة السورية. عينت الحكومة الصينية مبعوثها الخاص للمسألة السورية عام 2016، الذي عمل على الاتصال مع الأطراف المعنية بالمسألة السورية وبذل جهودا حميدة كبيرة لدفع مفاوضات السلام، مما أسهم بالحكمة والحلول الصينية في حل المسألة السورية. تولي الصين اهتماما بالغا للمسألة الإنسانية في سورية، وقدمت دفعات عديدة من المساعدات الإنسانية للشعب السوري بمن فيه اللاجئون السوريون

خارج البلاد. ستواصل الصين جهودها الدؤوبة لإيجاد حل شامل للمسألة السورية، وتستمر في تقديم المساعدة للشعب السوري بقدر إمكانها.

3. القضية اليمنية

منذ اندلاع الحرب في اليمن، تدعم الصين بثبات الجهود الرامية إلى الحفاظ على سيادة اليمن واستقلاله ووحدته وسلامة أراضيه، وتدعم مجلس القيادة الرئاسي اليمني لأداء مهامه، وتدعم حل القضية اليمنية عبر الطرق السياسية، وتدعم الأمم المتحدة للعب دور عادل ومتوازن كالقناة الرئيسية للوساطة، وتدعم المطالب المشروعة لليمن وغيره من الدول العربية في الأمم المتحدة وغيرها من المحافل المتعددة الأطراف. تأمل الصين من الأطراف المعنية في اليمن في تغليب مصالح الدولة والشعب، والدفع بتحقيق الهدنة الدائمة، والتوصل إلى حل سياسي مقبول لدى كافة الأطراف عبر الحوار السياسي الشامل، واستعادة السلام والاستقرار والنظام الطبيعي في اليمن في يوم مبكر. قدمت الصين ما في وسعها من المساعدات إلى الشعب اليمني عبر الطرق الثنائية، وبذلت جهودا إيجابية في تخفيف المعاناة الإنسانية في اليمن.

4. مسألة العراق

تدعم الصين بثبات حق الشعب العراقي في اختيار طريق تنموي يتناسب مع ظروفه الوطنية بإرادته المستقلة، وتدعم جهود العراق للحفاظ على سيادته وسلامة أراضيه وأمنه واستقراره، وتدعم مساعي العراق لإعادة الإعمار الاقتصادي ومحاربة الإرهاب، وترفض تدخل القوى الخارجية في الشؤون الداخلية للعراق. تدعم الصين الأطراف العراقية لمواصلة العمل على تسوية الخلافات عبر الحوار والتشاور وتعزيز

التضامن والتعاون، بما يحقق الأمن والأمان الدائمين والازدهار والتنمية للعراق في يوم مبكر. تدعم الصين قضية السلام والتنمية في العراق بخطواتها الملموسة، إذ أنها استأنفت الأعمال الطبيعية لسفارتها لدى العراق بعد فترة وجيزة من تولي الحكومة العراقية المؤقتة مقاليد السلطة. وقدمت الصين كمية كبيرة من المستلزمات واللقاحات إلى العراق في وقتها لمواجهة الجائحة، الأمر الذي ساهم بفعالية في مساعدة العراق على مواجهة الجائحة. ستواصل الصين تمسكها بالصداقة تجاه العراق، وتدعم إحلال السلام الدائم والتنمية الطويلة المدى في العراق في يوم مبكر.

5. القضية الليبية

شهدت عملية الانتقال السياسي في ليبيا تعرجات وتقلبات، واندلعت الاشتباكات المسلحة فيها بشكل متكرر، وتكون الأوضاع الأمنية فيها متوترة. ظلت الصين تدعم عملية الحل السياسي القضية الليبية، وتشارك بنشاط في المؤتمرات الدولية والإقليمية للوساطة في القضية الليبية، وتحافظ على الحقوق والمصالح المشروعة لليبيا في مجلس الأمن الدولي وغيره من المحافل الدولية. تدعو الصين المجتمع الدولي إلى تدعيم العملية السياسية بقيادة وملكية الشعب الليبي، وتقديم مساعدة بناءة مع تجنب فرض حلول من الخارج، ومكافحة القوى الإرهابية والمتطرفة في داخل ليبيا.

6. مسألة السودان

يمر السودان بمرحلة الانتقال السياسي، ويواجه صعوبات في مجالي الاقتصاد ومعيشة الشعب، ويشهد الصراعات القبلية المتكررة في بعض مناطقه، وتبرز المشاكل الأمنية فيه. تدعم الصين جهود السودان لدفع عملية الانتقال السياسي، وتبذل جهودا حثيثة لدى الأطراف السودانية المعنية لتسوية الخلافات عبر الحوار والتشاور،

وتحافظ على الحقوق والمصالح المشروعة للسودان في مجلس الأمن الدولي وغيره من المحافل المتعددة الأطراف. تدعو الصين إلى ضرورة حل مسألة السودان من قبل الشعب السوادني، ويجب على المجتمع الدولي استئناف الدعم الاقتصادي للسودان ورفع العقوبات المفروضة عليه في أسرع وقت ممكن، بما يوفر طاقة إيجابية للانتقال السياسي في السودان.

(3) التعاون العملي المفعم بالحيوية

1. تألق روح طريق الحرير في العالم العربي. طرح الرئيس الصيني شي جينبينغ مبادرة "الحزام والطريق" عام 2013، التي تتمسك بمبادئ التشاور والتشارك والتنافع، وتهدف إلى دفع تناسق السياسات وترابط المنشآت وتواصل الأعمال وتداول الأموال وتفاهم الشعوب، وحظيت بدعم واسع النطاق ومشاركة نشطة من قبل المجتمع الدولي بما فيه الدول العربية.

تعد الدول العربية التي تقع في منطقة التلاقي لـ"الحزام والطريق"، مشاركا مهما في حضارة طريق الحرير في التاريخ وشريكا طبيعيا لبناء "الحزام والطريق". وتستكمل معادلة التعاون الصيني العربي في بناء "الحزام والطريق" بشكل مستمر، وحقق هذا التعاون النتائج العديدة. في يونيو عام 2014، طرح الرئيس شي جينبينغ مبادرة للتعاون الصيني العربي في بناء "الحزام والطريق" في الجلسة الافتتاحية للدورة السادسة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الصيني العربي، وإقامة معادلة "1+2+3" للتعاون التي تتخذ مجال الطاقة كمحور رئيسي ومجالي البنية التحتية وتسهيل التجارة الاستثمار كجناحين وثلاثة مجالات ذات تكنولوجيا متقدمة تشمل الطاقة النووية والفضاء والأقمار الصناعية والطاقة الجديدة كنقاط اختراق.

في يناير عام 2016، قام الرئيس شي جينبينغ بزيارة إلى مقر جامعة الدول العربية وألقى كلمة مهمة فيه، حيث طرح خطة العمل للتعاون الصيني العربي في

بناء "الحزام والطريق" التي تشمل أربعة محاور، أي إعلاء راية السلام والحوار واتخاذ إجراءات لتعزيز الاستقرار، وتدعيم التعديلات الهيكلية واتخاذ إجراءات للتعاون المبدع، والدفع بالعملية الصناعية للشرق الأوسط واتخاذ إجراءات لتحقيق المواءمة في مجال الطاقة الإنتاجية، والدعوة إلى التواصل والاستفادة المتبادلة بين الحضارات واتخاذ إجراءات لتعزيز الصداقة.

في مايو عام 2017، حضرت 13 دولة عربية وأمانة عامة جامعة الدول العربية الدورة الأولى لمنتدى "الحزام والطريق" للتعاون الدولي. وفي إبريل عام 2019، حضرت 17 دولة عربية الدورة الثانية لمنتدى "الحزام والطريق" للتعاون الدولي.

في يوليو عام 2018، أكد الرئيس شي جينبينغ في الجلسة الافتتاحية للدورة الثامنة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الصيني العربي، على ضرورة الإمساك بالترابط والتواصل كـ"القاطرة" ودفع التعاون في مجالي النفط والغاز والطاقة المنخفضة الكربون كـ"العجلتين" وتطوير التعاون في مجالي المالية والتكنولوجيات الحديثة والمتقدمة كـ"الجناحين". ووقعت الصين وجامعة الدول العربية على "الإعلان التنفيذي الصيني العربي الخاص ببناء الحزام والطريق" في هذه الدورة للاجتماع الوزاري، الذي يعد الأول من نوعه بين الصين ومنظمة إقليمية.

ساهم التعاون في بناء "الحزام والطريق" في تطوير العلاقات الصينية العربية على نحو شامل، حيث قام الجانبان بربط بناء "الحزام والطريق" بالظروف الواقعية للمنطقة، وربط العمل الجماعي بالتعاون الثنائي، وربط تدعيم التنمية بالحفاظ على السلام، لتحقيق تكامل المزايا والكسب المشترك، مما خلق مشهدا مزدهرا وحيويا في كل الأماكن التي تطبق مبادرة "الحزام والطريق" فيها. قد وقعت الصين وثائق التعاون بشأن التشارك في بناء "الحزام والطريق" مع 20 دولة عربية وجامعة الدول العربية.

وينفذ الجانبان الصيني والعربي أكثر من 200 مشروع تعاون ضخم في مختلف المجالات مثل الطاقة والبنية التحتية، وتعود نتائج التعاون بالنفع على شعوب الجانبين البالغ عددهم ما يقارب ملياري نسمة.

2. ارتفاع التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري إلى مستوى جديد. تتمسك الصين والدول العربية بالمنفعة المتبادلة والكسب المشترك في التعاون بينها، وتعمل على تعزيز تسهيل التجارة والاستثمار، الأمر الذي ساهم في زيادة حجم الاستثمار المتبادل والتعاون الاقتصادي والتجاري بين الجانبين بأضعاف. في عام 2021، بلغت أرصدة الاستثمار المباشر المتبادل بين الجانبين الصيني والعربي 27 مليار دولار أمريكي، بزيادة 2.6 ضعف عما كانت عليه قبل 10 سنوات؛ وبلغ حجم التبادل التجاري بين الجانبين 330.3 مليار دولار أمريكي، بزيادة 1.5 ضعف عما كان عليه قبل 10 سنوات. في الأرباع الثلاثة الأولى لعام 2022، وصل حجم التبادل التجاري بين الجانبين إلى 319 مليار و295 مليون دولار أمريكي، بزيادة 35.28% عما كان عليه في نفس الفترة للعام الماضي، ويقارب الحجم الإجمالي في عام 2021.

3. التعمق المستمر للتعاون في مجال الطاقة. تعمل الصين والدول العربية على إقامة الشراكة الاستراتيجية الصينية العربية القائمة على أساس المنفعة المتبادلة والصداقة الطويلة الأمد في مجال الطاقة، وتبذل جهودا مشتركة لإقامة معادلة التعاون الصيني العربي في مجال الطاقة التي تتخذ النفط والغاز كمحرك والطاقة النووية كمساهم والطاقة النظيفة كمسرع. **في مجال الطاقة التقليدية،** يتطور نمط "النفط والغاز بلاس" للتعاون بين الجانبين، ليشمل سلسلة الصناعة بأكملها التي تغطي التنقيب والاستخراج والتكرير والتخزين والنقل للنفط والغاز، وتم إنجاز حزمة من المشاريع النموذجية مثل مصفاة ينبع في السعودية. في عام 2021، استوردت الصين 264 مليون طن من النفط الخام من الدول العربية، وذلك يعادل 51.47% من إجمالي

الواردات الصينية من النفط الخام في نفس الفترة. **وفي مجال الطاقة الجديدة،** تعمل الصين على توسيع التعاون مع الدول العربية في مجالات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الكهرومائية وغيرها، وتم إنشاء مركز التدريب الصيني العربي للطاقة النظيفة والمعمل الصيني المصري المشترك للطاقة المتجددة، وتم تنفيذ كثير من مشاريع التعاون مثل مشروع محطة الخرسعة الكهروضوئية في قطر، ومشروع المحطة الكهروضوئية بقدرة 186 ميجاوات بمجمع بنبان للطاقة الشمسية في مصر، ومشروع EPC للمحطة الكهروضوئية (التيار المستمر) بقدرة 165 ميجاوات في مصر.

4. الاختراقات للتعاون في مجال التكنولوجيا المتقدمة والحديثة. ينفذ الجانبان الصيني والعربي سويا خطة عمل "الحزام والطريق" للابتكار التكنولوجي في إطار الشراكة التكنولوجية الصينية العربية، للاستفادة الكاملة من المزايا التكنولوجية الصينية وتوظيف الدور التحفيزي للتكنولوجيا المتقدمة والحديثة. في عام 2015، انعقد مؤتمر التعاون الصيني العربي لنقل التكنولوجيا والابتكار في مقاطعة نينغشيا، حيث تم الإعلان رسميا عن إنشاء المركز الصيني العربي لنقل التكنولوجيا و5 مراكز ثنائية لنقل التكنولوجيا خارج البلاد. **في مجال الجيل الخامس للاتصالات،** أصبحت الشركات الصينية شركاء محوريين للدول العربية في مجال الجيل الخامس للاتصالات، وهي تحتل حصة سوقية كبيرة في مصر والسعودية والإمارات وعمان والبحرين وغيرها من الدول. **وفي مجال الطاقة النووية،** وقعت الشركات الصينية على الاتفاقيات بشأن الاستخدام السلمي للطاقة النووية مع كل من الإمارات والسعودية والسودان وغيرها من الدول، وتوصلت معها إلى نية التعاون في مجالات التنقيب عن اليورانيوم وإمداد الوقود النووي وتشغيل وصيانة محطات الطاقة النووية. **وفي مجال الفضاء والأقمار الصناعية،** أنشأت الصين والدول العربية منتدى التعاون الصيني

العربي لنظام بيدو للملاحة عبر الأقمار الصناعية كآلية للتعاون، وتم افتتاح مركز التميز الصيني العربي لنظام بيدو/GNSS في تونس كأول مركز خارج البلاد لنظام بيدو للملاحة عبر الأقمار الصناعية. كما وقعت الصين على العديد من وثائق التعاون مع الجزائر والسودان ومصر والسعودية وغيرها في مجال الفضاء والأقمار الصناعية، ونجحت في إطلاق القمر الصناعي الجزائر الكوم سات-1، والقمرين الصناعيين السعوديين سات-5A وسات-5B، والقمر الصناعي السوادني للاختبارات العلمية إلى الفضاء.

(4) التواصل الثقافي والإنساني المتنوع

1. توسيع التبادل الثقافي والإنساني وتعزيز تقارب الشعوب. أجرى الجانبان الصيني والعربي تعاونا متنوعا في مجالات الشباب والأديان والأحزاب والإعلام والتعليم والثقافة والصحة والإذاعة والتلفزيون، مما وسع التبادل الإنساني والثقافي وعمق تفاهم الجانبين.

منذ عام 2013، قامت الصين بتدريب 25 ألف كفء من مختلف التخصصات للدول العربية، وقدمت حوالي 11 ألف منحة دراسية حكومية لها، وأرسلت 80 فريقا طبيا متكونا مما يقرب من 1700 فرد. لغاية أكتوبر عام 2022، قد أعلنت 4 دول عربية عن إدراج اللغة الصينية في منظومة التعليم الوطني لها، وتم افتتاح كلية اللغة الصينية في 15 دولة عربية، وتم إنشاء 20 معهد كونفوشيوس وفصليْ كونفوشيوس في 13 دولة عربية. في الفترة ما بين عامي 2018 و2019، تجاوز عدد المسافرين العرب إلى البر الصيني الرئيسي 340 ألف فرد سنويا، وتجاوز عدد الطلاب الوافدين العرب في الصين 20 ألف فرد في كل عام دراسي.

وأنشأ الجانبان آليات مختلفة للتواصل الإنساني والثقافي في إطار منتدى التعاون الصيني العربي مثل مهرجان الفنون العربية/ مهرجان الفنون الصينية وندوة التعاون

الصيني العربي في مجال الإعلام ومنتدى التعاون الصيني العربي في مجال الصحة ومؤتمر الصداقة الصينية العربية وملتقى المدن الصينية العربية ومنتدى المرأة الصينية العربية وملتقى التعاون الصيني العربي في مجال الإذاعة والتلفزيون واجتماع الخبراء الصينيين والعرب في مجال المكتبات والمعلومات، وقد تم إقامة 24 فعالية للتواصل الثقافي والإنساني في إطار هذه الآليات منذ عام 2013.

2. التمسك بالاستفادة المتبادلة بين الحضارات والحفاظ على التنوع الحضاري.

رغم أن الحضارتين الصينية والعربية لكل منهما منظومة وخصائص مميزة، إلا أن كلتاهما تشملان المفاهيم والتطلعات المشتركة التي تتراكم في عملية تقدم البشرية، وتهتمان بالقيم مثل الوسطية والاعتدال والإخلاص والتسامح والانضباط الذاتي، وتسعيان إلى الحوار بين الحضارات، وتدعوان إلى التسامح والاستفادة المتبادلة. كانت الحضارتان الصينية والعربية تتفاعلان وتتبادلان في التاريخ، مما خلق قصة رائعة حول تحقيق الإنجازات المشتركة والشمول والاستفادة المتبادلة. أما اليوم، فتدعو الصين والدول العربية إلى تعزيز الحوار والشمول والتسامح بين الحضارات والشعوب والأديان المختلفة، وتعارض "نظرية صراع الحضارات" و"نظرية التفوق الحضاري" و"الإسلاموفوبيا"، وترفض ربط الإرهاب بأي عرق أو دين أو دولة أو حضارة بعينها. ويعمل الجانبان الصيني والعربي على الاستفادة من الحكمة والثروة لحضارة الجانب الآخر، وقد تم إقامة 9 دورات لندوة العلاقات الصينية العربية والحوار بين الحضارتين الصينية والعربية بنجاح. في عام 2022، شاركت الصين في رعاية مشروع القرار الذي يحدد يوم 15 مارس لكل عام كاليوم العالمي لمحاربة الإسلاموفوبيا، وأيدت اعتماده في الجمعية العامة للأمم المتحدة، الأمر الذي يجسد موقف الصين الدائم لدعم الحوار بين الحضارات ورفض الصراع بينها.

(5) القرارات الصادرة عن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري التي تعبر عن الصداقة تجاه الصين

تتمسك جامعة الدول العربية بالصداقة تجاه الصين. وتبنى مجلس الجامعة على المستوى الوزاري القرار المتعلق بالصين في كل دوراته منذ الدورة الـ118 سبتمبر عام 2002. وتحتوي الأغلبية العظمى من القرارات المتعلقة بالصين الصادرة عن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري منذ دورته الـ125 مارس عام 2006 على دعم مبدأ الصين الواحدة. وتطرقت جميع القرارات المتعلقة بالصين الصادرة عن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري منذ دورته الـ149 مارس عام 2018 إلى التعاون في بناء مبادرة "الحزام والطريق". وثمنت جميع القرارات المتعلقة بالصين الصادرة عن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري منذ دورته الـ156 سبتمبر عام 2019 الجهود التي تبذلها الدبلوماسية الصينية في منطقة الشرق الأوسط.

في سبتمبر عام 2022، تبنى مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري قرارا جديدا متعلقا بالصين في دورته الـ158، ينص على ما يلي:

بعد اطلاعه على مذكرة الأمانة العامة وعلى تقرير الأمين العام عن نشاط الأمانة العامة فيما بين الدورتين، وإذ يؤكد على قراراته السابقة في هذا الشأن وآخرها القرار 8757 د.ع (157) بتاريخ 9\3\2022 بشأن العلاقات العربية مع جمهورية الصين الشعبية، وفي ضوء نتائج اجتماع المجلس على مستوى المندوبين الدائمين يومي 4 و5\9\2022، يقرر:

1 . الإعراب عن حرص الدول الأعضاء على تعزيز علاقاتها مع جمهورية الصين الشعبية في مختلف المجالات، وكذلك في إطار "مبادرة الحزام والطريق"، والتأكيد مجددا على دعم الدول العربية لمبدأ الصين الواحدة.

2 . تثمين الجهود التي تبذلها الدبلوماسية الصينية لدعم القضايا العربية لإيجاد

حلول سلمية للأزمات القائمة في المنطقة، بما يعزز السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي.

3 . الترحيب مجددا باستضافة المملكة العربية السعودية للقمة الصينية العربية الأولى، المزمع عقدها يوم 9 ديسمبر\ كانون أول 2022، بما يساهم في الدفع بالشراكة الاستراتيجية العربية الصينية إلى آفاق أرحب، ويخدم المصلحة المشتركة للجانبين، والارتقاء بآليات منتدى التعاون العربي الصيني، وتكليف الأمانة العامة بالتنسيق مع الجهات المعنية في كل من المملكة العربية السعودية وجمهورية الصين الشعبية، في إطار اللجنة التحضيرية الثلاثية، للإعداد لهذه القمة الهامة وإنجاح أعمالها، وعرض هذا الموضوع على الدورة (31) لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة.

4 . الترحيب مجددا برغبة الجمهورية التونسية في استضافة الدورة الحادية عشرة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون العربي الصيني عام 2024.

5 . التأكيد على أهمية المشاركة العربية الفعالة في مختلف أنشطة وفعاليات منتدى التعاون العربي الصيني، ودعوة الأمانة العامة لمواصلة جهودها بالتنسيق مع الجهات العربية والصينية المعنية للإعداد للأنشطة والفعاليات المزمع عقدها في إطار البرنامج التنفيذي للمنتدى، خلال الفترة 2022-2023، بما في ذلك ما يلي: الدورة السادسة لمؤتمر الصداقة العربية الصينية في دولة قطر، والدورة الثالثة لملتقى المدن العربية والصينية في الصين، والدورة الخامسة لندوة التعاون العربي الصيني في مجال الإعلام في الصين، والدورة السابعة لمؤتمر التعاون العربي الصيني في مجال الطاقة في الصين، والدورة الخامسة لمهرجان الفنون العربية في الصين يومي 26 و27\9\2022 بمدينة جينغدتشن، والدورة الرابعة لمهرجان الفنون الصينية في الدول العربية، والدورة العاشرة لمؤتمر رجال الأعمال العرب والصينيين، والدورة

الثامنة لندوة الاستثمارات في المملكة العربية السعودية، والدورة الثالثة لمنتدى التعاون العربي الصيني في مجال الصحة في جمهورية مصر العربية، والدورة العاشرة لندوة العلاقات العربية الصينية والحوار بين الحضارتين العربية والصينية في إحدى الدول العربية، والدورة الخامسة لمؤتمر التعاون العربي الصيني لنقل التكنولوجيا والإبداع، والدورة الخامسة لاجتماع الخبراء العرب والصينيين في مجال المكتبات والمعلومات، والدورة السادسة لملتقى التعاون العربي الصيني في مجال الإذاعة والتليفزيون، والدورة الرابعة لمنتدى التعاون العربي الصيني في مجال الملاحة عبر الأقمار الصناعية "بيدو"، والاجتماع الوزاري العربي الصيني في مجال السياحة.

6 . الترحيب بمواصلة التعاون بين الجانبين العربي والصيني في مجال مكافحة تداعيات وباء كوفيد-19.

7 . تكليف الأمانة العامة بمتابعة هذا الموضوع والعرض على مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دروته العادية المقبلة.

ثالثا، التطور السريع والمستمر للتعاون الصيني العربي في ظل التغيرات المتشابكة

تتشابك وتتداخل التغيرات غير المسبوقة في العالم منذ مائة سنة وجائحة القرن والأزمة الأوكرانية في العقد الثالث من القرن الـ21، مما أدخل العالم إلى جولة جديدة من الاضطرابات والتحولات. في وجه الظروف الدولية التي تشهد التغيرات والاضطرابات المتشابكة، أصبحت عزيمة الصين والدول العربية على تطوير علاقات الصداقة القائمة بينها أكثر ثباتا، وأصبحت خطواتها لدعم الدفاع عن المصالح الجوهرية للجانب الآخر أكثر قوة، مما لعب دورا مهما في تعزيز السلام والتنمية

لـلعالم وصيانة مصالح الدول النامية.

(1) التضامن والتآزر في مكافحة الجائحة

تضامنت وتآزرت الصين والدول العربية بروح الفريق الواحد منذ حدوث جائحة فيروس كورونا المستجد، وأجرت تعاونا فعالا في مجالات تطوير اللقاحات واستخدامها والوقاية والسيطرة المشتركة وتقاسم الخبرات والأدوية العلاجية وغيرها، مما نصب قدوة يحتذى بها للتعاون العالمي في مكافحة الجائحة، وذلك يعد تجسيدا حيا لتشارك الصين والدول العربية في المستقبل المشترك.

كان جلالة الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود أول زعيم أجنبي أجرى مكالمة هاتفية مع الرئيس شي جينبينغ تعبيرا عن دعمه للجهود الصينية في مكافحة الجائحة؛ كانت جامعة الدول العربية أول منظمة إقليمية مهمة أصدرت مع الصين وثيقة حول التضامن في مكافحة الجائحة، وثمنت إنجازات الصين في مكافحة الجائحة بشكل جماعي؛ وكانت الدول العربية تقف بثبات إلى جانب الصين بشأن مسألة تتبع الفيروس وترفض تسييسها؛ وأضيئ برج الخليفة الإماراتي وهو أعلى مبنى في العالم بشعارات ضخمة مثل "شد حيلك يا ووهان"، وأضيئت المعالم المصرية الثلاثة المدرجة في قائمة التراث الثقافي العالمي باللون الصيني الأحمر؛ وفتحت الخطوط الجوية القطرية "الممر الأخضر" للصين في مكافحة الجائحة.

من جانبها، قدمت الصين للدول العربية عددا كبيرا من المساعدات لمكافحة الجائحة، وساعدتها على شراء الأدوية والأجهزة التنفسية والمعدات لإنتاج الكمامات وغيرها من المواد لمكافحة الجائحة؛ وأرسلت فرق خبراء طبيين تضم قرابة مائة خبير إلى الدول العربية، وقدمت التوصيات للدول المعنية بشأن مكافحة الجائحة عن طريقة التشخيص والعلاج عن بعد. وحقق التعاون الصيني العربي في مجال اللقاح نتائج مهمة، إذ أجرت الصين وكل من الإمارات والبحرين المرحلة الثالثة للتجربة

السريرية الدولية للقاح المعطل التي تعد الأولى من نوعها في العالم، وأنجزت الصين بالتعاون مع مصر أول خط الإنتاج المشترك للقاحات ضد فيروس كورونا المستجد في إفريقيا، وأجرت الصين التعاون مع الجزائر والمغرب وغيرهما من الدول في توطين إنتاج اللقاحات وبحث الأدوية وتطويرها، وقدمت الصين اللقاحات إلى اللاجئين الفلسطينيين في الأردن وسورية ولبنان كالمساعدات عبر وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. لغاية أكتوبر عام 2022، قد قدمت الصين أكثر من 340 مليون جرعة من اللقاحات ضد فيروس كورونا المستجد إلى الدول العربية.

(2) الدفاع عن العدالة في ظل التغيرات غير المسبوقة منذ مائة سنة

1. تدعم الصين بثبات الاستقلال الاستراتيجي والتضامن وتقوية الذات للدول العربية. في وجه ما يسمى بـ"فراغ السلطة في الشرق الأوسط" الذي قامت بعض الدول بتضخيمه، ترى الصين دائما أنه لا يوجد ما يسمى بـ"فراغ السلطة" في الشرق الأوسط، إن شعوب الشرق الأوسط هي سيد المنطقة لتقرير مستقبلها ومصيرها، ويجب على المجتمع الدولي أن يحترم مكانة دول المنطقة وشعوبها كسيد المنطقة. ظلت الصين باعتبارها شريكا استراتيجيا وصديقا مخلصا لدول المنطقة، تلعب دورا بناء فيها، ولم تسع يوما وراء أي مصلحة جيوسياسية. وظلت الصين تلتزم بـ"الدعمين"، أي دعم مساعي دول المنطقة لحل القضايا الأمنية الإقليمية عبر التضامن والتعاون، ودعم جهود شعوب المنطقة في استكشاف الطرق التنموية الخاصة بها بشكل مستقل، ويكون جوهر مساعي الصين هو دعم دول المنطقة وشعوبها للتحكم في مصيرها بنفسها.

2. تدعم الدول العربية بثبات جهود الصين في صيانة سيادتها وسلامة أراضيها. فيما يخص المسائل المتعلقة بشينجيانغ، قدمت الدول العربية دعمها للصين

في مجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة واللجنة الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة وغيرهما من المحافل المتعددة الأطراف من خلال توجيه رسائل مشتركة أو كلمات مشتركة أو كلمات منفردة. في شهر أكتوبر عام 2020، قام وفد السفراء العرب لدى الصين بزيارة منطقة شينجيانغ الويغورية الذاتية الحكم، حيث أعربوا عن تقييمهم الإيجابي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتطور قضية حقوق الإنسان وإنجازات نزع التطرف التي حققتها شينجيانغ تحت قيادة الحزب الشيوعي الصيني، ودحضوا الأكاذيب المتعلقة بشينجيانغ التي فبركتها الدول المعنية. في أكتوبر عام 2022، طرحت الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية الأخرى مشروع القرار المتعلق بشينجيانغ في الدورة الـ51 لمجلس حقوق الإنسان، محاولة للتدخل في الشؤون الداخلية الصينية باستغلاله. كانت الدول العربية تقف إلى جانب العدالة، وقدمت دعما ثابتا للجانب الصيني.

فيما يخص مسألة تايوان، تدعم الدول العربية مبدأ الصين الواحدة. في أغسطس عام 2022، قامت رئيسة مجلس النواب الأمريكية ناسي بيلوسي بزيارة تايوان. أكدت جميع الدول العربية الـ22 مجددا على مبدأ الصين الواحدة، وأعربت حكومات من 18 دولة عربية عن الدعم للجانب الصيني بشكل علني. وأصدرت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بيانا أكدت فيه على ضرورة الالتزام بمبدأ الصين الواحدة ورفض التصرفات التي تخالف القرارات المعنية للأمم المتحدة وتخرب السلام والاستقرار في المنطقة. كما أعربت جامعة الدول العربية عن دعمها لسيادة الصين وسلامة أراضيها والالتزام الثابت بمبدأ الصين الواحدة.

في فبراير عام 2022، استضافت الصين الدورة الـ24 للألعاب الأولمبية الشتوية بنجاح. في حين لوحت بعض الدول بمقاطعة أولمبياد بيجينغ الشتوي، حضر القادة من مصر والإمارات وقطر افتتاح الألعاب الأولمبية تلبية للدعوة، الأمر الذي

يعكس بجلاء ولمرة أخرى أن الصداقة التاريخية بين الصين والدول العربية راسخة لا تكسر.

(3) التقدم يدا بيد لإنعاش الاقتصاد

1. التعاون في بناء "الحزام والطريق" بالجودة العالية، لتقوية قدرة المنطقة على التنمية. منذ حدوث جائحة كورونا المستجد، تمضي الصين والدول العربية قدما بخطوات متزنة لبناء "الحزام والطريق" بالجودة العالية رغم تداعيات الجائحة. على سبيل المثال، وقعت الصين مع المغرب على الخطة التنفيذية للبناء المشترك لمبادرة الحزام والطريق، سعيا إلى المواءمة بين مبادرة "الحزام والطريق" والتخطيطات التنموية للدول العربية. وتتقدم المشاريع تقدما متزنا وحققت نتائج مهمة، وهي تشمل مشروع القطار المكهرب بمدينة العاشر من رمضان في مصر ومشروع منطقة السويس للتعاون الاقتصادي والتجاري الصيني-المصري (تيدا) ومشروع المنطقة النموذجية الصينية الإماراتية للتعاون في الطاقة الإنتاجية ومشروع الملعب الرئيسي لمونديال قطر ومشروع الفوسفات في شرق الجزائر. وتتقدم المفاوضات بشأن منطقة التجارة الحرة بين الصين ومجلس التعاون الخليجي بشكل مستمر. ويشهد التعاون بين الصين والدول العربية تطورا سريعا في مجالات الجيل الخامس للاتصالات والذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة والحوسبة السحابية وغيرها من التكنولوجيا العالية والمتقدمة، التي أصبحت نقاط نمو جديدة للتعاون الصيني العربي.

2. العمل على تنفيذ مبادرة التنمية العالمية وتخفيف المأزق المعيشي في المنطقة. تبتلع جائحة فيروس كورونا المستجد نتائج التنمية التي حققها العالم طوال سنوات طويلة، وتمر قضية التنمية العالمية بمرحلة حاسمة، ويواجه تعافي الاقتصاد العالمي صعوبات متزايدة، وظهرت الأزمة في أمن الغذاء والطاقة. وتواجه الدول النامية بما فيها الدول العربية تحديات خطيرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة عام

2030. في هذا السياق، طرح الرئيس الصيني شي جينبينغ مبادرة التنمية العالمية في المناقشة العامة للدورة الـ76 للجمعية العامة للأمم المتحدة في يوم 21 سبتمبر عام 2021، ولاقت هذه المبادرة تجاوبا إيجابيا ودعما من قبل المجتمع الدولي بما فيه الدول العربية. لغاية أكتوبر عام 2022، قد أعربت أكثر من 100 دولة بما فيها 17 دولة عربية عن دعمها لمبادرة التنمية العالمية، وانضمت أكثر من 60 دولة بما فيها 12 دولة عربية إلى "مجموعة الأصدقاء لمبادرة التنمية العالمية".

في يونيو عام 2022، أعلن الرئيس شي جينبينغ عن 31 خطوة مهمة سيتخذها الجانب الصيني لتنفيذ مبادرة التنمية العالمية في اجتماع الحوار الرفيع المستوى للتنمية العالمية بحضور قيادتي مصر والجزائر وغيرهما من قادة الدول. ستعمل الصين يدا بيد مع الدول العربية على تنفيذ مبادرة التنمية العالمية وبلورة توافقات حول التنمية والتمسك بالتركيز على العمل وتحقيق المزيد من الحصاد المبكر، بما يساعد الدول العربية على تحسين معيشة الشعب ورفع قدرتها على التنمية الذاتية وتحقيق أهداف أجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة عام 2030.

(4) الالتزام بالعدالة في القضايا الساخنة

في يوم 21 إبريل عام 2022، طرح الرئيس شي جينبينغ في الجلسة الافتتاحية للاجتماع السنوي لمنتدى بوآو الآسيوي مبادرة الأمن العالمي، التي تدعو إلى التمسك بمفهوم الأمن المشترك والشامل والتعاوني والمستدام والتمسك باحترام سيادة الدول وسلامة أراضيها والالتزام بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والتمسك بالاهتمام بالهموم الأمنية المشروعة لكافة الدول، والتمسك بإيجاد حلول سلمية للخلافات والنزاعات بين الدول من خلال الحوار والتشاور، والتمسك بحماية الأمن في المجالات التقليدية وغير التقليدية، وتجيب هذه المبادرة بوضوح على سؤال العصر، أي كيفية تحقيق الأمن المشترك لدول العالم، وهي تكتسب دلالات واقعية ومهمة لتعزيز السلام

والاستقرار في الشرق الأوسط، لذا، لاقت هذه المبادرة تفهما وقبولا على النطاق الواسع من الدول العربية.

إن ما تحملها مبادرة الأمن العالمي من الروح المهمة يوجه جهود الصين الحميدة لدفع التصالح والتفاوض في الشرق الأوسط في السنوات الأخيرة. في يوم 24 مارس عام 2021، طرحت الصين المبادرة ذات النقاط الخمس بشأن تحقيق الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط، التي تشمل الدعوة إلى الاحترام المتبادل، والالتزام بالعدالة والإنصاف، وتحقيق عدم الانتشار النووي، والعمل معا على تحقيق الأمن الجماعي، وتسريع وتيرة التعاون الإنمائي. في يوم 17 يوليو عام 2021، طرحت الصين الرؤية ذات النقاط الأربع لإيجاد حل سياسي للمسألة السورية، التي تؤكد على أنه لا يجوز انتهاك مبدأ استقلال السيادة، ولا يجوز التأخر في تخفيف الأزمة الإنسانية، ولا يجوز التراخي في مكافحة الإرهاب ولا يجوز الانحراف عن مسار التسامح والتصالح. في يوم 18 يوليو عام 2021، طرح الجانب الصيني الأفكار ذات النقاط الثلاث لتنفيذ "حل الدولتين" بشأن القضية الفلسطينية، داعيا إلى تعزيز نفوذ السلطة الوطنية الفلسطينية، ودعم الفصائل الفلسطينية لتعزيز التضامن، وتشجيع الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي على استئناف مفاوضات السلام على أساس "حل الدولتين". بعد اندلاع الاشتباكات الشديدة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي في مايو عام 2021، قامت الصين بصفتها الرئيس الدوري لمجلس الأمن الدولي، بدفع المجلس لمراجعة القضية الفلسطينية لخمس مرات حتى أصدر المجلس بيانا صحفيا رئاسيا.

ظلت الصين تبذل جهودا حثيثة من أجل السلام والاستقرار في الشرق الأوسط. نظمت الصين أربع دورات لندوة الشخصيات الفلسطينية والإسرائيلية المحبة للسلام، وتدعو إلى عقد مؤتمر سلام دولي على نطاق أوسع وبمصداقية أكبر وتأثيرات أكثر، بما يدفع عملية حل القضية الفلسطينية بخطوات ملموسة. وتشارك الصين بنشاط في

المفاوضات بشأن إحياء الاتفاق الشامل لملف إيران النووي، وتدعم تعزيز التواصل والحوار بين الدول في منطقة الخليج لتسوية الخلافات بشكل ملائم، مع الدعوة إلى عقد اجتماع الحوار المتعدد الأطراف لمنطقة الخليج، والتباحث في إقامة آلية الثقة في الشرق الأوسط، وبما يسهم في بناء الهيكل الأمني المشترك والشامل والتعاوني والمستدام في الشرق الأوسط بشكل تدريجي. وتشارك الصين بشكل بناء في القضايا الساخنة للعراق وليبيا والسودان واليمن وغيرها من الدول، لدفع بإيجاد حلول مقبولة لدى كافة الأطراف عبر الحوار السياسي الشامل. كما تشارك الصين بنشاط في إعادة الإعمار الاقتصادي والاجتماعي في الدول المعنية، وتقدم ما في وسعها من المساعدات إلى الدول العربية التي تعاني من الحروب والاضطرابات السياسية، للمساهمة في القضية الإنسانية وإعادة الإعمار في هذه الدول، دعما لاستعادة الاستقرار والتنمية فيها في يوم مبكر. منذ عام 2019، أقامت الصين دورتين لمنتدى أمن الشرق الأوسط على التوالي، حيث تم التباحث حول التحديات الأمنية في الشرق الأوسط على نحو معمق، مع الدعوة إلى إقامة الهيكل الأمني الجديد المشترك والشامل والتعاوني والمستدام في الشرق الأوسط، مما أسهم بالحكمة الصينية في تعزيز الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط.

رابعا، بناء المجتمع الصيني العربي للمستقبل المشترك

في الوقت الراهن، تطرأ تغيرات على العالم والعصر والتاريخ بشكل غير مسبوق. من ناحية، يمثل السلام والتنمية والتعاون والكسب المشترك تيارا تاريخيا لا يقاوم، ومن ناحية أخرى، تأتي تصرفات الهيمنة والتنمر وسياسة القوة، بما فيها التنمر على الضعفاء وكسب المصالح الأنانية بالنهب والاحتيال واللعبة الصفرية، بأضرار

خطيرة، ويتفاقم العجز في السلام والتنمية والأمن والحوكمة، مما فرض تحديات غير مسبوقة على مجتمع البشرية. ويقف العالم مرة أخرى أمام مفترق طرق في التاريخ، ويتوقف اتجاه تطوره على خيارات شعوبه.

في أكتوبر عام 2022، عقد الحزب الشيوعي الصين المؤتمر الوطني العشرين له بنجاح، حيث تم طرح أن أهم مهمة للحزب الشيوعي الصيني هي الاتحاد مع الشعب الصيني من كافة القوميات وقيادته لبناء دولة اشتراكية قوية حديثة على نحو شامل وتحقيق الهدف المئوي الثاني، والدفع بالنهضة العظيمة للأمة الصينية على نحو شامل من خلال التحديث الصيني النمط. في المسيرة الجديدة، تلتزم الصين دوما بمقاصد سياستها الخارجية المتمثلة في الحفاظ على السلام في العالم وتعزيز التنمية المشتركة، والعمل على الدفع ببناء مجتمع المستقبل المشترك للبشرية؛ وستتمسك الصين بانتهاج السياسة الخارجية السلمية المستقلة، وتطوير التعاون الودي مع كافة الدول على أساس المبادئ الخمسة للتعايش السلمي، وتتمسك بالسياسة الوطنية الأساسية للانفتاح على الخارج، وتشارك بنشاط في إصلاح وبناء منظومة الحوكمة العالمية، وتكرس القيم المشتركة للبشرية، بما يوفر فرصا جديدة لدول العالم بما فيها الدول العربية بالتنمية الجديدة في الصين .

(1) إطلاق صافرة العصر ونصب معلم التعاون

طرح الرئيس الصيني شي جينبينغ بناء المجتمع الصيني العربي للمصالح المشتركة والمجتمع الصيني العربي للمستقبل المشترك لأول مرة عند حضوره للجلسة الافتتاحية للدورة السادسة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الصيني العربي عام 2014، الأمر الذي وجد تجاوبا إيجابيا من قبل الدول العربية. في عام 2018، طرح الرئيس شي جينبينغ مرة أخرى بناء المجتمع الصيني العربي للمستقبل المشترك والإسهام في بناء مجتمع المستقبل المشترك للبشرية في الجلسة الافتتاحية للدورة

الثامنة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الصيني العربي، الأمر الذي وجد تجاوبا حارا من قبل الدول العربية. في الدورة التاسعة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الصيني العربي المنعقدة في عام 2020، اتفق الجانبان الصيني والعربي على إدراج العمل على بناء المجتمع الصيني العربي للمستقبل المشترك في "إعلان عمان"، وعرض ذلك على القمة الصينية العربية المقبلة، وذلك يعني أن الجانبين الصيني والعربي توصلا إلى التوافق الإيجابي بشأن بناء مجتمع المستقبل المشترك.

حينذاك، سيقوم قادة الصين والدول العربية بتخطيط التعاون بين الجانبين في المستقبل والدفع بالارتقاء بنوعية ومستوى العلاقات الصينية العربية، وبلورة مزيد من التوافق بين الجانبين في الحوكمة العالمية والتنمية والأمن والحوار الحضاري وغيرها من القضايا الهامة. ستكون هذه القمة معلما فارقا في تاريخ العلاقات الصينية العربية بكل التأكيد، وترمز إلى دخول الصداقة الصينية العربية إلى مرحلة جديدة، وستفتح آفاقا أرحب لعلاقات الشراكة الاستراتيجية الصينية العربية وتقود الصين والدول العربية للمضي قدما في طريق بناء المجتمع الصيني العربي للمستقبل المشترك بخطوات واسعة.

(2) تعميق الثقة الاستراتيجية المتبادلة والحفاظ على المصالح المشتركة

ستواصل الصين التزامها بتطوير العلاقات مع الدول العربية على أساس المبادئ الخمسة المتمثلة في الاحترام المتبادل للسيادة وسلامة الأراضي وعدم الاعتداء وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والمنفعة المتبادلة والمساواة والتعايش السلمي، واحترام خيارات الشعوب العربية ودعم حق الدول العربية في استكشاف الطرق التنموية التي تتماشى مع ظروفها الوطنية وتبادل الدعم الثابت فيما يتعلق بالمصالح الحيوية والهموم الكبرى للجانب الآخر.

ستحافظ الصين على زخم التواصل والحوار على المستوى الرفيع مع الدول

العربي، وتقوم بالتفعيل الكامل للدور القيادي للقاءات القادة في تطوير العلاقات الصينية العربية. ستعمل الصين على زيادة تعزيز بناء آليات المشاورات والحوار بين الحكومة الصينية وحكومات الدول العربية، والتفعيل الكامل للدور التخطيطي والتنسيقي للحوار الاستراتيجي والمشاورات السياسية وغيرهما من الآليات الثنائية والمتعددة الأطراف. ستواصل الصين العمل على بناء وتطوير منتدى التعاون الصيني العربي، وتفعيل الدور الريادي لآلية الاجتماع الوزاري لمواصلة إثراء مقومات التعاون الجماعي بين الصين والدول العربية في كافة الأبعاد.

ستعمل الصين مع الدول العربية سويا على تنفيذ تعددية الأطراف الحقيقية، والتمسك سويا بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، والحفاظ على المنظومة الدولية التي تكون الأمم المتحدة مركزا لها والنظام الدولي القائم على القانون الدولي، والدفاع عن القابلية العامة لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وغيرها من القواعد الأساسية للعلاقات الدولية. ستتبادل الصين والدول العربية الدعم للمطالب المشروعة والآراء المعقولة للجانب الآخر في إصلاح الأمم المتحدة وتغير المناخ وأمن الغذاء والطاقة وغيرها من القضايا الدولية الهامة، وتحافظ بثبات على المصالح المشتركة للدول النامية الغفيرة.

(3) التمسك بالمنفعة المتبادلة والكسب المشترك، والعمل سويا على تحقيق التنمية والازدهار

ستواصل الصين الtعاون مع الدول العربية في بناء "الحزام والطريق" بالجودة العالية انطلاقا من مبدأ التعاون والكسب المشترك، والعمل يدا بيد على تنفيذ مبادرة التنمية العالمية ومواءمة الاستراتيجيات التنموية للجانبين وتوظيف المزايا والإمكانيات الكامنة لكل منهما، وتوسيع نطاق التعاون العملي في مجالات الطاقة والبنية التحتية والزراعة والاستثمار والتمويل والتكنولوجيا الحديثة والمتقدمة

وغيرها، بما يحقق التقدم المشترك والتنمية المشتركة، ويعود بثمار التعاون على مزيد من شعوب الجانبين.

ستدعم الصين دخول المزيد من المنتجات العربية غير النفطية إلى السوق الصينية لتحسين هيكل التجارة باستمرار، وتعمل على تحقيق التطور المستمر والمتزن للتجارة الثنائية. ومن الأهمية تعزيز التواصل والتشاور بين الجهات الاقتصادية والتجارية للجانبين الصيني والعربي، والتوقيع على اتفاقية بشأن منطقة التجارة الحرة بين الصين ومجلس التعاون لدول الخليج العربية في أقرب وقت ممكن.

ستدفع وتدعم الصين التعاون الصيني العربي في مجالي النفط والغاز الطبيعي، وخاصة التعاون الاستثماري في تنقيب النفط واستخراجه ونقله وتكريره، وتعزيز المواءمة من حيث الخدمات الهندسية والفنية للحقول النفطية وتجارة المعدات ومعايير القطاع، وتعزيز التعاون في مجال الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية والطاقة الريحية والكهرومائية.

وستشجع وتدعم الصين الشركات والمؤسسات المالية الصينية لتوسيع نطاق التعاون مع الدول العربية في مجال البنى التحتية مثل السكك الحديدية والطرق العامة والموانئ والطيران والكهرباء والاتصالات، وتوسيع التعاون في تشغيل المشاريع وإدارتها بشكل تدريجي، بما يرتقي بمستوى البنى التحتية في الدول العربية باستمرار.

ستشجع وتدعم الصين شركات الجانبين لتوسيع الاستثمارات المتبادلة وتحسينها على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة والتعاون والكسب المشترك، وتدعم قيام المؤسسات المالية المستوفية للشروط للجانبين بفتح الفروع لدى الجانب الآخر، وإجراء التعاون في مختلف المجالات، إضافة إلى تعزيز التعاون النقدي بين البنوك المركزية للجانبين، والبحث في توسيع نطاق التسويات التجارية العابرة للحدود بالعملات المحلية والترتيبات لتبادل العملات المحلية.

ستواصل الصين تقديم ما في وسعها من المساعدات إلى الدول العربية وفقا لاحتياجاتها وعبر القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف، وذلك من أجل مساعدة الدول العربية على تحسين معيشة الشعوب وتعزيز قدرتها على التنمية الذاتية. وستدفع الصين ببناء طريق الحرير الصحي، وتعمل مع الدول العربية على تدعيم التعافي والنمو في الفترة ما بعد الجائحة، وتوسيع نطاق التعاون في قطاع الصحة وفي مجال الصحة العامة والوقاية من الأمراض المعدية ومكافحتها.

(4) تعزيز السلام والاستقرار للتمتع معا بالأمن والأمان الدائمين

ستدفع الصين بتنفيذ مبادرة الأمن العالمي، وتعمل مع الدول العربية على التمسك بمفهوم الأمن المشترك والمتكامل والتعاوني والمستدام، والتمسك بإيلاء الاهتمام للهموم الأمنية المشروعة لدى كافة الدول، والتمسك بحل الخلافات والنزاعات بين الدول عبر طرق سلمية، ومعارضة السعي إلى الأمن لدولة معينة على حساب الأمن القومي للدول الأخرى. وستعمل الصين على حماية الأمن في المجالات التقليدية وغير التقليدية، وتضافر الجهود لمواجهة الإرهاب وتغير المناخ والأمن السيبراني وغيرها من القضايا العالمية.

ستدفع الصين بإيجاد حلول عادلة ومعقولة للقضايا الساخنة في الشرق الأوسط عبر الحوار والتشاور، وإقامة منظومة أمن جماعي تراعي الهموم المشروعة لكافة الأطراف، بما يحمي الأمن والأمان الدائمين في المنطقة. وتدعم الصين قيام الدول العربية بدور أكبر في الشؤون الإقليمية، وتدعم جهود الدول العربية لتسوية القضايا الساخنة في المنطقة بالحكمة العربية. وسيعمل الجانبان معا على دفع إيجاد حل شامل ودائم وعادل للقضية الفلسطينية على أساس "حل الدولتين" وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبدأ "الأرض مقابل السلام" وغيرها من التوافقات الدولية.

ستتبادل الصين والدول العربية الدعم للجهود في مكافحة الإرهاب ونزع

التطرف، وتقوم بمقاطعة "ازدواجية المعايير"، وتضافر الجهود لمكافحة المنظمات الإرهابية المصنفة على قائمة مجلس الأمن الدولي. وتعمل سويا على تنفيذ "مبادرة التعاون بين الصين وجامعة الدول العربية في مجال أمن البيانات"، والحفاظ على فضاء سيبراني سلمي وآمن ومنفتح وتعاوني ومنتظم. وستواصل الصين مشاركتها النشطة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الشرق الأوسط، وتقدم الدعم للجانب العربي في مجال التدريب لحفظ السلام.

(5) توسيع التواصل الحضاري والدعوة إلى التعايش المنسجم

ستواصل الصين تبادل الخبرات مع الدول العربية حول الحكم والإدارة، وتواصل تعزيز التعاون الإنساني والثقافي في مجالات العلوم والتعليم والثقافة والصحة والإذاعة والتلفزيون والسينما، وتواصل إقامة فعاليات التواصل في إطار المنتدى الصيني العربي للإصلاح والتنمية ومؤتمر الصداقة الصينية العربية ومنتدى المرأة الصينية العربية وبرنامج السفراء الشباب للصداقة الصينية العربية وملتقى المدن الصينية العربية وإلخ، وتعزيز التعاون في مجالي التعليم العالي والتعليم المهني، وتعميق التفاهم بين شعوب الجانبين، وتعزيز التمازج بين الثقافتين الصينية والعربية.

ستعمل الصين مع الدول العربية على تكريس القيم المشتركة للبشرية جمعاء التي تتمثل في السلام والتنمية والإنصاف والعدالة والديمقراطية والحرية، ورفض "الإسلاموفوبيا"، ورفض "نظرية صراع الحضارات"، ورفض ربط الإرهاب بعرق أو دين بعينه. وسيسعى الجانبان معا إلى تجاوز الفوارق الحضارية والصراع الحضاري والتفوق الحضاري بالتواصل والتنافع والتعايش بين الحضارات، بما يساهم في تعزيز التفاهم والتقارب بين شعوب العالم وحماية التنوع الحضاري في العالم.

الخاتمة

إن الصين والدول العربية أعضاء هامة في صفوف الدول النامية، وقوى سياسية مهمة على الساحة الدولية. ظلت الصين تنظر إلى العلاقات الصينية العربية من منظور استراتيجي، وتعتبر الدول العربية شركاء مهمين لها في السير الثابت على طريق التنمية السلمية وتعزيز التضامن والتعاون بين الدول النامية والدفع ببناء مجتمع المستقبل المشترك للبشرية.

وفي ظل الظروف التاريخية الجديدة، من المهم أن يتطور التعاون الصيني العربي باستمرار في ظل التيار العالمي للتطور والتقدم، ويتقدم إلى الأمام باستمرار مواكبا لخطوات تاريخ البشرية، إن الجانبين الصيني والعربي في حاجة أكثر من أي وقت مضى إلى تعزيز التعاون لتجاوز الصعوبات والتقدم إلى الأمام يدا بيد.

تحرص الصين على انتهاز فرصة القمة الصينية العربية الأولى للعمل مع الدول العربية على تكريس الصداقة الصينية العربية التاريخية، ومواصلة إثراء وتعميق معادلة التعاون الشاملة الأبعاد والمتعددة المستويات والواسعة النطاق بين الجانبين، والعمل يدا بيد على بناء المجتمع الصيني العربي للمستقبل المشترك نحو العصر الجديد، بما يعود بالخير على الشعب الصيني والشعوب العربية، ويعزز التضامن والتعاون بين الدول النامية، ويحافظ معا على قضية السلام والتنمية في العالم.

المرفقات: الوثائق الختامية الصادرة عن منتدى التعاون الصيني العربي

(1) الوثائق للدورة الأولى للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الصيني العربي

إعلان منتدى التعاون الصيني العربي

(القاهرة، يوم 14 سبتمبر عام 2004)

إن جمهورية الصين الشعبية والدول العربية من خلال جامعة الدول العربية (المشار إليهما فيما بعد بـ"الطرفين")

إدراكا لعمق الروابط الثقافية والحضارية الوثيقة بينهما على امتداد التاريخ والمساهمات الجليلة المشتركة لكل منهما في تقدم الحضارات البشرية وما ينبثق عنها من رصيد تقليدي من الصداقة العميقة بينهما.

واستعراضا لمسيرة تطور العلاقات الصينية العربية على مدى نصف القرن المنصرم وتعبيرا عن ارتياحهما لما أحرزه التعاون الصيني العربي من نتائج مثمرة بشكل عام وما بذله الطرفان في السنوات الأخيرة من جهود جبارة لتعميق هذه العلاقات بشكل خاص.

واعتقادا بأن التعاون الودي بين الطرفين يتميز بأسس متينة وإمكانيات ضخمة وآفاق رحبة، وأن تعزيز هذا التعاون في كافة المجالات يتفق مع رغبة الطرفين المشتركة ويصب في مصالحهما القريبة والبعيدة المدى، كما يجسد حرص الصين

الدائم على تنمية العلاقات مع الدول العربية كإحدى ركائز الدبلوماسية الصينية، وحرص الدول العربية على تعزيز وتطوير علاقاتها مع جمهورية الصين الشعبية والمتمثل في قرارات مجلس جامعة الدول العربية.

وتأكيدا على حقيقة أن كلا من الطرفين ينتمي إلى الدول النامية ويلعب دورا هاما في دعم السلام والأمن والتنمية المشتركة في العالم.

وتطلعا إلى فتح آفاق جديدة للتعاون المشترك، تسهم فيها مختلف القطاعات - الحكومية وغير الحكومية.

واقتناعا بأن الحفاظ على استمرار وتعزيز التشاور والتنسيق الوثيق بينهما في الشؤون الدولية يكتسب أهمية بالغة لتعزيز التضامن والتعاون بين الدول النامية يسهم في إقامة نظام سياسي واقتصادي دولي جديد عادل ومنصف.

وتقديرا للمساهمات الهامة التي يقدمها الطرفان في سبيل تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط ومنطقة الخليج العربي، والمواقف المبدئية الثابتة التي تتبناها الصين في دعم القضايا العادلة للشعوب العربية وحقوقها ومصالحها المشروعة، وللجهود الإيجابية التي تبذلها الدول العربية في التصدي للتحديات وتعزيز التضامن والتعاون فيما بينهما وتدعيم تنميتها الاقتصادية والاجتماعية.

وانطلاقا من الاقتناع بأهمية تعزيز الحوار بين الطرفين حول القضايا الدولية لتنسيق المواقف وتوسيع التعاون.

بناء على ذلك اتفق الطرفان على ما يلي:

المادة الأولي:

إنشاء منتدى التعاون الصيني - العربي كإطار للحوار والتعاون الجماعي بين الطرفين على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة، وذلك لإثراء مقومات العلاقات الصينية العربية وتوطيد وتوسيع التعاون الصيني العربي على مختلف المستويات وفي

كل المجالات وإقامة مستوى جديد من علاقات الشراكة يتميز بالتكافؤ والتعاون الشامل.

المادة الثانية:

يعتمد التعاون الصيني العربي على المبادئ التالية:

1- احترام مقاصد ومبادئ "ميثاق الأمم المتحدة" و"ميثاق جامعة الدول العربية" ومبادئ التعايش السلمي وغيرها من قواعد العلاقات الدولية المتعارف عليها، والعمل على تدعيم ديمقراطية العلاقات الدولية، وتكريس مبدأ المساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والتأكيد على حق كل دولة في المشاركة في الشؤون الدولية على قدم المساواة مهما كانت كبيرة أو صغيرة، قوية أو ضعيفة، غنية أو فقيرة مع ضرورة تأييد حقوق الشعوب في نيل حريتها واستقلالها وسيادتها على كامل أراضيها وفقا لما ينص عليه القانون الدولي وقواعد العلاقات الدولية المتعارف عليها وقارات الأمم المتحدة.

2- التأكيد على دعم الصين لعملية السلام في الشرق الأوسط ومبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام التي أقرتها القمة العربية في بيروت.

3- التأكيد على دعم الدول العربية لمبدأ الصين الواحدة.

4- السعي إلى تحقيق السلام والأمن الدوليين والتأكيد على ضرورة الالتزام بمبدأ الحل السلمي للنزاعات الدولية، وذلك عن طريق الحوار والتشاور والوسائل السلمية الأخرى على أساس المساواة والتفاهم بعيدا عن استخدام القوة أو التهديد بها.

5- التأكيد على ضرورة دعم إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط واحترام جميع الدول للقواعد والأنظمة والاتفاقيات الدولية فيما يتعلق بالأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى.

6- التأكيد على ضرورة احترام وتفعيل دور الأمم المتحدة في حفظ السلام

والأمن الدوليين ومعالجة القضايا الدولية والإقليمية.

7- تأكيد حاجة المجتمع الدولي إلى بذل جهود متضافرة لتنشيط الحوار بين الجنوب والشمال وإضفاء المزيد من المضامين الجمهورية على التعاون القائم بغية تضييق الفجوة بينهما بما يدفع عملية العولمة نحو تحقيق الازدهار المشترك ودعوة الدول النامية إلى تعزيز التضامن والتعاون في صفوفها للتعامل مع التحديات الناجمة عن العولمة بصورة إيجابية وفعالة.

8- احترام الخصوصيات الثقافية والحضارية للشعوب المختلفة والعمل على حماية تعددية الحضارات الإنسانية، والدعوة إلى الحوار والتواصل بين الحضارات من أجل خلق بيئة دولية يسودها التعاون والوئام بما يساهم في تحقيق السلام والتنمية البشرية بأسرها.

9- التصميم على تعميق الحوار وتوسيع التوافق وتكثيف الاتصال والتشاور والتنسيق بينهما حول القضايا الدولية والإقليمية بما يصون الحقوق والمصالح المشروعة للطرفين.

10- ضرورة تفعيل التعاون الصيني العربي بشكل كامل في كافة المجالات على أساس الأهداف والمبادئ الواردة في "الإعلان" و "برامج العمل"، والذي سيعتمد لاحقا من الطرفين، وذلك بهدف تدعيم التنمية المشتركة بينهما.

المادة الثالثة:

يسعى المنتدى إلى تعزيز العلاقات الصينية - العربية في المجالات كافة، ويعمل - على وجه الخصوص - من أجل تحقيق الأهداف التالية:

1- العمل على إرساء الأمن والسلام الدوليين.

2- السعي من أجل تحقيق ديمقراطية العلاقات الدولية.

3- تنسيق السياسات والمواقف بما يخدم القضايا المشتركة في مختلف

المؤسسات والمحافل الدولية.

4- تنسيق الجهود لتمكين الطرفين من التعامل بصورة إيجابية وفعالة مع قضايا العولمة.

5- تمكين الطرفين من إجراء حوار الحضارات بما يخدم تعميق التفاهم بين شعوب العالم.

6- تكثيف الجهود المشتركة من أجل تحقيق التنمية المستدامة لدى الطرفين.

7- دعم وتطوير التعاون الاقتصادي والتجاري والمالي بين الطرفين.

8- تشجيع الاستثمارات المشتركة والمتبادلة وتوفير سبل حمايتها.

9- دعم التعاون في مجالات التعليم والثقافة، وتنمية الموارد البشرية.

10- دعم وتطوير علاقات التفاهم والحوار بين الطرفين.

11- تعزيز التعاون العملي والتكنولوجي في المجالات كافة، خاصة في مجال البحوث التطبيقية.

12- التنسيق في مجال حماية البيئة والمحافظة على التراث.

13- التنسيق المتبادل حول القضايا الأخرى التي تهم الطرفين.

(2) الوثائق للدورة الثانية للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الصيني العربي

بيان الدورة الثانية للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الصيني العربي

(بجين، يوم 1 يونيو عام 2006)

عقد وزراء خارجية جمهورية الصين الشعبية والدول الأعضاء في جامعة الدول العربية (المشار إليهما فيما بعد بـ"الطرفين") والأمين العام لجامعة الدول العربية الدورة الثانية للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الصيني العربي (المشار إليه فيما بعد بـ"المنتدى") في بكين خلال يومي 31 مايو و1 يونيو عام 2006،

وبعد استعراض مسيرة التبادل الصيني العربي على مدى نصف القرن المنصرم، وتقديرا عاليا لما أحرزه التعاون الصيني العربي من نتائج مثمرة،

وتثمينا لأعمال المنتدى منذ إنشائه، وتسجيلا لارتياحهما للنتائج التي أحرزها المنتدى، وتعبيرا عن ثقتهما التامة بمستقبله الواعد،

واعتقادا بأن الأوضاع الدولية تمر حاليا بمتغيرات معقدة وعميقة حيث أصبح السلام والتنمية والتعاون سمة العصر، وازداد الاعتماد المتبادل بين دول العالم بشكل كبير، بينما بدت مظاهر عدم التوازن والتناقضات في عملية التعددية القطبية والعولمة الاقتصادية، وبرزت القضايا الأمنية غير التقليدية، الأمر الذي يتطلب بصورة ملحة تعزيز التشاور والتعاون الجماعي من قبل أطراف المجتمع الدولي،

وتأكيدا على أن تعزيز الحوار والتعاون الجماعي بين الطرفين في ظل الأوضاع الجديدة يعتبر من المتطلبات الواقعية لتطور العلاقات الثنائية، ويتفق مع المصالح

المشتركة للشعب الصيني والشعوب العربية، ويساهم في دعم السلام والتنمية في العالم،

وبناء على ذلك، اتفق الطرفان على مواصلة الجهود لتطوير علاقات شراكة جديدة مبنية على أساس المساواة والتعاون الشامل وتوصلا إلى التوافق التالي:

أولا- في المجال السياسي

التأكيد مجددا على مبادئ الاحترام المتبادل للسيادة وسلامة الأراضي وعدم الاعتداء وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والمساواة والمنفعة المتبادلة والتعايش السلمي.

ثانيا- توطيد أواصر الصداقة التقليدية

أ- تكثيف الزيارات والاتصالات المتبادلة الرفيعة المستوى والمنتظمة، وتدعيم التبادل والتواصل بما يعزز أواصر الصداقة والثقة السياسية المتبادلة.

ب- زيادة التبادل والتعاون على مستوى البرلمانات والأحزاب والمنظمات الأهلية وفقا للأنظمة والقوانين المعمول بها لدى الطرفين.

ج- الحفاظ على انتظام المشاورات بين وزارات خارجية الطرفين وكذلك على المشاورات الجماعية في إطار المنتدى.

د- التأكيد على التزام الدول العربية بمبدأ الصين الواحدة.

ه- التأكيد على دعم الصين للخيار الاستراتيجي للدول العربية لتحقيق السلام العادل والشامل في منطقة الشرق الأوسط وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وعلى تأييدها لمبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام التي أقرتها القمة العربية في بيروت وخطة خارطة الطريق بما يضمن استعادة الحقوق العربية المشروعة، وفي مقدمتها حقوق الشعب العربي الفلسطيني بما يكفل إقامة دولته المستقلة، وتحقيق السلام الدائم في منطقة الشرق الأوسط.

و- التأكيد على أهمية احترام وحدة وسيادة العراق واستقلاله وعدم التدخل في شؤونه الداخلية، واحترام إرادة الشعب العراقي وخياراته في تقرير مستقبله بنفسه، وإدانة العمليات الإرهابية التي تستهدف الشعب العراقي ومؤسسات البنية التحتية وعملية بناء الديمقراطية وإدانة عمليات الاختطاف التي يتعرض لها الدبلوماسيون. وكذلك التأكيد على الدور الهام للمجتمع الدولي في إعادة إعمار العراق وبناء مؤسساته.

ز- يؤيد الطرفان باستمرار تسوية مختلف النزاعات التي خلفها التاريخ عبر التشاور الودي المفاوضات السلمية. ويدعمان كافة الجهود الرامية إلى تسوية قضية الجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى بالطرق السلمية ووفقا لقواعد القانون الدولي.

ح- التأكيد على وحدة السودان أرضا وشعبا وسلامته الإقليمية. والترحيب بتوقيع اتفاق السلام بشأن دارفور في 2006/5/5 بأبوجا، ودعوة كافة الأطراف المعنية إلى تنفيذ الاتفاق وإرساء السلام في دارفور. الترحيب بالخطوات المتخذة لتنفيذ اتفاق السلام الشامل الموقع بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان في 2005/1/9 بنيروبي، والطلب إليهما الإسراع في جهودهما لتنفيذ الاتفاق. والإعراب عن بالغ الاهتمام والتقدير للدور الهام الذي تضطلع به جامعة الدول العربية مع الاتحاد الأفريقي في هذا الصدد.

ط- تأكيد احترام وحدة الصومال وسيادته الوطنية وتأييد الحكومة الصومالية في تحقيق السلام وإعادة البناء والاستقرار.

ي- التأييد المتبادل بين الطرفين لجهود كل منهما في تبني الطرق التنمية وفقا لخصائصه الوطنية وبإرادته المستقلة، والعمل على تبادل الخبرات في مجالي ترشيد إدارة الحكم والتنمية.

ثالثا- صيانة السلام والاستقرار

أ- إجراء مشاورات سياسية في إطار المنتدى حول القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك، وتوثيق التنسيق والتعاون بما يدعم دمقرطة العلاقات الدولية ويساهم في بناء عالم منسجم.

ب- الدعوة إلى الحوار والتشاور، وتشجيع معالجة القضايا الساخنة والخلافات بطرق سلمية.

ج- تعزيز الحوار والتعاون في إطار الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المتخصصة من أجل تدعيم التعددية، وصيانة مصداقية الأمم المتحدة ودورها الرئيسي. ودعم إجراء الإصلاحات الضرورية للأمم المتحدة، بما يعزز فعاليتها وقدراتها على التصدي لتهديدات والتحديات الجديدة، طبقا لمبادئ القانون الدولي، بما يضمن مشاركة الدول النامية في عملية صنع القرار في الأمم المتحدة بشكل أكثر فعالية ولا سيما ما يتعلق بتوسيع مجلس الأمن.

د- دعم إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط، والتأكيد على ضرورة التزام جميع الدول بالاتفاقيات الدولية فيما يتعلق بحظر الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى.

ه- إدانة الإرهاب بمختلف أشكاله، ورفض ربط الإرهاب بشعب أو دين بعينه، وتعزيز التعاون الثنائي والإقليمي والمتعدد الأطراف في مجال مكافحة الإرهاب. وتأكيد الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي لمعالجة ظاهرة الإرهاب برعاية الأمم المتحدة، ودعم المقترح المقدم من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز في المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب الذي عقد في مدينة الرياض خلال الفترة من 5 حتى 2005\2\8 بشأن إنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب.

رابعا - تدعيم التنمية

أ- توسيع حجم التبادل التجاري وتحسين الهياكل التجارية، وتأمين النفاذ الأوسع

لسلع كل طرف إلى أسواق الطرف الآخر بسهولة وإيجاد أسواق لمنتجاتها من أجل تحقيق التوازن في التجارة البينية ورفع مستواها.

ب- العمل على توسيع الاستثمارات المتبادلة وإنشاء آليات لتشجيع عمليات الاستثمار ونقل التقنية بخطوات تدريجية.

ج- دعم الصين الجهود العربية الساعية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية العربية، وحرصها على تعاون اقتصادي ذي منفعة متبادلة مع الدول العربية، ودفع عملية إنشاء منطقة التجارة الحرة بين الصين ومجلس التعاون لدول الخليج العربية.

د- تعزيز التعاون والحوار في التنقيب عن موارد الطاقة واستغلالها وتسويقها وحماية البيئة في قطاع الطاقة، وتكثيف التشاور والتنسيق في إطار مؤسسات الطاقة الدولية.

ه- التأكيد على أهمية زيادة التعاون في مجال تنمية الموارد البشرية، وستبذل الصين كل ما في وسعها لزيادة الكوادر العربية التي يتم تدريبها في المجالات المختلفة.

و- العمل المشترك على إنشاء نظام تجاري متعدد الأطراف منفتح ومنصف ومنظم، وإصلاح وتحسين النظام المالي الدولي لحماية مصالحها المشتركة، وفي هذا الإطار تدعم الصين جهود الدول العربية التي تسعى إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

ز- العمل على تقليص الفجوة الرقمية طبقا لقرارات القمة العالمية التي عقدت في تونس خلال شهر نوفمبر عام 2005.

خامسا- تعزيز التواصل العلمي والثقافي والإنساني وحوار الحضارات

أ- تشجيع التعاون في مجال البحث العلمي بين مراكز البحوث والجامعات والمؤسسات التعليمية لدى الطرفين.

ب- توسيع التبادل بين صحفيي الطرفين وتعزيز التعاون بين وسائل الإعلام

لهما.

ج- تقديم التسهيلات للطرف الآخر في فتح المراكز الثقافية.

د- التقدير العالي لمهرجان الفنون العربية الذي سيقام في الصين، والعمل المشترك على تنشيط التبادل والتعاون الثقافي المتنوع بين الطرفين.

ه- تعزيز التبادل والتعاون بين الطرفين في مجالات مكافحة الأمراض المعدية والمستجدة والطق التقليدي والعناية الطبية وغيرها.

و- تهيئة الظروف المواتية للطرف الآخر في قطاع السياحة وتشجيع التعاون السياحي بين الطرفين، وزيادة عدد الدول العربية المدرجة على لائحة المقاصد السياحية الصينية بخطوات تدريجية.

ز- تفعيل أنشطة الحوار الحضاري والدعوة إلى التعامل مع تنوع الحضارات بروح التفاهم والتسامح، والعمل على تحقيق الاستفادة المتبادلة، بما يدعم الحوار والتواصل الحضاري على المستوى العالمي.

سادسا- تطوير منتدى التعاون الصيني العربي

أ- تعزيز التنسيق والتعاون لوضع ما حدده إعلان المنتدى وبرنامج العمل من أهداف ومبادئ موضع التنفيذ.

ب- العمل على استكشاف أنماط بناء المنتدى التي تناسب الظروف الواقعية للطرفين وخصائص العلاقات الصينية العربية حسب الحاجة والإمكان وعلى ضوء مبدأ مراعاة اهتمام الطرف الآخر بخطوات تدريجية.

ج- دعم إقامة الاتصالات بين المنتدى وآليات التعاون الإقليمي وغيرها من الآليات المتعددة الأطراف الأخرى التي يشارك فيها كل من الطرفين، بما يوسع نطاق التعاون.

(3) الوثائق للدورة الثالثة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الصيني العربي

بيان الدورة الثالثة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الصيني العربي

(المنامة، يوم 22 مايو عام 2008)

عقدت الدورة الثالثة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الصيني العربي (المشار إليه فيما بعد بـ"المنتدى") في المنامة عاصمة مملكة البحرين يومي 21 و22 مايو/أيار عام 2008 بمشاركة وزراء خارجية جمهورية الصين الشعبية والدول الأعضاء في جامعة الدول العربية (المشار إليهما فيما بعد بـ"الجانبين") والأمين العام لجامعة الدول العربية،

وتعبيرا عن تقديرهما العالي لما حققه الجانبان في السنوات الأخيرة من نتائج مثمرة في بناء الشراكة الجديدة القائمة على المساواة والتعاون الشامل، وبعد استعراض جميع النشاطات التي أقيمت في إطار المنتدى منذ الدورة الثانية للاجتماع الوزاري، وتسجيلا لارتياحهما للنتائج التي حققتها آليات وفعاليات المنتدى مثل اجتماع كبار المسؤولين ومؤتمر رجال الأعمال الصينيين والعرب وندوة العلاقات الصينية العربية والحوار بين الحضارتين الصينية والعربية والتعاون الصيني العربي في مجال البيئة ومؤتمر الصداقة الصينية العربية ومؤتمر التعاون الصيني العربي في مجال الطاقة وندوة التعاون الإعلامي الصيني العربي، وتعبيرا عن عزمهما على إثراء التعاون وتعزيز بناء المنتدى،

واعتقادا منهما بأن عالم اليوم يشهد متغيرات كبيرة حيث أصبح السعي إلى السلام والتنمية والتعاون هدفاً ينبغي تحقيقه، كما أدى تطور العولمة إلي زيادة اعتماد

وتشابك المصالح بين دول العالم للاستفادة من إيجابيات العولمة والتقليل من سلبياتها، وإن تزايد التهديدات الأمنية التقليدية وغير التقليدية أدى إلى الوعي بضرورة تعزيز التعاون بين أعضاء المجتمع الدولي،

وتأكيدا على أن تعزيز الحوار والتعاون بين الجانبين والارتقاء بالمستوى العام للعلاقات الصينية العربية في ظل الأوضاع الجديدة أمر يتفق مع المصالح المشتركة للشعبين الصيني والعربي ويخدم السلام والتنمية في العالم،

وبناءً على ذلك، اتفق الجانبان على مواصلة الجهود لتعزيز الشراكة الجديدة القائمة على المساواة والثقة المتبادلة والتعاون الشامل، والموجهة نحو السلام والتنمية المستدامة، وتوصلا إلى توافق على ما يلي:

أولا: في المجال السياسي:

1- التأكيد مجددا على مبادئ الاحترام المتبادل للسيادة وسلامة الأراضي وعدم الاعتداء وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للجانب الآخر والمساواة والمنفعة المتبادلة والتعايش السلمي لتدعيم دمقرطة العلاقات الدولية وبناء عالم متناغم واحترام قرار كل دولة في طريقة حفظ أمنها الوطني وسلامتها الإقليمية، وبما لا يتعارض مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وغيرها من قواعد القانون الدولي المتعارف عليها.

2- تكثيف الزيارات والاتصالات المتبادلة بين قادة الجانبين وكبار المسؤولين بما يساهم في تعزيز التبادل والتواصل وتنمية أواصر الصداقة والثقة المتبادلة.

3- تدعيم وتشجيع التواصل بين البرلمانات والأحزاب والمنظمات الأهلية في كلا الجانبين بما يعزز الفهم المتبادل ويعمق الصداقة التقليدية.

4- مواصلة المشاورات السياسية بين وزارات الخارجية في كلا الجانبين، وكذلك المشاورات الجماعية في إطار المنتدى.

5- تعرب الدول العربية عن التعاطف والمواساة للصين التي تعرضت للخسائر

الفادحة في الأرواح والممتلكات من جراء الزلزال الذي ضرب محافظة وينشوان بمقاطعة سيتشوان في الصين، وتشيد بجهود الحكومة الصينية وشعبها الرامية إلى الإغاثة والإنقاذ وإعادة البناء. وتتقدم الصين حكومة وشعباً بخالص شكرها وترحيبها بما قدمته الدول العربية وشعوبها من مشاعر التعاطف والتضامن والمساعدات للصين. وتدعم الدول العربية الدورة الـ 29 للألعاب الاولمبية التي ستستضيفها بكين عام 2008 متمنية لها كل النجاح والتوفيق.

6- تأكيد الدول العربية مجددا أن حكومة جمهورية الصين الشعبية هي الحكومة الشرعية الوحيدة التي تمثل الصين بأسرها وأن تايوان جزء لا يتجزأ من أراضي الصين، وتأكيد رفضها لانضمام ومشاركة سلطات تايوان تحت أي مسمى من المسميات أو بأي شكل من الأشكال في الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات والمؤتمرات الدولية التي تقتصر عضويتها على الدول ذات السيادة وتأكيد دعمها لجهود الصين حكومة وشعبا في تدعيم التطور السلمي للعلاقات عبر مضيق تايوان.

7- التأكيد على دعم الصين للخيار الاستراتيجي للدول العربية لتحقيق السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية وخطة خارطة الطريق للسلام في الشرق الأوسط. وتدعم الصين مبادرة السلام العربية باعتبارها مرجعية هامة لإيجاد حل شامل لقضية الشرق الأوسط، وتدعو إسرائيل إلى التجاوب مع رغبة الدول العربية في تحقيق السلام وإجراء المفاوضات مع الدول العربية المعنية على أساس المبادرة من أجل إنهاء احتلال جميع الأراضي العربية المحتلة منذ 1967. ودعم إقامة دولة فلسطين المستقلة على أساس مبادرة السلام العربية وحل قضية اللاجئين على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة واستعادة الحقوق العربية المشروعة وصولا إلى السلام الشامل والعادل والدائم في الشرق الأوسط. ودعوة المجتمع الدولي إلى العمل على رفع

الحصار عن فلسطين واتخاذ إجراءات فعالة لتحسين الوضع الإنساني في قطاع غزة ووقف الاستيطان وجميع الخطوات التي من شأنها تأجيج التوتر وبما يوفر ظروفا مواتية لدفع عملية السلام في الشرق الأوسط.

8- التأكيد على دعم استعادة سوريا للجولان المحتل وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وعلى أساس النتائج التي خرج بها مؤتمر السلام في مدريد عام 1991 ومبادرة السلام العربية عام 2002 واستناداً إلى أسس عملية السلام.

9- التأكيد على التضامن الكامل مع لبنان وتوفير الدعم السياسي والاقتصادي له، ويتقدم الجانبان بخالص التهنئة إلى حضرة صحاب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر ومعالي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني رئيس الوزراء وزير الخارجية ومعالي السيد عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية وأصحاب المعالي أعضاء اللجنة الوزارية العربية الخاصة على نجاح جهودهم في مؤتمر الحوار الوطني اللبناني في الدوحة وتوصلهم إلى حل توافقي استنادا إلى المبادرة العربية لحل الأزمة السياسية اللبنانية.

10- التأكيد على ضرورة الاحترام الكامل لاستقلال العراق وسيادته ووحدة أراضيه، وعدم التدخل في شؤونه الداخلية، واحترام إرادة الشعب العراقي في تقرير مستقبله بنفسه، وإدانة جميع أشكال الإرهاب الذي يستهدف الشعب العراقي ومؤسساته، ودعم جهود الحكومة العراقية الرامية إلى استتباب الأمن وتفعيل عملية الوفاق الوطني وصولا إلى تحقيق المصالحة الوطنية وتشجيع التعاون لإعادة إعمار العراق، والترحيب بدور الجامعة العربية والاجتماعات الموسعة لوزراء خارجية دول جوار العراق وغيره من أوجه التعاون الدولي الذي يساعد على إيجاد الآليات الضرورية لتجاوز الظروف التي يمر بها العراق في هذه المرحلة من تاريخه، وكذلك الأمل في أن يعمل العراق والدول المجاورة له على تلبية المتطلبات المتبادلة بينهما.

11- التأكيد على دعم كافة الجهود السلمية بما فيها مبادرة ومساعي دولة الإمارات العربية المتحدة للتوصل إلى حل سلمي لقضية الجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى من خلال المفاوضات السلمية ووفقاً لقواعد القانون الدولي.

12- التأكيد على وحدة السودان وشعبه وسلامة أراضيه، ودعم جهود حكومة الوحدة الوطنية في تنفيذ اتفاق السلام الشامل ودفع عملية السلام بين الشمال والجنوب إلى الأمام والترحيب بالتوقيع على اتفاقية وضع القوات الهجين في 2008/2/9، وجهود الحكومة السودانية لإنجاح العملية المختلطة، وكذلك التأكيد على تنفيذها في إقليم دارفور وفقا للقرار 1769 لمجلس الأمن للأمم المتحدة، ومواصلة دعم آلية التشاور الثلاثي بين هذه الأطراف كقناة رئيسية لتنفيذ العملية المختلطة، والدعوة إلى دفع عملية حفظ السلام والعملية السياسية في إقليم دارفور بصورة متوازية ودعوة فصائل المعارضة إلى الإسراع بالجلوس للتفاوض مع الحكومة السودانية للتوصل إلى اتفاق شامل للسلام في دارفور في أسرع وقت ممكن، وكذلك دعم جامعة الدول العربية لمواصلة دورها الفعال والمؤثر في هذا الصدد. وأدان الجانبان الصيني والعربي الهجوم الذي نفذته حركة العدل والمساواة على مدينة أم درمان.

13- التأكيد على أهمية مواصلة عملية السلام في الصومال من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة واحترام وحدة الصومال وسيادته ودعم الجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية والسلام في الصومال في أقرب وقت.

14- التأييد المتبادل بين الجانبين لصيانة السيادة والاستقلال والكرامة الوطنية للجانب الآخر واحترام ودعم جهود كل منهما لاختيار الطرق التنموية وفقا لخصائصه الوطنية وبإرادته المستقلة وتبادل الخبرات في مجالي ترشيد إدارة الحكم والتنمية.

15- تأكيد حرص الجانبين على تعزيز العلاقات الودية بين المجلس الوطني

لنواب الشعب الصيني والبرلمانات العربية ومجالس الشورى والبرلمان العربي الانتقالي على أساس مقاصد ومبادئ المنتدى.

16- إجراء مشاورات سياسية في إطار المنتدى حول القضايا الإقليمية والدولية الهامة ذات الاهتمام المشترك وتوثيق التنسيق والتعاون بين الجانبين.

17- الدعوة إلى الحوار والتشاور وتشجيع معالجة القضايا الساخنة والخلافات بالوسائل السياسية والطرق السلمية.

18- دعم الحفاظ على النظام الدولي لمنع الانتشار النووي والدعوة إلى حل الملفات النووية في منطقة الشرق الأوسط سلميا من خلال المفاوضات الدبلوماسية بما يصون السلم والاستقرار في المنطقة ودعم إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ودعم الجهود العربية الإيجابية في هذا الإطار على أساس التشاور لتحقيق هذا الهدف في أقرب وقت. وضرورة احترام وحماية حق جميع الدول في الاستخدام السلمي للطاقة النووية وفقا لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ورفض امتلاك وتطوير القدرات النووية لأغراض عسكرية على خلاف ما تنص عليه معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية.

19- إدانة الإرهاب بكافة أشكاله ورفض ربط الإرهاب بشعب أو دين بعينه وضرورة الالتزام بميثاق الأمم المتحدة وغيره من قواعد القانون الدولي المتعارف عليها والتمسك بالدور الرئيسي والتنسيقي للأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها ورفض المعايير المزدوجة عند مكافحة الإرهاب. ودعم المقترح المقدم من خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية في المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب الذي انعقد في الرياض عام 2005 بشأن إنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب .والترحيب ودعم مبادرة سيادة الرئيس زين العابدين بن علي رئيس الجمهورية التونسية الداعية إلى عقد مؤتمر دولي تحت رعاية

الأمم المتحدة لوضع مدونة سلوك لمكافحة الإرهاب تلتزم بها كافة الأطراف، ودعم حوار الأديان والثقافات والحضارات ومواصلة تعزيز التعاون في مكافحة الإرهاب على المستوى الثنائي وفي إطار الأمم المتحدة وغيرها من الأطر متعددة الأطراف. وفي هذا الصدد يدعم الجانبان عقد هذا المؤتمر الدولي تحت رعاية الأمم المتحدة وبمشاركة منظمة المؤتمر الإسلامي وغيرها من المنظمات الدولية للبحث عن تعريف الإرهاب وسبل الوقاية منه ومكافحته. ويدعوان الأطراف المعنية إلى إكمال المفاوضات لمعاهدة شاملة لمكافحة الإرهاب.

20- الاتفاق على تعزيز الحوار والتعاون في إطار الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية من أجل تدعيم مبدأ التعددية وصيانة مصداقية الأمم المتحدة ودورها الريادي في الشؤون الدولية، ودعم إجراء إصلاحات ضرورية ومناسبة للأمم المتحدة بما يعزز فعاليتها في تأدية الرسالة المنوطة بها وفقا للميثاق ويرفع قدرتها على مواجهة التهديدات والتحديات الجديدة، ودعم الدور الرئيسي لمجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين وضرورة إعطاء الأولوية لزيادة تمثيل الدول النامية في إصلاح مجلس الأمن والتوصل إلى توافق بشأن إصلاح المجلس على أساس المناقشات الوافية والمشاورات الديمقراطية بين الدول الأعضاء.

21- الدعوة إلى تغليب لغة الحوار والدبلوماسية كأسلوب للتفاهم بين الدول، وحل الخلافات فيما بينها من اجل تسوية المسائل التي تعيق تحسين العلاقات بين الدول، رفض تغليب التشريعات الوطنية على قواعد القانون الدولي بهدف المساس بسيادة ومصالح الدول الأخرى.

ثانيا: في مجال تدعيم التنمية:

22- العمل على تسهيل التجارة بين الجانبين وتوسيع حجمها وتحسين هياكلها وتنظيم نظامها ورفع مستواها سعيا إلى تحقيق تطور شامل ومنظم ومتوازن للتجارة

بين الجانبين

23- توسيع الاستثمارات المتبادلة وتشجيع شركات الجانبين على تعزيز التعاون الاستثماري في مجالات أوسع والقيام بنقل التكنولوجيا.

24- تعزيز التعاون في قطاع البنية التحتية لتحقيق الاستفادة من المزايا المتوفرة لدى الجانبين في رؤوس الأموال والتكنولوجيا والهندسة وبحث إمكانية تنفيذ المشروعات المعنية بتطوير البنية التحتية وتحسين معيشة الشعب وبناء القدرات المتعلقة بالتنمية الذاتية.

25- دفع التعاون في المجال المالي وتشجيع المؤسسات المالية في الجانبين على تعزيز التعاون بغية تقديم الدعم والتسهيلات المالية لحركة الاستثمار والمقاولات الهندسية والتجارة بين الجانبين، التشجيع على إجراء التعاون المصرفي على أساس المنفعة المتبادلة وفي حدود القوانين واللوائح المطبقة في الجانبين.

26- تعزيز التعاون في مجال تنمية الموارد البشرية لتحقيق الاستفادة المتبادلة.

27- التنسيق والدعم المتبادل بين الجانبين في المحافل والمؤسسات الاقتصادية والتجارية الدولية والعمل على إنشاء نظام تجاري دولي متعدد الأطراف منفتح ومنصف ومنظم لحماية المصالح المشتركة للدول النامية.

28- أهمية تسريع المفاوضات حول إنشاء منطقة التجارة الحرة بين الصين ومجلس التعاون لدول الخليج العربية للتوصل إلى اتفاق في أقرب وقت.

29- دعم إقامة مشروعات الاستثمارات المتبادلة في قطاع النفط والغاز الطبيعي على أساس المنفعة المتبادلة، وتعزيز وتوسيع التعاون القائم وفي مقدمته التعاون في التنقيب والاستخراج والنقل والتكرير والصناعة البتروكيماوية للنفط والغاز الطبيعي، وتبادل الخبرات ونقل التكنولوجيا في مجال الطاقة والمحافظة على البيئة في مشروعات الطاقة وذلك عن طريق تبادل الزيارات وإقامة الندوات المشتركة

والدورات التدريبية والمشاركة في النشاطات ذات الصلة التي ينظمها الجانب الآخر.

30- تعزيز التعاون والحوار حول حماية البيئة ومكافحة التصحر والحفاظ على التشاور والتعاون الوثيقين في الشؤون البيئية الدولية ودعم التعاون المتبادل المنافع بين الجانبين حول حماية البيئة والتنمية المستدامة.

31- تطوير التعاون والتبادل العلمي والتكنولوجي عبر التواصل المكثف، بحيث يشمل هذا التعاون البحوث المشتركة ونقل التكنولوجيا في مجالات تحلية مياه البحر وحماية البيئة والزراعة العالية الكفاءة والطاقات النظيفة والجديدة والمتجددة.

32- إدراكاً للتحديات الخطيرة التي تواجه البشرية في قضية البيئة والتنمية المستدامة، يحرص الجانبان على تعزيز التعاون مع المجتمع الدولي لمواجهة التحديات بموقف منفتح وعملي، ويدعمان دور الأمم المتحدة الهام في تحقيق التنمية المستدامة في العالم والعمل على تقديم مساهمة إيجابية في تدعيم قضية حماية البيئة والتنمية المستدامة في العالم.

33- التأكيد على اهتمام الجانبين البالغ بالتغير المناخي واستعدادهما للعمل مع المجتمع الدولي على تقديم مساهمة إيجابية لمواجهته، والتأكيد على ضرورة الالتزام، عند إقرار ترتيبات دولية لمواجهة التغير المناخي، بالمبادئ والأحكام الواردة في "اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بالتغير المناخي" وفي مقدمتها "مبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتفاوتة" كأساس، والتأكيد على استعدادهما لتعزيز التعاون في مواجهة التغير المناخي عن طريق تبادل التقنيات ورفع كفاءة استخدام الطاقة وتطوير الطاقات الجديدة والمتجددة.

ثالثا: في مجال تعزيز التواصل الثقافي والإنساني وحوار الحضارات:

34- تشجيع التعاون في مجالات التعليم والبحث العلمي والتبادل الأكاديمي بين مراكز البحوث والجامعات والمؤسسات التعليمية. بما في ذلك تعليم اللغة الصينية

واللغة العربية لدى الجانبين.

35- تشجيع ودعم تنفيذ مشروعات التبادل بين المؤسسات الثقافية الصينية والعربية على المستويين الحكومي والأهلي، واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للحفاظ على التراث الثقافي وتوثيق ونشر الإبداعات الثقافية، مع أهمية العمل على الاستفادة من البعد الثقافي لتحقيق التنمية المشتركة.

36- العمل على إنشاء آلية مهرجانات الفنون التي تقام بالتناوب وبانتظام لدى الجانبين.

37- تشجيع فتح مراكز ثقافية عربية في الصين ومراكز ثقافية صينية في الدول العربية وتقديم التسهيلات المتبادلة اللازمة في هذا الصدد.

38- تهيئة الظروف لتشجيع التعاون السياحي الصيني العربي، والعمل على إدراج الدول العربية بالتوالي في لائحة المقاصد السياحية للمواطنين الصينيين.

39- تعزيز التبادل والحوار بين الحضارات المختلفة لدعم التفاهم والتفاعل والاحترام المتبادل للخصوصيات الثقافية للشعوب والتعامل بروح المساواة والاحترام المتبادل والتسامح لتحقيق التكامل والاستفادة المتبادلة.

40- تأكيد حرص الجانبين على المشاركة في المبادرات الإقليمية والدولية الهادفة لتعزيز التحالف بين الحضارات والثقافات والأديان لمواجهة كافة مظاهر التجاذب والتحريض على العنف وعدم اتخاذ حرية الرأي والتعبير ذريعة للإساءة والتشويه للديانات ومعتقدات الشعوب ومقدساتها ورموزها.

رابعا: في مجال تعزيز علاقات الصداقة والتعاون بين المؤسسات الإعلامية الصينية والعربية:

41- تكثيف تعاون الجانبين في مجالي الإعلام والنشر بغية تعزيز التعارف والصداقة بين الشعب الصيني والشعوب العربية عن طريق وسائل الإعلام المختلفة

المرئية والمقروءة والمسموعة.

خامسا: في مجال تطوير منتدى التعاون الصيني العربي:

42- تعزيز التنسيق والتعاون لتحقيق ما حدده بيان المنتدى والبرنامج التنفيذي من المبادئ والأهداف بما يعود على شعوب الجانبين بالمزيد من المنافع المشتركة الملموسة.

43- تكريس روح الإبداع لإثراء التعاون الصيني العربي واستكمال آليات المنتدى وإيجاد أنماط جديدة لتطوير عمل المنتدى بما يتواءم مع ظروف الجانبين وخصائص العلاقات الصينية العربية الثنائية.

44- دعم إقامة الاتصالات بين المنتدى وآليات التعاون الإقليمي والمتعدد الأطراف الأخرى التي يشارك فيها كل من الجانبين، بما يوسع نطاق التعاون المشترك.

45- توجيه الشكر والتقدير لمملكة البحرين لاستضافتها الكريمة للدورة الثالثة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الصيني العربي، والترحيب بعقد الدورة الرابعة للاجتماع الوزاري للمنتدى في الصين عام 2010 وعقد الدورة القادمة لاجتماع كبار المسؤولين للمنتدى في الصين عام 2009.

(4) الوثائق للدورة الرابعة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الصيني العربي

الإعلان المشترك حول إقامة علاقات التعاون الاستراتيجي بين الصين والدول العربية في إطار منتدى التعاون الصيني العربي

(تيانجين، يومي 13-14 عام 2010)

عقد اجتماع الدورة الرابعة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الصيني العربي يومي 13 و14 مايو/أيار 2010 في مدينة تيانجين بجمهورية الصين الشعبية.

وبعد أن استعرضنا نحن المجتمعون مسيرة تطور العلاقات الصينية العربية على مدى أكثر من نصف قرن، وخاصة النتائج التي تحققت في إطار منتدى التعاون الصيني العربي منذ إنشائه قبل 6 سنوات في جو من روح الحوار والتعاون والسلام والتنمية، وإذ نسجل ارتياحنا للنتائج المثمرة التي حققها التعاون بين الصين والدول العربية، ونؤكد تصميمنا على مواصلة تعظيم دور منتدى التعاون الصيني العربي.

نؤكد أن الصداقة التقليدية العميقة والإرادة المشتركة في تعزيز العلاقات الصينية العربية تشكلان أسسا متينة للتعاون بين الجانبين، وأن دفع التعاون الصيني العربي إلى مستوى أعلى من التقدم يحتل أهمية كبرى ويدعونا الى العمل سويا لتعزيز التضامن والتعاون بين الدول النامية والحفاظ على السلام والأمن في العالم.

كما نلاحظ أن الأوضاع الدولية تشهد حاليا متغيرات كبرى، بحيث أصبح السعي إلى تحقيق السلام والتنمية المستدامة والتعاون على قدم المساواة ما بين الدول والشعوب كافة هو أحد متطلبات العصر، وأن التوجه نحو العولمة الاقتصادية وتعددية الأقطاب

في العالم أصبح أمرا لا رجعة عنه، ويتعزز الاعتماد المتبادل بين الدول، وأن التعاون الدولي هو طريق هام وفعال لمواجهة التهديدات والتحديات الجديدة.

لذلك ندعو جميع دول العالم الى تكريس مفاهيم السلام والتنمية والعدالة والديمقراطية والتعاون المشترك والتسامح، والعمل سويا على مواجهة مختلف التحديات الدولية، وبناء عالم متناغم يسوده السلام الدائم والازدهار المشترك وفقا للمبادئ الخمسة للتعايش السلمي والمبادئ الأخرى المعترف بها دولياً والرغبة في ترقية الحوار والتعاون من القواعد والأسس التي تقوم عليها العلاقات الدولية المتوازنة والمنصفة.

كما ندعوها أيضا إلى تضافر الجهود لتعزيز التعاون الأمني الدولي وتسوية النزاعات الدولية والإقليمية سلميا من خلال الوسائل السياسية والدبلوماسية، ونؤكد رفضنا لظاهرة الإرهاب والتطرف وللنزعات الانفصالية بكافة أشكالها، كما نرفض ربط الإرهاب بشعب أو دين بعينه.

وندعو كذلك إلى تعزيز التعاون جنوب - جنوب وتكثيف الحوار بين الجنوب والشمال والعمل على دفع العولمة الاقتصادية في اتجاه تسريع وتيرة التنمية المتوازنة والمنافع المتبادلة والنجاح المأمول، وتعزيز تمثيل الدول النامية في النظام المالي العالمي لتهيئة بيئة دولية مواتية للتنمية المستدامة للدول النامية.

ندعو إلى احترام حق الدول في اختيار الطرق التنموية بإرادتها المستقلة، وتكريس روح الانفتاح والتسامح وتعزيز الحوار والتبادل بين الحضارات لتحقيق التنمية المشتركة بين الحضارات.

بناءً على ذلك، نعلن عن إقامة علاقات التعاون الاستراتيجي بين الصين والدول العربية القائمة على التعاون الشامل والتنمية المشتركة في إطار منتدى التعاون الصيني العربي؛ وفي هذا السياق، سنعمل على تعزيز الزيارات المتبادلة على مختلف

المستويات وإجراء الحوار الاستراتيجي والتشاور لحماية مصالح الدول النامية؛ ومواصلة تبادل الدعم في القضايا المتعلقة بالمصالح الحيوية والرئيسية لكلا الجانبين؛ وسنسعى لتعزيز التعاون في مختلف المجالات وتبادل الخبرات في مجال تعزيز الحكم الرشيد وتحقيق التنمية ، وتوظيف مزايا التكامل الاقتصادي لدفع التعاون المتبادل المنفعة والتنمية المشتركة بين الجانبين؛ ودعم الحوار بين الحضارات والسعي إلى الاحترام المتبادل والانسجام بين مختلف الأعراق والأديان والمعتقدات والثقافات؛ وتعزيز منتدى التعاون الصيني العربي والتفعيل الكامل لدور آليات المنتدى وتوسيع مجالات التعاون حسب تطورات الأوضاع وما تقتضيه المصالح المشتركة.

نرى أن إقامة علاقات التعاون الاستراتيجي بين الصين والدول العربية القائمة على التعاون الشامل والتنمية المشتركة تمثل الإرادة المشتركة للجانبين وتتفق مع مصالحهما، وتسهم في تعزيز التضامن والتعاون بين الدول النامية وتخدم أيضا إقامة نظام سياسي واقتصادي دولي جديد عادل ومنصف، وتدعم السلام والتنمية في العالم.

البيان الختامي الصادر عن الدورة الرابعة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الصيني العربي

(تيانجين، يوم 14 مايو عام 2010)

عقدت الدورة الرابعة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الصيني العربي (المشار إليه فيما بعد بـ"المنتدى") في مدينة تيانجين بجمهورية الصين الشعبية يومي 13 و14 مايو/ أيار 2010 بمشاركة وزراء خارجية كل من جمهورية الصين الشعبية والدول الأعضاء في جامعة الدول العربية أو الممثلين عنهم والأمين العام لجامعة الدول العربية (المشار إليهم فيما بعد بـ"الجانبين)"،

وإذ يعرب المجتمعون عن ارتياحهم لما حققه المنتدى منذ الدورة الثالثة للاجتماع الوزاري من نتائج مثمرة في مسيرة بناء الشراكة الجديدة الهادفة الى تحقيق السلام والتنمية المستدامة، وبعد استعراضهم للآليات والفعاليات الهامة التي عقدت في إطار المنتدى في مجالات السياسة والاقتصاد والتجارة والاستثمار والطاقة والتعليم العالي والبحث العلمي والإعلام والثقافة وحوار الحضارات، يؤكدون على عزمهم على إثراء مجالات التعاون بين الجانبين وتعزيز بناء أسس المنتدى وهياكله،

ويؤكدون على أهمية تعزيز الحوار والتعاون بين الجانبين والارتقاء بمستوى العلاقات الصينية العربية في كافة المجالات آخذين في الاعتبار الأوضاع الجديدة وما يتطلبه ذلك من توافق مع المصالح المشتركة للشعبين الصيني والعربي وبما يخدم السلام والتنمية في العالم، ويعلن الجانبان بصورة رسمية إقامة علاقات التعاون الاستراتيجي القائمة على التعاون الشامل والتنمية المشتركة في إطار المنتدى.

وقد خلصت المناقشات الى التوافق على ما يلي:

أولا: في المجال السياسي:

1- التأكيد مجددا على مبادئ الاحترام المتبادل للسيادة وسلامة الأراضي وعدم الاعتداء وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكليهما والسعي نحو تحقيق المساواة والمنفعة المتبادلة والتعايش السلمي، واحترام ودعم حق جميع الدول في اختيار الطرق التنموية بإرادتها المستقلة ووفقا للخصوصيات الوطنية.

2- تكثيف الزيارات والاتصالات المتبادلة بين قادة الجانبين وبين المسؤولين على مختلف المستويات، وتبادل الخبرات في مجال الحكم الرشيد والتنمية، وتعزيز علاقات الصداقة والتعاون بين البرلمانات والأحزاب والمنظمات الأهلية في كلا الجانبين. ومواصلة المشاورات السياسية على المستوى الثنائي وكذلك على المستوى الجماعي في إطار المنتدى حول القضايا الدولية والإقليمية ذات الاهتمام المشترك، بما يسهم في تعزيز التعاون والتواصل وتعميق أواصر الصداقة والثقة المتبادلة.

3- تأكيد الدول العربية على دعمها لسيادة الصين ووحدة أراضيها، وعلى التزامها الثابت بسياسة الصين الواحدة ومعارضة "استقلال تايوان" بكافة أشكاله وعدم إقامة أي علاقات رسمية أو اتصال رسمي مع تايوان، وتدعيم التطور السلمي للعلاقات عبر مضيق تايوان، وقضية إعادة التوحيد السلمي للصين. ورفض قيام قوى التطرف الديني والقوى الانفصالية القومية والقوى الإرهابية بالنشاطات الانفصالية والمعادية للصين.

4- تأكيد الصين دعمها للخيار الاستراتيجي للدول العربية لتحقيق السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية وخطة خارطة الطريق للسلام في الشرق الأوسط. ودعوتها إلى استئناف مفاوضات السلام على كافة المسارات في أسرع وقت ممكن، كما يدعم الجانبان إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة الكاملة على

أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادرة السلام العربية، وذلك في إطار حل الدولتين الذي يوافق عليه المجتمع الدولي، واستعادة الحقوق العربية المشروعة وإنهاء احتلال إسرائيل لجميع الأراضي العربية المحتلة منذ عام 1967 بما فيها القدس الشرقية وتحقيق السلام الشامل والعادل والدائم في الشرق الأوسط. كما تدعو إسرائيل إلى التجاوب مع رغبة الدول العربية في تحقيق السلام وإجراء المفاوضات مع الدول العربية المعنية على أساس مبادرة السلام العربية، والى التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وتدعو الصين المجتمع الدولي إلى مواصلة الدعم السياسي والاقتصادي لفلسطين وتحسين الأوضاع الإنسانية الفلسطينية، ورفع الحصار الإسرائيلي عن قطاع غزة وفتح المعابر ودفع عملية إعادة إعمار قطاع غزة، وتطالب إسرائيل بوقف عملية الاستيطان في الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية. وبحل قضية اللاجئين الفلسطينيين وفق قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. كما تطالب إسرائيل بوقف جميع الخطوات التي من شأنها زيادة حدة التوتر، بما يصون الاستقرار في المنطقة ويوفر ظروفا مواتية لدفع عملية السلام في الشرق الأوسط.

الإعراب عن التقدير لمساهمات الصين في عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام في منطقة الشرق الأوسط، ولدعمها للجهود الإيجابية التي بذلتها جمهورية مصر العربية والدول العربية من أجل تحقيق المصالحة الفلسطينية.

تدعم الصين استعادة سورية للجولان المحتل وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وتدعو إلى استكمال تنفيذ قراري مجلس الأمن رقم 425 ورقم 1701 بشأن الانسحاب مما تبقى من الأراضي المحتلة في جنوب لبنان.

5- التأكيد على احترام استقلال العراق وسيادته ووحدة أراضيه، وعدم التدخل في شؤونه الداخلية، واحترام إرادة الشعب العراقي في تقرير مستقبله بنفسه، وإدانة جميع أشكال الإرهاب الذي يستهدف الشعب العراقي ومؤسساته وبناه التحتية ويهدد

استقراره ونظامه السياسي، ودعم جهود الحكومة العراقية الرامية إلى استتباب الأمن والوقوف بحزم في وجه العمليات الإرهابية ومحاولات ضرب الاستقرار وتخريب العملية السياسية. والتأكيد على ضرورة تفعيل عملية الوفاق الوطني وإعادة الإعمار الاقتصادي. والترحيب بالانتخابات البرلمانية التي جرت في العراق في مارس/ آذار 2010، وبالدور الإيجابي الذي لعبه المجتمع الدولي في دعم ومساعدة العراق والشعب العراقي.

6- التأكيد على دعم كافة الجهود السلمية بما فيها مبادرة ومساعي دولة الإمارات العربية المتحدة للتوصل إلى حل سلمي لقضية الجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى من خلال المفاوضات السلمية ووفقا لقواعد القانون الدولي.

7- التأكيد على دعم سيادة السودان، وأمنه وسلامة ووحدة أراضيه واستقراره، وضرورة التوظيف الكامل لدور الآلية الثلاثية المشتركة بين السودان والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة كقناة أساسية للتشاور، ودعم نشر بعثة يوناميد بدارفور، وحفظ وتثبيت الأمن والاستقرار ودفع جهود السلام والعملية السياسية في دارفور والترحيب بالاتفاق الإطاري الموقع في الدوحة بين الحكومة السودانية وحركة العدل والمساواة بتاريخ 2010/2/23 والاتفاق الإطاري واتفاق وقف اطلاق النار بين الحكومة وحركة التحرير والعدالة بتاريخ2010/3/18 برعاية كريمة من حضرة صاحب السمو امير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، ومبادرته الكريمة بإنشاء بنك تنمية دارفور برأسمال قدره مليارين دولار، بالجهود التي تبذلها دولة قطر والجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى وجمهورية مصر العربية وغيرها من الأطراف المعنية بحل مشكلة دارفور، في إطار اللجنة العربية الإفريقية المشتركة، والاشادة بدور الصين في تحقيق الامن والاستقرار والتنمية في السودان، والتأكيد كذلك على

دعم جهود الحكومة السودانية المنتخبة في تنفيذ اتفاقية السلام الشامل ودفع عملية السلام بين الشمال والجنوب إلى الأمام. وكذلك الترحيب بالانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي جرت في السودان في ابريل عام 2010، والترحيب ايضا بمبادرة مملكة البحرين لعقد مؤتمر لتنمية جنوب السودان الذي تنظمه جامعة الدول العربية ويأمل الجانب العربي في مشاركة الصين في هذا المؤتمر.

8- التأكيد على أهمية مواصلة عملية السلام في الصومال من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة واحترام وحدة الصومال وسيادتها، ودعوة المجتمع الدولي إلى تعزيز دعمه للحكومة الصومالية ولجهود المصالحة الوطنية في الصومال من أجل تحقيق السلام والاستقرار، والقضاء على ظاهرة القرصنة البحرية في المنطقة، وتعزيز التنسيق بين الجانبين الصيني والعربي في المحافل الاقليمية والدولية فيما يخص المسألة الصومالية وتشجيع ورعاية جهود المصالحة ودفعها لتحقيق أهدافها حتى يعم هذا البلد السلام والاستقرار، والمساهمة في جهود إعادة الإعمار.

9- الدعوة إلى الحوار والتشاور وتشجيع معالجة القضايا الساخنة والخلافات بالوسائل السياسية والطرق السلمية.

10- دعم الحفاظ على النظام الدولي لمنع الانتشار النووي والدعوة إلى تسوية الملفات النووية من خلال المفاوضات الدبلوماسية بما يصون السلم والاستقرار في العالم، ومطالبة دول منطقة الشرق الأوسط كافة، وبلا استثناء، بالانضمام الى معاهدة عدم الانتشار النووي، وجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية، ودعم الجهود الدولية لتحقيق هذا الهدف في أقرب وقت. والاعتراف بحق جميع الدول الموقعة على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية في الاستخدام السلمي للطاقة النووية شريطة الالتزام الكامل بالواجبات والتعهدات الدولية المعنية.

11- إدانة الإرهاب بكافة أشكاله ورفض ربط الإرهاب بشعب أو دين بعينه.

وضرورة الالتزام بميثاق الأمم المتحدة وغيره من قواعد القانون الدولي والعلاقات الدولية المعترف بها والتمسك بالدور الرئيسي والتنسيقي للأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها ورفض ازدواجية المعايير، ومواصلة تعزيز التعاون في مكافحة الإرهاب على المستوى الثنائي وفي إطار الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية، ودعوة الأطراف المعنية لإكمال المفاوضات حول معاهدة شاملة لمكافحة الإرهاب في أسرع وقت ممكن.

12- الاتفاق على تعزيز الحوار والتعاون في إطار الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية من أجل تدعيم مبادئ التعددية وصيانة مصداقية الأمم المتحدة ودورها الريادي في الشؤون الدولية، ودعم إجراء إصلاحات ضرورية ومناسبة للأمم المتحدة بما يعزز مصداقيتها وفعاليتها ويرفع قدرتها على مواجهة التهديدات والتحديات المختلفة ويمكنها من القيام بالدور المنوط بها بموجب الميثاق بصورة أفضل. ودعم المسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وضرورة إعطاء الأولوية لزيادة تمثيل الدول النامية الغفيرة بما فيها الدول العربية في عضويته في إطار عملية إصلاح مجلس الأمن، وإيجاد "حزمة" من الحلول للقضايا المختلفة من خلال المناقشات الوافية والديمقراطية وصولا إلى توافق الآراء. ويرفض الجانبان في هذا الصدد محاولة أي دولة لدفع مشروعات الإصلاح قسرا.

13- الدعوة إلى إصلاح هياكل الإدارة الاقتصادية والمالية الدولية بشكل يعكس التغيرات التي طرأت على معادلة الاقتصاد العالمي ويتعامل مع التحديات العالمية على الصعيد الاقتصادي والمالي بصورة أفضل. وضرورة تركيز الإصلاح على زيادة صوت وتمثيل دول الأسواق الناشئة والدول النامية بما فيها الصين والدول العربية في عضويتها، ومواصلة العمل على تعزيز التنسيق حول السياسات الاقتصادية والمالية الكلية، ودفع عملية إصلاح النظام المالي الدولي واستكمال آلية الإدارة الاقتصادية

العالمية ومعارضة نزعة الحمائية بكافة أشكالها وإعطاء مزيد من الاهتمام لقضية التنمية، بما يسهم في تحقيق الانتعاش الشامل للاقتصاد العالمي.

14- الدعوة إلى تضافر جهود المجتمع الدولي لمواجهة التحدي الخطير الذي يمثله التغير المناخي، والتأكيد على أن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبرتوكول كيوتو تمثلان القناة الرئيسية للمفاوضات الدولية والتعاون الدولي في هذا المجال، والتأكيد مجددا على الالتزام بالأهداف والمبادئ الواردة في "الاتفاقية" و"البرتوكول"، وعلى دعم مجموعتي العمل الخاصتين اللتين تم تشكيلهما بموجب "الاتفاقية" و"البرتوكول" لمواصلة دفع عملية المفاوضات حول "خارطة بالي" على أساس النتائج التي حققها مؤتمر كوبنهاغن بحيث يتم التوصل إلى ترتيبات إضافية في الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن التغير المناخي والدورة السادسة لمؤتمر الأطراف في برتوكول كيوتو في عام 2010 بهدف تنفيذ "الاتفاقية" و"البرتوكول" بصورة شاملة وفعالة ومستمرة. والتأكيد على أهمية مواصلة الاتصالات والتنسيق بين الجانبين في المفاوضات المعنية، والتمسك بمبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتفاوتة بما يحمي المصالح المشتركة للدول النامية.

15- تعزيز الحوار بين الحضارات والتفاهم بين الشعوب واحترام خصوصياتها الثقافية والتعامل معها بروح المساواة والاحترام المتبادل والتسامح لتحقيق التكامل والاستفادة المتبادلة. والتأكيد على المشاركة الفعالة في المبادرات الإقليمية والدولية الهادفة إلى تعزيز الحوار بين الحضارات والثقافات والأديان. وتأييدهما في هذا الصدد لمبادرة خادم الحرمين الشريفين ملك المملكة العربية السعودية الخاصة بالحوار بين أتباع الأديان والحضارات لما لها من أهمية في مد جسر التواصل بين أتباع الأديان والحضارات، وكذلك الحد من انتشار العصبية وتعزيز التسامح والحوار بين أتباع الأديان والحضارات.

ثانيا: في المجال الاقتصادي والتجاري والتنموي:

16- العمل على توسيع حجم التجارة بين الجانبين وتنظيمها ورفع مستواها، والعمل على فض المنازعات التجارية بين الجانبين بما في ذلك قضايا الإغراق التي تُرفع ضد منتجات الجانبين وفقا لقواعد القانون الدولي ذات الصلة.

17- العمل على توسيع مجالات التعاون الاستثماري، وتحسين مناخ الاستثمار وتشجيع الشركات في الجانبين على الاستثمار، والاستفادة المتبادلة من المزايا المتوفرة لدى الجانبين في مجالات التكنولوجيا والكفاءات ورؤوس الأموال والأسواق، والتأكيد على ضمان حقوق ومصالح المستثمرين وفق للاتفاقيات والقوانين الجاري العمل بها في الجانبين.

18- العمل على دفع تطوير وتنمية استخدام الطاقات النظيفة والجديدة والمتجددة مثل الطاقة النووية وطاقة الرياح والطاقة الشمسية وغيرها، وتهيئة الظروف المواتية لإقامة التعاون بين الشركات في الجانبين.

19- زيادة التعاون في مجال النفط والغاز الطبيعي بهدف تحقيق مصالح مشتركة تتمثل في توفير مصادر الطاقة الضرورية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الصين من جهة، وتوفير أسواق مستقرة للنفط والغاز الطبيعي للدول العربية من جهة أخرى.

20- تعزيز التعاون في قطاع البنية التحتية، وتنظيم ودعم التعاون بين الجانبين في مجال العمالة، وضمان الحقوق والمصالح المشروعة لها وفقاً للقوانين الجاري العمل بها في الجانبين.

21- تعزيز التعاون في مجال تنمية الموارد البشرية وزيادة حجم التدريب وتطوير أساليبه وتوسيع مجالاته.

22- مواصلة دفع عملية المفاوضات حول إنشاء منطقة التجارة الحرة بين

الصين ومجلس التعاون لدول الخليج العربية بروح المنفعة المتبادلة والتنازل المتبادل سعيا إلى التوصل إلى اتفاق في أقرب وقت.

23- مواصلة تعزيز التبادل والتعاون بين الجمارك في الجانبين، وإن الصين على استعداد للتعاون الفني مع الجامعة العربية في مجال إحصاءات التجارة الخارجية للسلع.

24- تشجيع التعاون المالي بين الجانبين على أساس المنفعة المتبادلة وفقا القوانين واللوائح المطبقة في الجانبين، وتشجيع المؤسسات المالية من الجانبين على تقديم الدعم والتسهيلات المالية لحركة الاستثمار والمقاولات والتجارة.

25- تدعيم التعاون والتبادل العلمي والتكنولوجي بين الجانبين في المجالات ذات الاهتمام المشترك وبأشكال مختلفة.

26- تعزيز التعاون والحوار بشأن حماية البيئة ومكافحة التصحر لمواجهة التحديات الخطيرة التي تواجه البشرية في هذا المجال، ودعم دور الأمم المتحدة الهام في قضايا حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة في العالم.

27- ترحيب الدول العربية باستضافة الصين لفعاليات معرض شنغهاي الدولي لعام 2010، والإعراب عن الأمل في أن تسهم هذه الفعالية الهامة في تعزيز الصداقة والتواصل بين الشعب الصيني ومختلف شعوب العالم بما فيها الشعوب العربية.

ثالثا: في مجال تعزيز التواصل الثقافي والإنساني وحوار الحضارات:

28- تشجيع التعاون في مجالات التعليم والبحث العلمي والتبادل الأكاديمي بين مراكز البحوث والجامعات والمؤسسات التعليمية، بما في ذلك تعليم اللغة الصينية واللغة العربية لدى الجانبين.

29- تشجيع ودعم تنفيذ مشروعات التبادل على المستويين الحكومي والأهلي بين المؤسسات الثقافية الصينية والعربية، واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

للحفاظ على التراث الثقافي وتوثيق ونشر الإبداعات الثقافية، مع أهمية العمل على الاستفادة من البعد الثقافي لتحقيق التنمية المشتركة.

30- مواصلة العمل على استكمال آلية مهرجان الفنون التي تقام بالتناوب وبانتظام لدى الجانبين.

31- تشجيع فتح مراكز ثقافية عربية في الصين ومراكز ثقافية صينية في الدول العربية وتقديم التسهيلات المتبادلة اللازمة في هذا الصدد، وبحث إمكانية تنظيم سنة ثقافية للعالم العربي في الصين، وسنة ثقافية للصين في العالم العربي.

32- دعم التواصل والتعاون بين جمعيات الصداقة ومنظمات المجتمع المدني العربية والصينية في كافة المجالات من أجل تعزيز التفاهم والصداقة بين شعوب الجانبين.

33- الترحيب باعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة لمبادرة سيادة رئيس الجمهورية التونسية زين العابدين بن علي الداعية إلى إعلان سنة 2010 سنة دولية للشباب، ودعوة الصين والدول العربية إلى المشاركة الفاعلة في المؤتمر العالمي للشباب الذي سيعقد تحت رعاية الأمم المتحدة، وإلى المساهمة في الاحتفال بالسنة الدولية للشباب من خلال تنظيم أنشطة وطنية وإقليمية.

34- توثيق تعاون الجانبين في مجال الإعلام والنشر، والحرص على استخدام وسائل الإعلام المختلفة (المسموع والمقروء والمرئي) لتعزيز التعارف والصداقة بين شعوب الجانبين.

رابعا: في مجال تطوير منتدى التعاون الصيني العربي:

35- تعزيز التنسيق والتعاون لتحقيق ما حدده بيان المنتدى والبرنامج التنفيذي من المبادئ والأهداف بما يعود على شعوب الجانبين بالمزيد من المنافع المشتركة الملموسة.

36- تكريس روح الإبداع لإثراء التعاون الصيني العربي واستكمال آليات المنتدى وإيجاد أنماط لتطوير عمل المنتدى بما يتواءم مع ظروف الجانبين وخصائص العلاقات الصينية العربية الثنائية.

37- دعم إقامة الاتصالات بين المنتدى وآليات التعاون الإقليمي والمتعدد الأطراف الأخرى التي يشارك فيها كل من الجانبين، بما يوسع نطاق التعاون المشترك.

38- توجيه الشكر والتقدير لجمهورية الصين الشعبية لاستضافتها الكريمة للدورة الرابعة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الصيني العربي، والترحيب بعقد الدورة الخامسة للاجتماع الوزاري للمنتدى في تونس عام 2012 وعقد الدورة الثامنة لاجتماع كبار المسؤولين للمنتدى في احدى الدول العربية أو الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في عام 2011.

(5) الوثائق للدورة الخامسة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الصيني العربي

بيان الدورة الخامسة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون العربي الصيني

(تونس، يوم 31 مايو عام 2012)

عُقدت الدورة الخامسة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون العربي الصيني (المشار إليهما فيها بعد بـ"المنتدى") في الجمهورية التونسية يوم 31 مايو 2012 بمشاركة وزراء خارجية جمهورية الصين الشعبية والدول الأعضاء في جامعة الدول العربية والأمين العام لجامعة الدول العربية (المشار إليهما فيما بعد بـ"الجانبين)".

وتحت شعار "تعميق التعاون الاستراتيجي ودعم التنمية المشتركة"، استعرض الجانبان بارتياح ما تم تحقيقه منذ الدورة الرابعة للاجتماع الوزاري للمنتدى (تيانجين – جمهورية الصين الشعبية، مايو 2010) من نتائج مثمرة في بناء علاقات التعاون الاستراتيجي القائمة على التعاون الشامل والتنمية المشتركة، وأكدا أن تطوير علاقات الصداقة بين الدول العربية والصين خيار استراتيجي للجانبين لا يتزعزع مهما كانت تطورات الأوضاع الدولية والإقليمية، وقررا تركيز الجهود على تعميق الثقة المتبادلة والطويلة المدى بين الجانبين في العقد الثاني من القرن الـ21، وتطوير التعاون العملي القائم على أساس التنمية المشتركة، وضمان تناقل الصداقة العربية الصينية التقليدية جيلا بعد جيل وإرساء أساس متين للتطور المستمر والمستدام للعلاقات بين الدول العربية والصين.

قدر الجانبان تقديرا عاليا الدور الريادي والهام الذي يلعبه منتدى التعاون العربي

الصيني على مدى 8 سنوات مضت على تأسيسه في تدعيم العلاقات العربية الصينية، مؤكدين على سعيهما إلى مواصلة البناء المؤسسي للمنتدى وتعزيز التعاون في المجالات كافة في إطار المنتدى بما يعزز ويعمق علاقات التعاون الاستراتيجي بين الدول العربية والصين.

وبعد مشاورات معمقة، توصل الجانبان إلى توافق حول ما يلي:

أولاً: في المجال السياسي:

1- نظرا لما يشهده الوضع الدولي الحالي من تغيرات عميقة ومعقدة غير مسبوقة، والتغيرات الواضحة في ميزان القوى الدولي، والدور المتزايد للدول النامية في الشؤون الدولية، وتأكيدا على أهمية السلام والتنمية والتعاون، يدعو الجانبان إلى ضرورة بذل الجهود لجعل النظام الدولي أكثر عدلاً وإنصافاً، ويؤكدان مجدداً على مبادئ الاحترام المتبادل للسيادة وسلامة الأراضي وعدم الاعتداء وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للجانب الآخر، والمساواة والمنفعة المتبادلة والتعايش السلمي، واحترام ودعم حق جميع الدول في اختيار الطرق التنموية بإرادتها المستقلة حسب ظروفها وقدراتها الوطنية.

2- مواصلة التشاور والتعاون في إطار المنتدى حول القضايا الدولية والإقليمية الهامة، وتكثيف الزيارات والاتصالات المتبادلة بين القادة وكبار المسؤولين للجانبين، وتبادل الخبرات في مجالي الحكم الرشيد والتنمية، ومواصلة المشاورات السياسية بين وزارات الخارجية في كلا الجانبين والمشاورات الجماعية العربية الصينية في إطار المنتدى، وتعزيز علاقات الصداقة والتعاون بين البرلمانات والأحزاب والمنظمات الأهلية لدى الجانبين.

3- تؤكد الدول العربية على دعمها لسيادة الصين ووحدة أراضيها ومواصلة الالتزام الثابت بسياسة الصين الواحدة ومعارضة "استقلال تايوان" بكافة أشكاله،

وعدم إقامة أي علاقة رسمية مع تايوان أو القيام بأي تواصل رسمي معها، ودعم التطور السلمي للعلاقات عبر مضيق تايوان وقضية إعادة التوحيد السلمي للصين، واعتبار المسائل المتعلقة بمنطقة التبت شأناً صينياً داخلياً، ودعم المواقف المبدئية وسياسات الحكومة الصينية في هذا الشأن، ورفض قيام قوى التطرف الديني والقوى الانفصالية القومية والقوى الإرهابية بالنشاطات الانفصالية والمعادية للصين.

4- تؤكد الصين مجدداً على دعمها للخيار الاستراتيجي للدول العربية لتحقيق السلام الشامل والعادل والدائم في منطقة الشرق الأوسط وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبدأ "الأرض مقابل السلام" و"مبادرة السلام العربية" و"خارطة الطريق" للسلام في الشرق الأوسط، وتدعو إلى استئناف عملية السلام في الشرق الأوسط في أسرع وقت ممكن. ويدعو الجانبان إسرائيل إلى التجاوب مع رغبة الدول العربية في تحقيق السلام والتفاوض مع الدول العربية المعنية على أساس مبادرة السلام العربية، والى التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ويدعم الجانبان إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة الكاملة على حدود 1967 وعاصمتها القدس الشرقية في إطار "حل الدولتين" المتفق عليه دوليا وعلى أساس قرارات الأمم المتحدة المعنية ومبادرة السلام العربية واستعادة الحقوق الوطنية العربية المشروعة وإنهاء احتلال إسرائيل لجميع الأراضي العربية المحتلة منذ عام 1967 بما فيها القدس الشرقية.

ويدعو الجانبان المجتمع الدولي إلى مواصلة تقديم الدعم السياسي والاقتصادي لفلسطين، لتحسين الأوضاع الإنسانية الفلسطينية، ويطالبان برفع الحصار الإسرائيلي عن قطاع غزة بما في ذلك فتح المعابر والسماح بإيصال المعونات الطبية والأغذية ومواد البناء اللازمة لإعادة الإعمار وتقديم المساعدات الإنسانية وتوزيعها بشكل سلس في كافة المناطق المحاصرة، ويطالبان إسرائيل بوقف الاستيطان في الأراضي العربية

المحتلة باعتباره غير قانوني وغير شرعي بما في ذلك القدس الشرقية والتأكيد على عدم شرعية الإجراءات أحادية الجانب التي اتخذتها وتتخذها إسرائيل والتي من شأنها تغيير الوضع القائم في القدس الشرقية المحتلة، بالإضافة إلى حل قضايا اللاجئين والموارد المائية وغيرها على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة عبر المفاوضات السلمية.

يقدر الجانبان المبادرات والمساعي التي يبذلها كل من صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر وجلالة الملك عبد الله الثاني ملك المملكة الأردنية الهاشمية وجلالة الملك محمد السادس ملك المملكة المغربية من أجل القدس.

ويؤكد الجانبان مجدداً على دعمهما حصول فلسطين على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، ويرحبان في هذا الصدد بانضمام فلسطين كعضو كامل العضوية في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ويؤكدان على أهمية الحفاظ على الموروث الشعبي والثقافي والحضاري للشعب الفلسطيني. ويعرب الجانب العربي عن تقديره للجهد الذي بذلته الصين في هذا الصدد، وكذلك لدعم الصين ومشاركتها الفعالة في عمليات حفظ السلام المعنية للأمم المتحدة في منطقة الشرق الأوسط.

الترحيب بإعلان حركتي فتح وحماس التوقيع على اتفاقية الوفاق الوطني الفلسطيني والتوصل إلى ورقة تفاهمات حول جميع النقاط الخلافية والذي جرى في القاهرة بتاريخ 2011/5/4 تحت رعاية جمهورية مصر العربية، والإشادة بالجهود المقدرة والمخلصة لجمهورية مصر العربية في رعاية هذا الاتفاق وإنجازه، وكذلك الترحيب بإعلان الدوحة وما تم الاتفاق عليه بشأن تشكيل حكومة انتقالية من كفاءات وطنية مستقلة تنفيذاً لاتفاق القاهرة والتطلع إلى أن يساهم ذلك في رأب الصدع الداخلي الفلسطيني وتعزيز الوحدة الوطنية وتشكيل حكومة وفاق وطني.

تدعو الصين إسرائيل إلى إطلاق سراح الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين وتحسين ظروفهم المعيشية والطبية، لتهدئة الوضع وإظهار حُسن النوايا وإعادة بناء الثقة المتبادلة مع فلسطين، بما يخلق ظروفاً إيجابية لاستئناف مفاوضات السلام بين فلسطين وإسرائيل. والترحيب بالجهود العربية لعقد جلسة استثنائية للجمعية العامة لمناقشة قضية الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين والعرب في السجون الإسرائيلية.

5- تدعم الصين استعادة سوريا للجولان المحتلة عبر المفاوضات السلمية على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

6- يؤكد الجانبان على احترام ودعم سيادة لبنان وسلامة ووحدة أراضيه، وحقوقه المشروعة في استعادة أراضيه المحتلة، ويدعوان إلى مواصلة تنفيذ قراري مجلس الأمن الدولي رقم425 ورقم1701. ويطالبان إسرائيل بالانسحاب من بقية الأراضي اللبنانية المحتلة.

7- الدعوة إلى احترام سيادة الدول العربية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، والتأكيد على أن العلاقات بين دول المنطقة يجب أن تكون مبنية على حسن الجوار بما يتوافق مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقواعد الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية في حل النزاعات بالطرق السياسية الشاملة والسلمية. ودعم التدابير والإجراءات التي تتخذها دول مجلس التعاون الخليجي لحماية أمنها واستقرارها، ودعم جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي لمواصلة دورهما الإيجابي والبناء في استتباب السلام والاستقرار في المنطقة.

8- التأكيد على دعم كافة الجهود السلمية بما فيها مبادرة ومساعي دولة الإمارات العربية المتحدة للتوصل إلى حل سلمي لقضية الجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى من خلال المفاوضات الثنائية ووفقاً لقواعد القانون الدولي، ويدعم الجانبان حل هذه القضية وفقاً للشرعية الدولية.

9- التأكيد على دعم سيادة السودان، وأمنه وسلامة أراضيه واستقراره، والترحيب بمبادرة جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لحل أزمة دارفور، والإشادة بجهود دولة قطر الرامية إلى تسوية قضية دارفور ودعم التنمية فيها، ودعوة كافة الفصائل السودانية التي لم توقع على وثيقة الدوحة للسلام في دارفور للمشاركة في المفاوضات بهدف استعادة السلام في المنطقة، والإشادة بالإستراتيجية الجديدة التي أعلنتها الحكومة السودانية لتحقيق السلام الشامل والأمن والتنمية في دارفور والتي وجدت ترحيبا ودعما واضحا من جانب الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وكافة الشركاء المعنيين. وتقدير الجهود البناءة التي تبذلها الصين في إيجاد حل سياسي لقضية دارفور.

10- يعرب الجانبان عن قلقهما البالغ من اندلاع النزاع في المناطق الحدودية بين السودان وجنوب السودان، ويؤكدان على ضرورة احترام الحدود القائمة بين السودان وجنوب السودان على أساس حدود الأول من يناير 1956، وكذلك الالتزام الكامل بمبدأ فض المنازعات بالطرق السلمية ووقف جميع أشكال العدائيات بين البلدين والعودة إلى المفاوضات، ويدعمان جهود الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وبلدان المنطقة المبذولة لحل الأزمة بشكل سلمي، كما يرحبان بعودة الجانبين لطاولة المفاوضات تحت إشراف الاتحاد الأفريقي.

11- التأكيد على وحدة وسيادة واستقرار الصومال، ودعم عملية المصالحة الوطنية الصومالية وفقا لاتفاق جيبوتي برعاية الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي. وإدانة كافة المحاولات التي تهدف إلى عرقلة عملية المصالحة، ودعوة جميع الأطراف للتخلي عن العنف ونشر الاستقرار واحترام حقوق الإنسان، ودعوة المجتمع الدولي لدعم جهود الحكومة الصومالية لتحقيق المصالحة الوطنية دون إقصاء لأي طرف. والإعراب عن الدعم لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وتقدير

نتائج المؤتمر الدولي حول الصومال والذي عقد في لندن في 2012/2/23، باعتباره خطوة هامة من قبل المجتمع الدولي لتحقيق السلام والاستقرار في الصومال.

12- دعم الجهود المبذولة لمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال وخليج عدن والتي تعيق حرية الملاحة الدولية ولمواجهة التهديدات الأخرى على سلامة حركة الملاحة والتجارة الدولية وفرص التنمية الاقتصادية والاجتماعية بدول المنطقة والأمن والسلام الإقليميين والدوليين، بناء على القانون الدولي والقواعد الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية والقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن للأمم المتحدة. والترحيب في هذا الإطار باستضافة دولة الإمارات العربية المتحدة المؤتمر الدولي لمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال المقرر عقده في دبي خلال الفترة 27-2012/6/28.

13- التأكيد على احترام سيادة ليبيا واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها واحترام حق الشعب الليبي في اختيار النظام السياسي والاجتماعي والطريق التنموي بإرادته المستقلة، ودعم جهود حكومة ليبيا وشعبها الرامية إلى إتمام عملية الانتقال السياسي بما يدعم الاستقرار والوحدة الوطنية والتنمية الاقتصادية في البلاد، ودعوة الأمم المتحدة وبقية أعضاء المجتمع الدولي لمواصلة تقديم كافة أشكال الدعم الضرورية لإعادة إعمار وبناء ليبيا.

14- تهتم الصين بالدور الهام الذي تلعبه الجامعة العربية في حل المسألة السورية سياسيا. وتعرب عن تقديرها ودعمها لجهود الجامعة العربية الإيجابية في هذا الصدد. ويدعو الجانبان الأطراف السورية المعنية إلى التنفيذ الكامل لخطة كوفي عنان المبعوث المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ذات الست نقاط والاتفاق الذي تم التوصل إليه بين سوريا والجامعة العربية، بما فيه الوقف الفوري لإطلاق النار وحماية المدنيين وإطلاق سراح المعتقلين على خلفية هذه الأحداث، وسحب كافة

المظاهر المسلحة من المدن والأحياء السكنية، واحترام حرية التجمع والحق المشروع في المظاهرات السلمية وضمان حرية تنقل الصحفيين في أراضي سوريا. ويؤكد الجانبان على ضرورة السماح لهيئات الإغاثة العربية والدولية بتقديم المساعدات الإنسانية (الغذائية والطبية) للشعب السوري وتعزيز الدور الريادي للأمم المتحدة في تنسيق جهود الإغاثة الإنسانية. ويؤكد الجانبان على ضرورة تجنيب سوريا مخاطر التدخلات الخارجية والانزلاق نحو سناريوهات الفوضى والحرب الأهلية، واحترام سيادة واستقلال سوريا ووحدتها الوطنية وسلامة أراضيها، وتجنيبها أي تدخل أجنبي، وتحقيق مطالب الشعب السوري نحو الحرية والديمقراطية والإصلاح السياسي.

ويرحب الجانبان بتعيين السيد كوفي عنان مبعوثاً خاصاً مشتركاً للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، ويؤكدان على الدعم الكامل لجهود الوساطة التي يقوم بها، ويطالبان كافة الأطراف المعنية بما فيها الحكومة والمعارضة السورية بالتنفيذ الكامل والشامل والفوري لخطة المبعوث المشترك ذات الست نقاط والوفاء بالالتزامات المترتبة عليها بموجب قراري مجلس الأمن رقم (2012/2042) و(2012/2043).

يدين الجانبان بشدة المجازر والهجمات الدامية التي استهدفت المدنيين في سوريا وبخاصة مجزرة الحولة التي راح ضحيتها عشرات النساء والأطفال، ويدعوان إلى بدء تحقيق في هذه المجزرة ومعاقبة مرتكبيها.

ويتابع الجانب العربي باهتمام الجهود التي تبذلها الصين لحل الأزمة السورية، ويقدر ذلك ويتطلع إلى المزيد في هذا الشأن.

15- دعم جهود مملكة البحرين الرامية إلى حماية مكتسباتها الديمقراطية والاستقرار والتنمية في البلاد وتعزيز مسار عملية الإصلاح والتحديث، والترحيب بالتعديلات الدستورية الأخيرة التي تعكس منهج الحوار والتوافق الوطني والممارسة الديمقراطية.

16- دعم الجهود المبذولة من كافة الأطراف السياسية في اليمن والرامية إلى استكمال تنفيذ ما تبقى من المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، وتوجيه الدعوة مجدداً لتقديم العون والمساعدة بغية التغلب على الآثار الاقتصادية الناجمة عن الأزمة السياسية وإزالتها في ضوء نتائج ومقررات اجتماعات أصدقاء اليمن في العاصمة السعودية الرياض بتاريخ 2012/5/23، كذلك يشيد الجانبان عالياً بالموقف المبدئي الثابت لحكومة وشعب الجمهورية اليمنية في التصدي لظاهرة الإرهاب رغم إمكانياتها الشحيحة والمتواضعة ودعوة المجتمع الدولي لتقديم ما يحتاج إليه اليمن من دعم حقيقي في هذا الجانب.

17- يؤكد الجانبان مجدداً على دعمهما للجهود الرامية إلى الحفاظ على النظام الدولي لمنع انتشار السلاح النووي ويدعوان إلى تسوية الملفات النووية في منطقة الشرق الأوسط من خلال المفاوضات الدبلوماسية بما يصون السلم والاستقرار في المنطقة والعالم. ويدعوان كافة دول منطقة الشرق الأوسط بدون استثناء إلى الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار النووي، وجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية، ودعم الجهود الدولية لتحقيق هذا الهدف في أقرب وقت، بما في ذلك مؤتمر 2012 الدولي بشأن جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. ويشيران إلى أن الاستخدام السلمي للطاقة النووية ونزع السلاح النووي ومنع الانتشار النووي تمثل ثلاث ركائز يعزز كل منها الآخر لمعاهدة منع الانتشار النووي. ويرى الجانبان أن جميع الدول المتعاقدة لمعاهدة منع الانتشار النووي يحق لها الاستخدام السلمي للطاقة النووية على أن تلتزم التزاما أمينا بواجباتها الدولية. ويؤكدان في هذا المجال على أهمية تعزيز التعاون بين الدول العربية والصين في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. والتنسيق بين الجانبين في المحافل الدولية حول القضايا المتعلقة بمنع الانتشار النووي ونزع السلاح النووي والاستخدام

السلمي للطاقة النووية.

18- إدانـــة الإرهـــاب بكافة أشكاله ومعالجة الأسباب والعوامل المغذية له، ورفض ربط الإرهاب بدولة أو شعب أو دين بعينه. وعدم استخدام المعايير المزدوجة في مكافحـــة الإرهاب، وضرورة مكافحته على أساس ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي والعلاقات الدولية المعترف بها مع التمسك بالدور الرئيسي والتنسيقي للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، ومواصلة تعزيز التعاون في هذا الشأن على المستوى الثنائي والمتعدد الأطراف لدعم تطبيق استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. ودعوة الأطراف المختلفة لإكمال المفاوضات حول "المعاهـــدة الشاملة لمكافحة الإرهاب" في أسرع وقت ممكن، والترحيب بإنشاء المركز الدولي لمكافحة الإرهاب تحت مظلة الأمم المتحدة استجابة لمقترح خادم الحرمين الشريفين الملك عبـــدالله بـــن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكـــة العربيـــة السعودية الذي قدمه في المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب – الرياض 2005، بهدف دعم التعاون الدولي لمكافحة هذه الظاهرة والقضاء عليها، والدعوة للتعاون مع هذا المركز.

19- الترحيب بنجاح العراق في استضافة مؤتمر القمة العربية الـ23 في بغداد خلال شهر مارس/آذار 2012.

20- الاتفاق على تعزيز الحوار والتعاون في إطار الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية من أجل تدعيم مبادئ التعددية وصيانة مصداقية الأمم المتحدة ودورها الريادي في الشؤون الدولية، ودعم إجراء إصلاحات ضرورية ومناسبة للأمم المتحدة بما يعزز مصداقيتها وفعاليتها ويرفع قدرتها على مواجهة التهديدات والتحديات المختلفة ويمكنها من القيام بالدور المنوط بها بموجب ميثاقها. ودعم المسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وضرورة إعطاء الأولوية لزيادة تمثيل الدول النامية بما فيها الدول العربية في عضويته في إطار عملية إصلاح مجلس

الأمن، وإيجاد حزمة من الحلول للقضايا المختلفة من خلال المناقشات الوافية والديمقراطية وصولا إلى توافق الآراء. ويرفض الجانبان في هذا الصدد محاولة أي دولة لدفع مشروعات الإصلاح قسراً أو اعتماد "حلول مرحلية وجزئية".

21- دعوة المجتمع الدولي إلى جعل النظام الاقتصادي الدولي أكثر عدلا وإنصافا كي يعكس التغيرات التي طرأت على معادلة الاقتصاد العالمي ويمكن من مواجهة التحديات التي تواجه العالم بصورة أفضل، بما في ذلك المضي قدما في إصلاح المنظومة المالية الدولية، وإعطاء الأولوية لتعزيز صوت وتمثيل دول الأسواق الناشئة والدول النامية بما فيها الصين والدول العربية في عضويتها؛ وتشديد الرقابة على أسواق السلع الأساسية والمشتقات المالية وتعزيز الحوار بين الدول المنتجة والمستهلكة للسلع الأساسية، والحفاظ على استقرار أسعارها؛ والعمل معا على إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف قائم على التوازن والمنفعة المتبادلة، وتحسين آلية الحوكمة الاقتصادية العالمية، وتعزيز الوظيفة الرقابية لصندوق النقد الدولي، ومعارضة النزعة الحمائية بكافة أشكالها وسرعة إتمام مفاوضات جولة الدوحة لمنظمة التجارة العالمية؛ وإعطاء مزيد من الاهتمام لقضية التنمية، بما يسهم في تحقيق انتعاش شامل ونمو صحي ومستقر ومستدام للاقتصاد العالمي.

22- دعوة المجتمع الدولي إلى تضافر الجهود لمواجهة التحديات الخطيرة الناجمة عن تغير المناخ. والترحيب بالنتائج التي خرج بها مؤتمر ديربان لتغير المناخ. وحث أطراف المرفق الأول على تحديد التزاماتها الكمية للحد من الانبعاثات وخفضها في الموعد المحدد لكي يتسنى إقرار مشروع التعديلات على المرفق باء بالبروتوكول، والتأكيد على أن تشمل فترة الالتزام الثانية لبروتوكول كيوتو جميع أطراف المرفق الأول لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وضرورة أن تدخل فترة الالتزام الثانية في 2013/1/1 فور انتهاء الفترة الأولى دون فارق زمني بينهما. ودعوة

الدول المتقدمة إلى الوفاء بتعهداتها حول تقديم 30 مليار دولار أمريكي كتمويل فوري وتوفير 100 مليار دولار أمريكي سنويا قبل عام 2020. وتحديد مرجعية واضحة في هذا الشأن ووضع معايير مناسبة تضمن التوزيع العادل للتمويل بين الدول النامية، والاتفاق على آلية توزيع أعباء التمويل على الدول المتقدمة. والتأكيد مجددا على ضرورة تمسك والتزام المسيرة التي تم إطلاقها في ديربان بالمبادئ والقواعد المنصوص عليها في الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة لتغير المناخ وخاصة مبادئ "العدالة" و"المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة" و"خفض الانبعاثات في حدود القدرة". والإعراب عن الأسف إزاء إعلان كندا بعيد اختتام مؤتمر ديربان عن انسحابها من بروتوكول كيوتو. والمعارضة الحازمة لقيام الاتحاد الأوروبي بإدراج رحلات الخطوط الجوية غير الأوروبية التي تصل إليه أو المقلعة منه إلى مشروع تجارة الغازات المنبعثة للاتحاد الأوروبي، والتعبير عن القلق الشديد تجاه اعتزام بعض الدول المتقدمة اتخاذ إجراءات أحادية الجانب مماثلة في مجال النقل البحري الدولي. والالتزام بتعزيز التنسيق والتعاون حول المناقشات المعنية بمؤتمر الأطراف الثامن عشر لتغير المناخ المقرر عقده في الدوحة عام 2013 والعمل معا على تحقيق نتائج إيجابية ومتوازنة في المؤتمر.

23- تعزيز الحوار بين الحضارات والتفاهم بين الشعوب واحترام خصوصياتها الدينية والثقافية والتعامل معها بروح المساواة والاحترام المتبادل والتسامح لتحقيق التكامل والاستفادة المتبادلة. والتأكيد على المشاركة الفعالة في المبادرات الإقليمية والدولية الهادفة إلى تعزيز الحوار بين الحضارات والثقافات والأديان والحد من انتشار العصبية وتعزيز التسامح بين أتباع الأديان والحضارات. وفي هذا الإطار يرحب الجانبان بإنشاء مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز العالمي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات الذي تم افتتاحه في فيينا بتاريخ 2011/10/13،

ويؤكدان على أهمية التعاون مع هذا المركز.

كما يشيد الجانبان بمبادرة جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية التي تبنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع عام 2010 بشأن تخصيص أسبوع عالمي لتكريس الوئام بين الأديان وبروح الاعتدال والوسطية للدين الإسلامي التي تضمنتها رسالة عمان.

ثانياً: في المجال الاقتصادي والتجاري والتنموي:

24- تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري والمالي لتحقيق المنفعة المتبادلة والتنمية المشتركة، والتأكيد على ضرورة مواصلة تسهيل الاستثمار والتجارة والاستفادة المتبادلة من المزايا المتوفرة لدى الجانبين في مجالات التكنولوجيا والكفاءات البشرية ورؤوس الأموال والأسواق، وتشجيع مؤسسات الجانبين على تعزيز التعاون الاستثماري في مجالات الطاقة التقليدية والزراعة والتصنيع والطاقة الجديدة والأطعمة الحلال، وضمان الحقوق والمصالح المشروعة للشركات والمستثمرين والعمال وفقا للاتفاقيات والقوانين الجاري العمل بها لدى الجانبين. والعمل على إنشاء آلية لفض المنازعات التجارية بين الجانبين على المستويين الثنائي والجماعي، ومعالجة المسائل التجارية بما فيها الإغراق التي ترفع ضد منتجات الجانبين وفقا لقواعد القانون الدولي ذات الصلة.

25- الترحيب بمذكرة التفاهم حول الحوار الاستراتيجي بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجمهورية الصين الشعبية والتي تم توقيعها في مدينة بكين بتاريخ 4 يونيو 2010، وتشجيع العمل على إكمال المفاوضات المتعلقة بإقامة منطقة التجارة الحرة بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية والصين بما يحقق المنفعة المتبادلة، والسعي إلى التوصل إلى اتفاقية في هذا الشأن والتوقيع عليها في أسرع وقت ممكن.

26- يقدر الجانبان تقديرا إيجابيا النتائج التي حققتها دورات مؤتمر رجال الأعمال في إطار المنتدى منذ إنشاء آلية له، ويهتمان بتفعيل دوره كمنبر للارتقاء بالتعاون الاقتصادي والتجاري. ويقدران نتائج الدورة الرابعة لمؤتمر رجال الأعمال العرب والصينيين وندوة الاستثمارات التي عقدت في يناير عام 2012 في الشارقة بدولة الإمارات العربية المتحدة، ويرحبان باستضافة مدينة تشنغدو بمقاطعة سيتشوان الصينية للدورة الخامسة لمؤتمر رجال الأعمال العرب والصينيين وندوة الاستثمارات عام 2013.

27- تعزيز التواصل والتعاون الثنائي بين جمارك الجانبين، وإجراء التبادل الفني والتعاون الثنائي في مجال إحصاءات تجارة السلع بشكل تدريجي.

28- تعزيز التعاون على المستويين الثنائي والجماعي في مجال فحص الجودة، والترحيب بالتوقيع على مذكرة تفاهم بين المصلحة العامة لرقابة وفحص الجودة والحجر الصحي بجمهورية الصين الشعبية والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين في إطار المنتدى، وإنشاء لجنة مشتركة صينية عربية لوضع آلية لتنفيذ ومتابعة أوجه التعاون المنصوص عليها في مذكرة التفاهم.

29- تشجيع التعاون في مجالي النفط والغاز الطبيعي بين الصين والدول العربية على أساس المنفعة المتبادلة، واستخدام الطاقة المتجددة، والتعاون التكنولوجي وتبادل الخبرات بين الجانبين لتدعيم التعاون في كافة مجالات الطاقة المتجددة. والبحث في إمكانية التعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

30- العمل على إنشاء آلية للتعاون الزراعي بين الصين والدول العربية.

31- تعـزيــز التعــاون في مجال حماية البيئة ومكافحة التصحر والحفاظ على الموارد الطبيعية.

32- تشجيع التعاون الصناعي بين الجانبين على أساس المنفعة المتبادلة.

وبشكل خاص في مجالات الصناعات الصغيرة والمتوسطة ونقل التكنولوجيا والعمل الجاد لزيادة الاستثمارات الصناعية لدى الجانبين، والترحيب بتوقيع مذكرة تفاهم بين وزارة الصناعة والمعلوماتية بجمهورية الصين الشعبية والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين.

33- مواصلة تعزيز التعاون بين الجانبين في مجال السياحة، ويرحب الجانب الصيني بالطلبات التي تقدمت بها الدول العربية لإدراجها على لائحة المقاصد السياحية للمواطنين الصينيين.

34- يؤكد الجانبان العربي والصيني على أن المواقع الدينية والتاريخية الواقعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة كالمسجد الأقصى وقبة الصخرة المشرفة وكنيسة القيامة وكنيسة المهد وغيرها هي مواقع داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة.

35- بحث إمكانية إنشاء مركز عربي صيني يهتم بالتكوين في مجال السياحة والفندقة موجهاً كلياً للسوق السياحية الصينية والعربية وتحتضن تونس مقره.

36- مواصلة توسيع التعاون في مجال تنمية الموارد البشرية وزيادة حجم الدورات التدريبية وتجديد أسلوبها وتوسيع تخصصاتها، والإعراب عن التقدير لحرص الجانب الصيني على تنظيم دورات تدريبية سنويا للكوادر العربية في مختلف المجالات.

37- تعزيز التعاون بين الجانبين في مجالي العلوم والتكنولوجيا، بما في ذلك تبادل الخبرات والزيارات والبحث والتطوير المشترك وإقامة المشاريع التكنولوجية النموذجية ونقل التكنولوجيا وغيرها.

38- الترحيب بترشح دولة الإمارات العربية المتحدة لاستضافة مدينة دبي معرض إكسبو 2020.

ثالثا: في مجال تعزيز التواصل الثقافي والاجتماعي والإنساني وحوار

الحضارات:

39- استكمال آلية التعاون العربي الصيني في المجال الثقافي والفني، والترحيب بنتائج الدورة الثانية لمهرجان الفنون العربية المنظمة في الصين في يونيو عام 2010 والدورة الثانية لمهرجان الفنون الصينية المقامة في البحرين في مارس عام 2012، والتأكيد على ضرورة مواصلة تنظيم مهرجانات الفنون العربية والصينية بالتناوب بين الجانبين. وتفعيل مذكرة التفاهم للتعاون في مشروع تبادل الترجمة والنشر للمؤلفات العربية والصينية.

40- الترحيب من حيث المبدأ بمقترح الجانب الصيني حول إقامة ملتقى طريق الحرير الثقافي بين الصين والدول العربية، والعمل على تنظيم سنة ثقافية للعالم العربي في الصين وسنة ثقافية للصين في العالم العربي، وسيقدم الجانب الصيني للجانب العربي تصورات مفصلة حول إقامة هذه الفعاليات.

41- تشجيع فتح مراكز ثقافية عربية في الصين ومراكز ثقافية صينية في الدول العربية وتقديم التسهيلات المتبادلة اللازمة في هذا الصدد.

42- التأكيد على أهمية الحوار بين الحضارتين العربية والصينية لما له من دور في تعزيز التفاهم بين الشعبين، والترحيب بنتائج الدورة الرابعة لندوة العلاقات العربية الصينية والحوار بين الحضارتين العربية والصينية التي استضافتها دولة الإمارات العربية المتحدة في ديسمبر عام 2011 في أبو ظبي، والترحيب بعقد الدورة الخامسة لهذه الندوة في الصين في النصف الأول من عام 2013.

43- تشجيع التعاون في مجالات التعليم والبحث العلمي والتبادل الأكاديمي بين الجامعات وغيرها من المؤسسات التعليمية والبحثية لدى الجانبين. ومواصلة تعزيز تعليم اللغة العربية في الصين وتعليم اللغة الصينية في الدول العربية.

44- تعزيز التعاون بين الجانبين في المجال الصحي ودفع المؤسسات الصحية

لدى الجانبين لإجراء التعاون في مجالات الصحة العامة والوقاية والسيطرة على الأمراض المعدية وغير المُعدية والأدوية التقليدية. والترحيب في هذا الصدد بالتوقيع على مذكرة التفاهم بين وزارة الصحة بجمهورية الصين الشعبية وجامعة الدول العربية، والاتفاق على عقد الاجتماع المشترك الأول لكبار المسؤولين والخبراء الصينيين والعرب في مجال الصحة عام 2012 في الصين.

45- تشجيع التعاون في المجال الإعلامي، وإجراء التشاور بشكل منتظم حول سبل تعزيز التعاون الإعلامي بين الجانبين وما تم تحقيقه، ومواصلة استكمال آلية ندوة التعاون الصيني العربي في مجال الإعلام، والترحيب بنتائج الدورة الثالثة لهذه الندوة التي عقدت في إبريل عام 2012 في مدينة قوانغتشو الصينية، والترحيب باستضافة دولة الكويت للدورة الرابعة لهذه الندوة عام 2014.

46- دعم التعاون بين جمعيات الصداقة ومنظمات المجتمع المدني الصينية والعربية من أجل تعزيز التفاهم والصداقة بين الشعبين العربي والصيني، والترحيب بالنتائج التي حققتها الدورة الثالثة لمؤتمر الصداقة العربية الصينية التي عقدت في ليبيا في أكتوبر عام 2010، والعمل على التحضير الجيد للدورة الرابعة لمؤتمر الصداقة العربية الصينية المزمع عقده في الصين عام 2012.

47- بحث أوضاع الجاليات الصينية في الدول العربية والجاليات العربية في الصين بغية حماية مصالحها المشروعة بشكل أفضل.

48- تعزيز التعاون العربي الصيني في المجال الرياضي، وتنسيق المواقف بين الجانبين في المناسبات الرياضية الدولية.

49- الترحيب باستضافة دولة قطر لفعاليات كأس العالم عام 2022، وتخصيصها يوماً من كل عام كإجازة رسمية للرياضة.

رابعا: في مجال تطوير منتدى التعاون العربي الصيني:

50- تعزيز التنسيق والتعاون لتحقيق ما حدده بيان المنتدى وبرنامجه التنفيذي من المبادئ والأهداف بما يعود على شعوب الجانبين بالمزيد من المنافع المشتركة الملموسة.

51- تكريس روح الإبداع لإثراء التعاون العربي الصيني واستكمال آليات المنتدى وإيجاد أنماط لتطوير عمل المنتدى بما يتواءم مع ظروف الجانبين وخصائص العلاقات العربية الصينية الثنائية.

52- دعم إقامة اتصالات بين المنتدى وآليات التعاون الإقليمي والمتعدد الأطراف الأخرى التي يشارك فيها كل من الجانبين، بما يوسع نطاق التعاون المشترك.

53- توجيه الشكر والتقدير للجمهورية التونسية لاستضافتها الكريمة للدورة الخامسة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون العربي الصيني، والترحيب بعقد فعاليتي الدورة العاشرة لاجتماع كبار المسؤولين للمنتدى عام 2013 والدورة السادسة للاجتماع الوزاري للمنتدى عام 2014 في جمهورية الصين الشعبية، والترحيب بعقد الدورة السابعة للاجتماع الوزاري عام 2016 في دولة قطر.

(6) الوثائق للدورة السادسة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الصيني العربي

إعلان بجين للدورة السادسة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون العربي الصيني

(بجين، يوم 5 يونيو عام 2014)

نحن وزراء خارجية جمهورية الصين الشعبية والدول الأعضاء في جامعة الدول العربية والأمين العام لجامعة الدول العربية عقدنا الدورة السادسة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون العربي الصيني في بجين في 5 يونيو عام 2014.

وبحضور كريم في الجلسة الافتتاحية لكل من فخامة الرئيس شي جينبينغ رئيس جمهورية الصين الشعبية وسمو الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء بدولة الكويت،

استعرضنا تطور العلاقات العربية الصينية في إطار المنتدى خلال العشر سنوات الماضية، وأبدينا ارتياحا كبيرا للدور الهام الذي يقوم به المنتدى منذ تأسيسه عام 2004 كإطار فعال للحوار الجماعي وتطوير مجمل علاقات التعاون الاستراتيجي العربي الصيني بما يتفق مع المصالح الأساسية والإستراتيجية للجانبين ويساهم في تعزيز السلام والاستقرار والتنمية في العالم

وإذ نشيد بالإنجازات التنموية التي حققها الجانبان العربي والصيني في المجالات الاقتصادية والاجتماعية في السنوات الأخيرة، فإننا نقدر الجهد المبذول في سبيل دعم السلم والتنمية على الصعيدين الإقليمي والدولي؛ حيث يقدر الجانب العربي تقديرا عاليا التزام الصين بطريق التنمية السلمية وجهودها في توسيع دائرة الإصلاح والانفتاح

ومساهماتها في تحقيق السلام والاستقرار والنمو الاقتصادي في العالم، ويقدر الجانب الصيني من جهته تقديرا عاليا الجهود الفعالة التي يبذلها الجانب العربي لتحقيق التنمية والتقدم وتعزيز النمو الاقتصادي وصيانة السلام والاستقرار في المنطقة والعالم.

وفي ضوء التغيرات العميقة التي يشهدها العالم اليوم، وتسارع وتيرة العولمة الاقتصادية والاجتماعية، وتوجه النظام الدولي نحو التوازن، فإنه يجب على المجتمع الدولي بذل جهود مشتركة من أجل تعزيز فرص العدالة والإنصاف على المستوى الدولي بما يسهم في تحقيق التنمية المشتركة والسلام لجميع دول العالم.

نشدد على أهمية تعزيز الحوار والتعاون في إطار الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية من أجل تدعيم مبدأ التعددية وصيانة هيبة الأمم المتحدة ودورها الريادي في الشئون الدولية، ودعم جهود الأمم المتحدة لإجراء إصلاحات ضرورية وعملية بما يعزز هيبتها وفعاليتها ويرفع قدرتها على مواجهة التهديدات والتحديات المختلفة ويمكنها من القيام بالدور المنوط بها بموجب ميثاقها؛ ودعم مجلس الأمن ليؤدي دورا رئيسيا في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. وفيما يتعلق بعملية إصلاح مجلس الأمن فيجب التأكيد على أولوية زيادة تمثيل الدول النامية، بما فيها الدول العربية، وايجاد حل شامل للقضايا المختلفة من خلال المناقشات الوافية والديمقراطية وصولا إلى توافق الآراء. ويرفض الجانبان في هذا الصدد محاولة أي دولة لتمرير مشروعات الإصلاح قسرا أو اعتماد "حلول جزئية".

وأخذا في الاعتبار التعافي الهش للاقتصاد العالمي، أكدنا على أهمية تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية، ورفض الحماية التجارية والاستثمارية، والعمل على إنشاء آلية لفض المنازعات التجارية بين الجانبين على المستويين الثنائي والجماعي، ومعالجة المسائل التجارية بما فيها الإغراق التي ترفع ضد منتجات الجانبين وفقا لقواعد القانون الدولي ذات الصلة، ودعم جهود إصلاح الحوكمة الاقتصادية العالمية،

وتعزيز تمثيل الاقتصاديات الناشئة والنامية في المؤسسات الدولية.

وبما أن جميع الحضارات تعكس في جوهرها حكمة البشر والمقاصد الإنسانية النبيلة، فإننا نشدد على تكريس قيم التسامح والاحترام المتبادل وزيادة أواصر التواصل والصداقة بين الشعوب لتعزيز التناغم والتعايش السلمي بين الحضارات الإنسانية، ونرحب بإنشاء مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز العالمي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات الذي تم افتتاحه في فيينا بتاريخ 2012/11/26، وندعو للتعاون مع هذا المركز، كما نرحب بمؤتمر الحضارات في خدمة الإنسانية الذي عقد في مملكة البحرين في الفترة من 5-7 مايو 2014، والذي دعا إلى بناء تحالف حضاري تتلاقى فيه الإنسانية بمنظومة القيم المشتركة لمواجهة خطاب الكراهية وآفات التعصب والتطرف والإرهاب.

نؤكد مجددا على رفض وإدانة ومكافحة الإرهاب والتطرف بكافة أشكالهما ووسائلهما ورفض ربطهما بدولة أو شعب أو دين بعينه، ورفض النزعات الانفصالية، وعلى ضرورة تضافر الجهود الدولية في هذا الشأن، والعمل على تجفيف منابع تمويل الإرهاب. ونرحب في هذا الصدد بإنشاء المركز الدولي لمكافحة الإرهاب تحت مظلة الأمم المتحدة وتبرع المملكة العربية السعودية له بمبلغ 100 مليون دولار، ونؤكد على أهمية دعمه، مع إدانة الأحداث الإرهابية الأخيرة في الدول العربية وفي الصين، كما نرحب بمبادرة دولة الإمارات العربية المتحدة بإنشاء مركز التميز الدولي لمكافحة التطرف العنيف (هداية).

وفي إطار المشاورات السياسية التي أجريناها حول أبرز القضايا الدولية والإقليمية ذات الاهتمام المشترك، وإذ نؤكد مجددا على ما تم التوصل إليه من توافقات سياسية خلال الدورات السابقة للمنتدى:

ندعو المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته وبذل مزيد من الجهد لإيجاد حل

عادل وشامل للقضية الفلسطينية وفقاً لقرارات الشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبادرة السلام العربية، بما يؤدي إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة الكاملة على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، ونطالب إسرائيل بوقف بناء المستوطنات باعتبارها إجراء غير قانوني وغير شرعي وإطلاق سراح المعتقلين الفلسطينيين، ورفع الحصار الإسرائيلي عن قطاع غزة وبقية المناطق الفلسطينية، وحل قضايا اللاجئين والموارد المائية وغيرها على أساس قرارات الأمم المتحدة عبر المفاوضات السلمية. كما نؤكد على عدم شرعية الإجراءات التي اتخذتها وتتخذها إسرائيل والتي من شأنها تغيير الوضع القائم في القدس الشرقية المحتلة، وضرورة عدم المساس بالأماكن المقدسة والهوية الدينية لمدينة القدس الشريف، ونثمن في هذا الصدد الدور الهام الذي تقوم به الرعاية الهاشمية في الحفاظ على مدينة القدس الشريف ودعم صمود أبنائها، والتي أطرتها الاتفاقية التاريخية الموقعة بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة فلسطين بتاريخ 2013/3/31، والتي تعيد التأكيد على الرعاية الهاشمية للأماكن المقدسة في القدس الشريف، كما نشيد بالدور الهام الذي يضطلع به صاحب الجلالة الملك محمد السادس، عاهل المملكة المغربية ورئيس لجنة القدس، في الدفاع عن الوضع القانوني لمدينة القدس الشريف وحماية مقدساتها الدينية، والمساهمة في تعزيز صمود سكانها. ونؤكد دعمنا للمصالحة الفلسطينية والتي أسفرت عن إعلان حكومة التوافق الفلسطينية، ونؤكد على رفضنا للإجراءات التي من شأنها وضع العراقيل والمعوقات والعقوبات التي تحول دون قيامها بمسؤولياتها. وتأكيدا للاعتراف الدولي لرفع مكانة دولة فلسطين وانضمامها إلى الأسرة الدولية، كدولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة، فإننا نرحب وندعم دولة فلسطين للالتحاق بالاتفاقيات والمنظمات الدولية

نشدد على ضرورة الحفاظ على وحدة وسيادة سوريا واستقرارها وسلامة

أراضيها وتحقيق مطالب الشعب السوري المشروعة من أجل الحرية والديمقراطية والإصلاح السياسي، كما نؤكد على أهمية العمل لإيجاد حل سياسي لهذه الأزمة بما يحقن دماء السوريين ويفضي إلى تشكيل هيئة حكم انتقالية ذات صلاحيات تنفيذية كاملة على أساس بيان جنيف (1)، ونرحب بقرار مجلس الأمن رقم (2139) لعام 2014 بشأن الأوضاع الإنسانية في سوريا، وندعو مجلس الأمن إلى تنفيذ كافة بنود هذا القرار على نحو شامل. كما ندعو المجتمع الدولي وكافة الحكومات والهيئات الدولية والمنظمات التابعة للأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها لتقديم الدعم والمساعدة لدول جوار سوريا التي تستضيف اللاجئين، كما نشيد بدور صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت، لاستضافة المؤتمر الدولي الأول والثاني للمانحين لدعم الوضع الإنساني للشعب السوري الشقيق خلال العامين 2013 و2014. ويقدر الجانبان الجهود التي بذلها السيد الأخضر الإبراهيمي، المبعوث المشترك السابق للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية في هذا الشأن.

كما ندعم استعادة سوريا للجولان المحتلة عبر المفاوضات السلمية على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

نؤكد على احترام ودعم سيادة لبنان وسلامة ووحدة أراضيه، وحقوقه المشروعة في استعادة أراضيه المحتلة، وندعو إلى مواصلة تنفيذ قراري مجلس الأمن الدولي رقم 425 ورقم 1701، ومطالبة إسرائيل بالانسحاب من بقية الأراضي اللبنانية المحتلة.

وفي إطار متابعة التطورات السياسية في عدد من الدول العربية، نعرب عن الارتياح للخطوات الايجابية التي قطعتها الجمهورية التونسية على مسار الانتقال الديمقراطي في إطار من التوافق الوطني، ونؤكد على أهمية دعم تونس في هذه المرحلة؛ والترحيب بإقرار الدستور الجديد لجمهورية مصر العربية على صعيد

استكمال استحقاقات خارطة المستقبل، وانجاز الانتخابات الرئاسية بانتخاب رئيس جديد، ونرحب بدعوة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز إلى عقد مؤتمر لأشقاء وأصدقاء مصر للمانحين وذلك لمساعدتها في تجاوز الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها؛ والدعم لجهود دولة ليبيا الرامية إلى إرساء دعائم الأمن والاستقرار، وبناء مؤسسات الدولة، وإعادة الاعمار والنهوض بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ والتأكيد على وحدة وأمن واستقرار الجمهورية اليمنية والترحيب بنتائج ومخرجات الحوار الوطني الشامل بموجب المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية في سبيل إقامة دولة ديمقراطية وموحدة حديثة قائمة على مبدأ التوافق والشراكة الوطنية والحُكم الرشيد، ودعوة أصدقاء اليمن لتقديم الدعم الكافي لليمن في هذه المرحلة؛ والترحيب بأجراء الانتخابات البرلمانية في العراق بنجاح.

نؤكد على دعم كافة الجهود السلمية بما فيها مبادرة ومساعي دولة الإمارات العربية المتحدة للتوصل إلى حل سلمي لقضية الجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى من خلال المفاوضات الثنائية ووفقا لقواعد القانون الدولي، ويدعم الجانبان حل هذه القضية وفقاً للشرعية الدولية.

نؤكد حرصنا الكامل على الوحدة الوطنية لجمهورية القمر المتحدة وسلامة أراضيها، وندعو الحكومتين الفرنسية والقمرية إلى الحوار من أجل التوصل إلى حل سلمي لقضية جزيرة مايوت.

نرحب بتوقيع اتفاق السلام بين الحكومة السودانية وحركة العدل والمساواة، ودعم جهود تحقيق السلام والتنمية والوفاق الوطني في جمهورية السودان، وضرورة العمل الجاد لمساعدة جمهورية السودان وجمهورية جنوب السودان للتوصل إلى حل للقضايا العالقة بينهما وفق ما نصت عليه الاتفاقيات ذات الصلة.

نرحب بالنجاح المتحقق على صعيد العملية السياسة في جمهورية الصومال

الفيدرالية، وندعم الجهود المبذولة لتحقيق المصالحة الوطنية وتعزيز الأمن والاستقرار والتنمية وبناء مؤسسات الدولة، وتضافر الجهود الدولية لمكافحة القرصنة.

نؤكد مجددا على دعمنا لكل الجهود الرامية إلى الحفاظ على النظام الدولي لمنع انتشار الأسلحة النووية وباقي أسلحة الدمار الشامل الأخرى، وفي ذات السياق فانه من المحوري تحقيق شمولية معاهدة عدم الانتشار النووي، ومطالبة الدول غير المنضمة- وخصوصاً دول منطقة الشرق الأوسط- بالانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار النووي، ودعم كافة الجهود الجارية لإنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وباقي أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، والتي من ضمنها عقد المؤتمر الدولي لجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وباقي أسلحة الدمار الشامل في أقرب وقت، ونعيد التأكيد على أن الاستخدام السلمي للطاقة النووية هو حق غير قابل للتصرف للدول الأطراف في "معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية" وخاصة الدول النامية، لضمان تحقيق التنمية المستدامة في جميع هذه الدول دون تمييز وبلا استثناء.

قرر الجانبان مواصلة تعميق علاقات التعاون الاستراتيجي القائمة على "التعاون الشامل والتنمية المشتركة"، مؤكدين في هذا السياق على ما يلي:

- تكثيف المشاورات السياسية رفيعة المستوى وتعزيز الدعم المتبادل للقضايا المتعلقة بالمصالح الحيوية التي تهم الجانبين، وتبادل الخبرات في مجال الحكم الرشيد والإدارة والتنمية.

- تعزيز فرص التعاون الاقتصادي والاستفادة من المزايا الاقتصادية لدى كل جانب، بما يحقق المنفعة المتبادلة، وفي هذا الإطار يرحب الجانب العربي بمبادرة الجانب الصيني بشأن بناء "الحزام الاقتصادي لطريق الحرير" و"طريق الحرير البحري في القرن الـ21"، وأبدى الجانبان رغبتهما مواصلة توسيع حجم التبادل التجاري والاستثماري بين الجانبين، وتهيئة البنية الأساسية التحتية، وتطوير التعاون

القطاعي بين الجانبين، لاسيما في مجال الطاقة والمجال المالي، ومجال تنمية الموارد البشرية.

- الترحيب بأن تكون السنة "2014-2015" سنة للصداقة العربية الصينية، وتعزيز الفهم المتبادل والصداقة بين الشعبين العربي والصيني من خلال إقامة فعاليات التعاون في المجالات الاقتصادية والتجارية والثقافية والتعليمية والعلمية والتكنولوجية والإعلامية والصحية والشبابية والنسائية وغيرها من المجالات.

- تطوير آليات التعاون في إطار المنتدى، وانتهاز فرصة الذكرى السنوية العاشرة على إقامة المنتدى لتوسيع مجالات التعاون إلى آفاق أرحب وفق خطة تنموية واضحة.

وقام الجانبان باعتماد "البرنامج التنفيذي لمنتدى التعاون العربي الصيني بين عامي 2014 - 2016" و"الخطة التنموية العشرية لمنتدى التعاون العربي الصيني خلال الفترة 2014-2024" وفقا لما ورد في هذا "الإعلان" نصا وروحا.

وفي الختام أعرب الجانبان عن الرضا التام لنجاح أعمال هذه الدورة، كما أعرب الجانب العربي عن تقديره وامتنانه للجانب الصيني على حسن الاستقبال وكرم الضيافة والإعداد الجيد لهذا الاجتماع مما ساهم في إنجاح هذه الدورة وما تم التوصل إليه من نتائج مثمرة خلالها.

ورحب الجانبان بعقد الدورة السابعة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون العربي الصيني في دولة قطر عام 2016، والدورة الثانية عشرة لاجتماع كبار المسؤولين في جمهورية مصر العربية عام 2015.

(7) الوثائق للدورة السابعة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الصيني العربي

إعلان الدوحة للدورة السابعة للاجتماع الوزاري

(الدوحة، يوم 12 مايو عام 2016)

عقدت الدورة السابعة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون العربي الصيني (المشار إليه فيما بعد بالمنتدى) في الدوحة - دولة قطر يوم 12 مايو 2016، بمشاركة وزراء خارجية كل من جمهورية الصين الشعبية والدول الأعضاء في جامعة الدول العربية والأمين العام لجامعة الدول العربية (المشار إليهما فيما بعد بالجانبين).

أشاد الجانبان بالنجاح الذي تحقق في الدورة السادسة للاجتماع الوزاري للمنتدى التي عقدت في بجين يوم 5 يونيو 2014 وما أفضت إليه من نتائج ايجابية وبالمبادرة الهامة للتشارك العربي الصيني في بناء الحزام والطريق التي أعلن عنها فخامة الرئيس شي جينبينغ رئيس جمهورية الصين الشعبية والتي من شأنها أن تسهم في تعميق وتوسيع مجالات التعاون والارتقاء به إلى مستويات أعلى خلال المرحلة القادمة من مسيرة المنتدى. وأعرب الجانب العربي عن التقدير والامتنان للزيارة التاريخية التي قام بها فخامة الرئيس الصيني إلى مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية يوم 2016/1/21.

وأولى الجانبان هذه الدورة اهتماماً بالغاً كونها الدورة الوزارية الأولى التي تعقد في العشرية الثانية من عمر المنتدى، كما أنها تأتي بالتزامن مع ذكرى مرور ستين عاما على إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين والدول العربية، وإطلاق الجانب

الصيني لوثيقة هامة بهذه المناسبة تحت عنوان "وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية"، وأعرب الجانبان عن تطلعهما لأن تشهد المرحلة القادمة انطلاقة جديدة نحو الشراكة الإستراتيجية الشاملة بينهما بما يسهم في تعزيز الأمن والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي، ومباشرة التحركات للتشارك في بناء الحزام والطريق، والعمل سويا من أجل تنفيذ أجندة التنمية المستدامة 2030.

واستعرض الجانبان مختلف الفعاليات التي تم انجازها في إطار المنتدى منذ الدورة السادسة للاجتماع الوزاري، وأعربا عن ارتياحهما للنجاح الذي تحقق على مستوى تنفيذ الأنشطة والفعاليات المنصوص عليها في "البرنامج التنفيذي للمنتدى بين عامي 2014-2016".

وتعميقا لعلاقات التعاون الاستراتيجي وتوطيد الثقة السياسية المتبادلة ومواصلة تبادل الدعم في القضايا المتعلقة بالمصالح الجوهرية والحيوية للجانب الآخر، وتعزيز المشاورات السياسية والتنسيق بين الجانبين فيما يتعلق بالقضايا والأزمات السياسية الهامة والطارئة، عقدت الدورة الثانية للحوار السياسي الاستراتيجي بين الدول العربية وجمهورية الصين الشعبية على مستوى كبار المسؤولين والدورة الثالثة عشرة لاجتماع كبار المسؤولين من الجانبين يوم 11 مايو2016 في الدوحة، وتم خلال هذه الدورة مناقشة القضايا والأزمات السياسية الراهنة.

وأجرى الجانبان مشاورات معمقة حول أبرز القضايا السياسية الدولية والإقليمية ذات الاهتمام المشترك، كما بحثا سبل تعزيز وتعميق التعاون في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأكدا على ما تضمنه إعلان بجين للدورة السادسة للاجتماع الوزاري للمنتدى، والخطة التنموية العشرية لمنتدى التعاون العربي الصيني خلال الفترة 2014-2024، والبرنامج التنفيذي للمنتدى بين عامي 2014-2016، وتوصلا إلى التوافقات التالية:

أولا: في المجال السياسي:

1 . التأكيد على ضرورة الالتزام بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والاحترام المتبادل للسيادة وسلامة الأراضي وعدم الاعتداء وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والمساواة والمنفعة المتبادلة والتعايش السلمي، واحترام ودعم إرادة جميع الدول في اختيار الطرق التنموية حسب ظروفها وإمكانياتها الوطنية.

2 . التأكيد على أهمية تعزيز الحوار والتعاون في إطار الأمم المتحدة بناء على مقرر الجمعية العامة رقم 557/62 وغيرها من المنظمات الدولية. ودعم جهود الأمم المتحدة لإجراء إصلاحات ضرورية ومشروعة بما يعزز هيبتها وفعاليتها ويرفع قدرتها على مواجهة التهديدات والتحديات المختلفة. وفيما يتعلق بعملية إصلاح مجلس الأمن، فيجب التأكيد على إعطاء أولوية لزيادة تمثيل الدول النامية، بما فيها الدول العربية، وإيجاد حل شامل للقضايا المختلفة من خلال المناقشات الوافية والديمقراطية وصولاً إلى توافق الآراء. ويرفض الجانبان في هذا الصدد محاولة أي دولة لتمرير مشروعات الإصلاح قسراً أو اعتماد "حلول جزئية".

3 . التنسيق على جميع المستويات بين المجموعة العربية والصين في جميع القضايا المطروحة على جدول أعمال مجلس الأمن، وعلى رأسها تلك المتعلقة بالشرق الأوسط، وعلى الأخص القضية الفلسطينية.

4 . أبرز الطرفان الدور الريادي الذي تقوم به الدول العربية والصين في مجال حفظ السلام، باعتبارهم الدول المهمة المساهمة بقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وأعرب الطرفان عن رغبتهما في توسيع التعاون المشترك في مجال حفظ السلام.

5 . تؤكد الدول العربية على دعمها لسيادة الصين ووحدة أراضيها وأن تايوان جزء لا يتجزأ من الأراضي الصينية، والالتزام الثابت بمبدأ الصين الواحدة ومعارضة

"استقلال تايوان" بكافة أشكاله، وعدم إقامة أي علاقة رسمية مع تايوان أو القيام بأي تواصل رسمي معها، ودعم التطوير السلمي للعلاقات عبر مضيق تايوان وقضية إعادة التوحيد السلمي للصين، ورفض قيام قوى التطرف الديني والقوى الانفصالية القومية وقوى العنف والإرهاب بأعمال انفصالية معادية للصين.

6 . تدعم الدول العربية مساعي الصين والدول المعنية لإيجاد حل سلمي للنزاعات على الأراضي والمياه الإقليمية عبر المشاورات والمفاوضات الودية، وفق الاتفاقيات الثنائية والتوافق الإقليمي المعني. وتؤكد على ضرورة احترام الحق الذي تتمتع به الدول ذات السيادة والدول الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار في اختيار سبل تسوية النزاعات بإرادتها المستقلة.

7 . التأكيد على أهمية تحقيق حل شامل ودائم للصراع العربي-الإسرائيلي على أساس قرارات الشرعية الدولية، خاصة قرارات مجلس الأمن رقم "242" لعام 1967، وقرار "338" لعام 1973 وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وعلى مرجعية مؤتمر مدريد للسلام لعام 1991، ومبادرة السلام العربية التي أُقرت في قمة بيروت عام 2002، وتجسيد مبدأ حل الدولتين بإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة وعاصمتها القدس الشرقية، تعيش جنباً إلى جنب في سلام مع دولة إسرائيل على أساس حدود عام 1967، ضمن حدود آمنة ومعترف بها، وإيجاد حل عادل وشامل لقضية اللاجئين الفلسطينيين وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 ومبادرة السلام العربية، وذلك بضمان تحقيق الأمن والاستقرار والسلم لجميع دول المنطقة. والتأكيد على أهمية الدور الذي تقوم به اللجنة الوزارية العربية، برئاسة جمهورية مصر العربية، والمعنية بالتحرك لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي. ودعوة إسرائيل إلى إنهاء احتلالها لجميع الأراضي الفلسطينية العربية المحتلة عام 1967، والتأكيد على أن السياسة الاستيطانية للاحتلال، بما في ذلك المستوطنات المقامة على أرض دولة

فلسطين المحتلة عام 1967، غير قانونية وغير شرعية وفقاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وتعرض حل الدولتين للخطر، ومطالبة إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال بوقف بناء المستوطنات في جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. والدعوة إلى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط، ورفض بناء الجدار الفاصل داخل أراضي دولة فلسطين بناء على الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية عام 2004، ودعوة إسرائيل إلى إطلاق سراح جميع الأسرى والمعتقلين العرب والفلسطينيين من السجون الإسرائيلية، وإلى إيقاف اعتداءات المستوطنين الإسرائيليين وجرائمهم بحق المدنيين الفلسطينيين، ودعوة مجلس الأمن الدولي لتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني وإيقاف كافة الإجراءات التي تمس الوضع القانوني لمدينة القدس الشرقية المحتلة، والتي تسعى من خلالها إلى تغيير طابعها وهويتها الثقافية العربية، ومحاولات تغيير الوضع التاريخي القائم للمسجد الأقصى المبارك والتي تمثل انتهاكاً واضحاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وكذلك اتفاقيات جنيف الأربعة، وتثمين الدور الهام الذي تقوم به المملكة الأردنية الهاشمية في مدينة القدس الشريف، ورعايتها للأماكن المقدسة والتي أطرتها الاتفاقية التاريخية الموقعة بين جلالة الملك عبد الله الثاني- ملك المملكة الأردنية الهاشمية، وفخامة الرئيس محمود عباس، رئيس دولة فلسطين، والتي أكدت على الرعاية الهاشمية للأماكن المقدسة في القدس الشريف، وكذلك الإشادة بالدور الهام الذي يقوم به جلالة الملك محمد السادس، ملك المملكة المغربية بصفته رئيس لجنة القدس، والتأكيد على أهمية دور وكالة بيت المال في تقديم المساعدات للشعب الفلسطيني. والإشادة بجهود المملكة العربية السعودية، بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز، والتي تهدف إلى الدفاع عن الأماكن المقدسة في مدينة القدس الشريف، من خلال دعمها السخي والمستمر لمدينة القدس ومؤسساتها وسكانها

من أجل تمكينهم من الوقوف في وجه محاولات الاحتلال الإسرائيلي لتهويد المدينة. والترحيب بنتائج مؤتمر القاهرة حول إعادة إعمار قطاع غزة الذي عُقد في أكتوبر 2014، ودعوة الدول المانحة للإيفاء بتعهداتها، والدعوة إلى فك الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة. والترحيب باستضافة الكويت لمؤتمر دولي في الربع الثاني من عام 2016 حول معاناة الأطفال الفلسطينيين في ظل انتهاكات إسرائيل القوة الفعلية القائمة بالاحتلال لاتفاقية حقوق الطفل.

8 . الإعراب عن القلق العميق إزاء الوضع في سوريا، والتأكيد على ضرورة الحفاظ على وحدة وسيادة سوريا واستقرارها وسلامة أراضيها، والتأكيد على ضرورة انسحاب إسرائيل من الجولان العربي السوري المحتل، وعلى أهمية التوصل إلى حل سياسي لهذه الأزمة بما يحافظ على حياة السوريين ويفضي إلى تشكيل هيئة حكم انتقالية على أساس بيان جنيف في 2012/6/30، وبياني فيينا في أكتوبر ونوفمبر 2015 الصادرين عن مجموعة الدعم الدولية الخاصة بسوريا، وقراري مجلس الأمن رقم 2254 (2015) و2268 (2016) وتوافقات وزراء خارجية المجموعة الدولية لدعم سوريا، لتثبيت وقف إطلاق النار وأعمال العنف، ودفع العملية السياسية بوتيرة أسرع. والتأكيد على دعم الجهود التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثه الخاص، وعلى أهمية تنسيق الجهود العربية والدولية المبذولة في هذا الشأن، والتأكيد على قرار مجلس الأمن رقم 2209 (2015) بشأن إدانة استخدام غاز الكلور السام في سوريا، والقرارين 2139 (2014) و2165 (2014) بشأن الأوضاع الإنسانية المتدهورة في سوريا، والدعوة إلى التنفيذ الكامل لهذين القرارين. وحث المجتمع الدولي وكافة الحكومات والهيئات الدولية والمنظمات التابعة للأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها على تقديم الدعم والمساعدة لدول الجوار العربية لسورية التي تستضيف اللاجئين السوريين، وهي: الأردن والعراق ولبنان ومصر، بالإضافة إلى السودان. والإشادة في

هذا السياق بدور دولة الكويت في استضافة المؤتمر الدولي الأول والثاني والثالث للمانحين خلال الأعوام 2013 و2014 و2015، ومشاركتها في رئاسة المؤتمر الرابع الذي عقد في لندن في فبراير 2016.

9 . التأكيد على الالتزام بالوحدة الوطنية للجمهورية اللبنانية وسيادتها واستقلالها وسلامة أراضيها. والدعوة للتطبيق الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومطالبة إسرائيل بالانسحاب من بقية الأراضي اللبنانية المحتلة، والإنهاء فوراً لانتهاكاتها للسيادة اللبنانية أرضاً وبحراً وجواً. والتأكيد على أهمية دعم لبنان، وخاصة الجيش اللبناني في مواجهة الهجمات التي تقوم بها الجماعات الإرهابية.

10 . التأكيد على احترام استقلال وسيادة ووحدة جمهورية العراق وسلامة أراضيه، وعدم التدخل في شؤونه الداخلية. ورفض المساس بهذه المبادئ والإدانة الشديدة للجرائم التي ترتكبها كافة التنظيمات الإرهابية وخاصة تنظيم داعش الإرهابي ضد جميع الشعب العراقي، ومطالبة المجتمع الدولي بتقديم جميع أنواع الدعم إلى الحكومة العراقية في حربها ضد الإرهاب وتطبيق القرارات الدولية الصادرة بهذا الشأن والالتزام بتنفيذها وإدانة قيام تنظيم داعش الإرهابي بضرب ناحية تازة في محافظة كركوك بالأسلحة الكيماوية.

11 . التأكيد على الالتزام بوحدة وسيادة وسلامة الأراضي الليبية بما يتفق مع مبدأ عدم التدخل في شؤونها الداخلية. والإعراب عن القلق البالغ لتمدد أعمال الجماعات الإرهابية في ليبيا، ودعم الحوار السياسي القائم، والجهود التي يبذلها في هذا الصدد السيد مارتن كوبلر، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا. والترحيب باتفاق الصخيرات حول التوصل إلى حل سياسي للأزمة في ليبيا والذي بادرت به أغلب القوى السياسية الليبية في يوليو 2015، والإعراب عن التقدير لجهود المملكة المغربية لتسهيل هذا الاتفاق، والترحيب بالتوقيع على الاتفاق السياسي الليبي في 17

ديسمبر 2015، وتبني مجلس الأمن لهذا الاتفاق بموجب قراره رقم 2259 (2015)، وإعلان تشكيل حكومة الوفاق الوطني في 19 يناير 2016، والترحيب بانتقال المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني الليبي إلى العاصمة طرابلس ودعوة جميع الأطراف السياسية الليبية إلى التعاون معها لتسهيل عملية الانتقال السياسي ودعوة المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم والمساعدة لحكومة الوفاق الوطني الليبية، وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم 2259 والتنويه بالجهود المبذولة من قبل دول الجوار العربي لليبيا: تونس، الجزائر، السودان، مصر، لتسهيل الحوار بين الأطراف الليبية.

12 . التأكيد على أهمية الالتزام الكامل بالحفاظ على وحدة اليمن وسلامة أراضيه واحترام سيادته واستقلاله، ورفض التدخل في شؤونه الداخلية، والوقوف إلى جانب الشعب اليمني فيما يتطلع إليه من حرية وديمقراطية وعدالة اجتماعية. والتأكيد مجددا على قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، خاصة القرار 2201 (2015)، والقرار 2216 (2015) الذي أكد بوجه خاص على دعم الحكومة الشرعية في اليمن ممثلة بفخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي وإدانة الإجراءات الانفرادية التي قام بها الحوثيون والتي من شأنها تقويض عملية الانتقال السياسي في اليمن. ودعوة جميع الأطراف اليمنية إلى تسوية الخلافات عن طريق الحوار والتشاور، ودعوة الحوثيين وقوات علي عبدالله صالح للالتزام بإجراءات بناء الثقة التي تعهدت القيام بها والانصياع لقرارات الشرعية الدولية، وتيسير عمليات المساعدات الإنسانية، وإدانة محاصرة المدن وخاصة مدينة تعز. والترحيب في هذا الصدد بإنشاء "مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية". والتأكيد على أهمية تنفيذ مبادرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآلياتها التنفيذية ونتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل، والترحيب بنتائج مؤتمر الرياض الذي انعقد خلال الفترة 17-2015/5/19، بناء على طلب من فخامة رئيس الجمهورية اليمنية عبد ربه منصور هادي، بمشاركة كافة الأطراف

اليمنية، ودعم جهود الأمم المتحدة ودور مبعوثها الخاص إلى اليمن، والترحيب بمشاركة جميع الأطراف اليمنية في مفاوضات جنيف الأولى والثانية والإشادة باستضافة دولة الكويت لأطراف النزاع اليمني والتأكيد على الدعم الكامل لمحادثات السلام الجارية للوصول إلى حل سلمي يحقن دماء الأشقاء اليمنيين.

13 . التأكيد على دعم كافة الجهود السلمية بما فيها مبادرة ومساعي دولة الإمارات العربية المتحدة للتوصل إلى حل سلمي لقضية الجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى من خلال المفاوضات الثنائية ووفقا لقواعد القانون الدولي، ودعم حل هذه القضية وفقاً للشرعية الدولية.

14 . التأكيد على أهمية أن تكون علاقات التعاون بين الدول العربية والجمهورية الإسلامية الإيرانية قائمة على مبدأ حسن الجوار، وعدم التدخل في الشئون الداخلية، واحترام مبدأ استقلال الدول وسيادتها ووحدة أراضيها، وحل الخلافات بالطرق السلمية وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد بها.

15 . الإدانة بأشد العبارات الهجمات التي تعرضت لها سفارة المملكة العربية السعودية في طهران وقنصليتها العامة في مشهد في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، والتي أدت إلى الاعتداء على مباني البعثات الدبلوماسية والقنصلية السعودية وإلحاق ضرر بالغ بها. وأكد الجانبان على المبدأ الأساسي الذي تنص عليه اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية عام 1961، واتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية عام 1963، بشأن عدم الاعتداء على مباني البعثات الدبلوماسية والقنصلية، والإشارة إلى أن حكومة البلد المضيف تقع عليها التزامات لاتخاذ كافة الخطوات المناسبة لحماية مباني البعثات الدبلوماسية والقنصلية من أي اعتداء أو ضرر، وتجنب تعكير هدوء البعثات الدبلوماسية والقنصلية أو المساس بكرامتها. وفيما يُعرب الجانبان عن قلقهما العميق

من هذه الهجمات، يدعوان السلطات الإيرانية إلى حماية ممتلكات البعثات الدبلوماسية والقنصلية وأفراد طواقمها والوفاء الكامل بالتزاماتها الدولية في هذا الصدد.

16 . الترحيب بمؤتمر الحوار الوطني الذي انطلق في السودان ومناشدة الحركات المسلحة لوقف الاقتتال والانخراط في هذا الحوار الوطني استجابة لمبادرة السيد الرئيس عمر حسن احمد البشير. ومناشدة الأطراف الدولية المعنية على الوفاء بتعهداتها إزاء إعفاء ديون السودان الخارجية لمرحلة ما بعد انفصال دولة جنوب السودان وذلك دعما للتنمية الاقتصادية في السودان وسعيا لاستدامة السلام. وحث المجتمع الدولي على إدراج السودان ضمن مبادرة الدول الأفقر المثقلة بالديون (HIPCs) واستئناف المساعدات الإنمائية على نفس المستوى المعمول به في الدول الأخرى الخارجة من الصراعات. والدعوة لرفع العقوبات الأحادية الجائرة المفروضة على السودان والتي تعيق تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتمثل انتهاكا لحقوق شعب السودان في التنمية، والترحيب بنتائج استفتاء دارفور.

17 . الإعراب عن دعم وحدة وسيادة جمهورية الصومال الفيدرالية وسلامة أراضيها، والترحيب بالنجاح الذي تحقق على صعيد العملية السياسية والمصالحة الوطنية والذي من شأنه أن يعزز الأمن والاستقرار، ودعم جميع الجهود المبذولة لتحقيق التنمية المستدامة وبناء مؤسسات الدولة، والإعراب كذلك عن الدعم الكامل للجهود الدولية لمكافحة القرصنة البحرية قبالة الساحل الصومالي وإطلاق سراح البحارة المختطفين من خلال تعاون فعال مع الحكومة الصومالية. ودعم جهود الاتحاد الأفريقي لمساعدة الأمن والسلام في الصومال من خلال بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال AMISOM، وكذلك الجيش الوطني الصومالي. ودعم توجه دولة الكويت نحو إقامة مؤتمر دولي للمانحين بشأن التعليم في الصومال خلال عام 2016.

18 . التأكيد على احترام الوحدة الوطنية لجمهورية القمر المتحدة وسلامة

أراضيها.

19 . دعم جهود الحكومة التونسية في دفع التنمية الاقتصادية ومكافحة الارهاب، والإشادة بروح التوافق والحوار التي سادت مسار الانتقال الديمقراطي في تونس والدور الإيجابي الذي قام به الرباعي الراعي للحوار الوطني في هذا الصدد.

20 . الإشادة بالدور الأساسي الايجابي والفعال الذي قامت به الجزائر من خلال جولات الحوار التي استضافتها بين الأطراف المالية، والتي أتاحت الوصول إلى توقيع الأطراف في جمهورية مالي على اتفاق السلم والمصالحة في باماكو بتاريخ 2015/5/15.

21 . التنويه بالجهود التي قامت بها الجمهورية الإسلامية الموريتانية لجهة استتباب السلام والأمن في جمهورية مالي ضمن الوساطة الدولية.

22 . إدانة واستنكار اختطاف عدد من المواطنين القطريين في العراق باعتباره يمثل انتهاكاً لحقوقهم الإنسانية، والإعراب عن التضامن التام مع حكومة دولة قطر ودعم الإجراءات القانونية التي تتخذها لضمان إطلاق سراح مواطنيها. والإعراب عن الأمل في أن تسفر الاتصالات التي تجريها دولة قطر مع حكومة جمهورية العراق عن إحراز نتائج إيجابية نحو تأمين سلامتهم وإنهاء احتجازهم بشكل فوري.

23 . إدانة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، ورفض ربط الإرهاب بأي دين أو عرق أو ثقافة بعينها، والتأكيد على ضرورة تضافر الجهود الإقليمية والدولية لمكافحته ومعالجة أسبابه ومنع أي نوع من أنواع مصادر تمويل الارهاب، وكذلك مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود. ودعم جهود لجنة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب (CTC) وتبني الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي (CCIT) في أقرب وقت ممكن. والتأكيد في هذا الصدد على قرارات مجلس الأمن رقم 2170 (2014) و2178 (2014) و2199 (2015) و2253 (2015). التعاون والاستفادة

من المركز الدولي لمكافحة الإرهاب تحت رعاية الأمم المتحدة، بمبادرة من المغفور له خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز. والاستفادة من عمل المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب في الجزائر، والترحيب بنتائج المؤتمر الدولي حول مكافحة التطرف الذي استضافته الجزائر يومي 22-23 يوليو 2015. والترحيب بالرئاسة المشتركة للمملكة المغربية ومملكة هولندا للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، والإشادة بنجاعة السياسة التي اعتمدتها المملكة المغربية في مجال تدبير الشأن الديني وتكريس نموذج فعال في نشر قيم التسامح والإسلام المعتدل بمحيطه العربي والإفريقي والإشادة بتأسيس معهد محمد السادس لتكوين الأئمة المرشدين والمرشدات، والإشادة بالسياسات الشاملة لفخامة رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية السيد عبد العزيز بوتفليقة لإرساء السلم والمصالحة الوطنية والترحيب بالمبادرة التي أطلقها رئيس جمهورية مصر العربية في الاجتماع رفيع المستوى للدورة الـ 70 للجمعية العامة للأمم المتحدة بعنوان مبادرة الأمل والعمل لمواجهة التطرف والإرهاب "HAND ". والترحيب بنتائج المؤتمر الدولي لمكافحة تمويل الإرهاب الذي استضافة مملكة البحرين في نوفمبر 2014، والترحيب كذلك بنتائج ورشة العمل حول التبرعات الخيرية ومكافحة تمويل الإرهاب والتطرف العنيف التي استضافتها مملكة البحرين في نوفمبر 2015. والترحيب بجهود المملكة العربية السعودية لتشكيل التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب، والترحيب بالمركز الدولي للتمييز لمكافحة التطرف في أبو ظبي، ومركز صواب في أبو ظبي للتصدي لأنشطة تنظيم داعش من خلال قنوات التواصل الاجتماعي. وإعراب الجانبين عن إدانتهما للأعمال الإرهابية التي تتعرض لها مملكة البحرين والتي راح ضحيتها عدد من رجال الأمن والمدنيين الأبرياء، وتأييد كامل الإجراءات والتدابير التي تتخذها مملكة البحرين لمواجهة هذه الظاهرة الخطيرة لحماية أمنها واستقرارها.

24 . التأكيد مجددا على دعم كل الجهود الرامية، لمنع انتشار الأسلحة النووية وباقي أسلحة الدمار الشامل الأخرى، وفي ذات السياق فإنه من المحوري تعزيز شمولية معاهدة عدم الانتشار النووي ومصداقيتها وفعاليتها ومطالبة الدول غير المنضمة- وخصوصا دول منطقة الشرق الأوسط- بالانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار النووي، ودعم كافة الجهود الجارية لإنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وباقي أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، والتي من ضمنها عقد المؤتمر الدولي لجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وباقي أسلحة الدمار الشامل في أقرب وقت. والتأكيد على أن الاستخدام السلمي للطاقة النووية هو حق غير قابل للتصرف للدول الأطراف في "معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية" وخاصة الدول النامية، لضمان تحقيق التنمية المستدامة في جميع هذه الدول دون تمييز وبلا استثناء.

ثانيا: في المجال الاقتصادي والتجاري والتنموي:

25 . التأكيد على أهمية مواصلة تعزيز آليات التعاون الاقتصادي والتجاري، وتعميق علاقات التعاون الاستراتيجي في المجالات التجارية والاستثمارية والمالية، وتوثيق التواصل والتعاون فيما بين الاتحادات/ الجمعيات التجارية والصناعية للجانبين، ودعم قرارات قمة الأمم المتحدة لعام 2015 بشأن التنمية.

26 . يدعم الجانب الصيني الدول العربية في المفاوضات بشأن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

27 . التأكيد على أهمية العمل على تطوير التعاون في مجال الطاقة على أساس المنفعة المتبادلة، وإقامة مشاريع استثمارية في مجال النفط والغاز الطبيعي. والعمل على تعزيز التعاون، والاستفادة من الخبرات الصينية في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية، والطاقة المتجددة، والتعاون في مجال الأبحاث والدراسات، وتنفيذ مشروعات مشتركة في مجال الطاقة المتجددة.

28 . يؤكد الجانب العربي على أهمية مبادرة فخامة الرئيس شي جينبينغ رئيس جمهورية الصين الشعبية بخصوص بناء "الحزام الاقتصادي لطريق الحرير" و"طريق الحرير البحري في القرن الـ 21"، والتعاون سويا في هذا الشأن بهدف تعزيز التعاون في المجالات الرئيسية التالية: البنية التحتية وتسهيل التجارة والاستثمار ومجال التكنولوجيا الحديثة والمتقدمة المتمثلة في الطاقة النووية والفضاء والأقمار الاصطناعية والطاقة الجديدة، وتعزيز التعاون العربي الصيني في مجال الطاقة الإنتاجية.

29 . تعزيز التعاون في مجال حماية البيئة، ومواصلة التنسيق في المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة، خاصة في إطار مفاوضات الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ وبروتوكول كيوتو ومن خلال مجموعة الـ 77 والصين. والترحيب بالاتفاق الذي تم في باريس بشأن تغيير المناخ (ديسمبر 2015). والترحيب باستضافة المملكة المغربية لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة حول تغير المناخ في دورته الثانية والعشرين (COP22) التي ستعقد في مراكش خلال شهر نوفمبر 2016.

30 . تعزيز التعاون في مجال مكافحة التصحر، والترحيب بإنشاء المركز العربي الصيني لمكافحة التصحر في المملكة المغربية والترحيب كذلك بالتوقيع على مذكرة تفاهم للتعاون البيئي بين وزارة حماية البيئة بجمهورية الصين الشعبية وجامعة الدول العربية والترحيب بعقد ندوة حول مكافحة التصحر والجفاف بمشاركة المختصين من الجانبين يستضيفها السودان عام 2016. والعمل على إنشاء آلية لتعزيز التعاون في المجال الزراعي.

31 . العمل على تعزيز التعاون في مجال السياحة، وتشجيع التعاون والترويج السياحي بين المؤسسات والشركات السياحية لدى الجانبين، والإسراع بإتمام دراسة الجدوى الخاصة بإنشاء مركز عربي صيني في مجال التكوين في قطاع السياحة

والفندقة في تونس.

32 . مواصلة التعاون مع الجانب الصيني في مجال تنمية الموارد البشرية والتدريب والتأهيل للكوادر العربية، والإعراب عن التقدير للجانب الصيني على الدورات التدريبية التي نظمها خلال السنوات الماضية للكوادر العربية في مختلف المجالات.

ثالثا: في مجال تعزيز التواصل الثقافي والاجتماعي والإعلامي والإنساني وحوار الحضارات:

33 . التأكيد على مواصلة تعميق التواصل والتعاون في المجال الثقافي والحفاظ على التراث الحضاري والثقافي العربي والصيني، والترحيب بمبادرة المملكة العربية السعودية الداعية إلى الحوار بين أتباع الأديان والثقافات والحضارات بهدف نشر قيم التسامح والاعتدال وبناء علاقات تعاون وسلام تساهم في مواجهة تحديات الانغلاق وضيق الأفق والتي توجت بافتتاح مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز العالمي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات في مدينة فيينا عام 2012. والتأكيد على الدور المهم لمؤسسة الأزهر الشريف في نشر قيم التسامح والإسلام الوسطي المعتدل، وفي مواجهة الأفكار التكفيرية المتطرفة. والترحيب باختيار دولة الكويت عاصمة للثقافة الإسلامية من قبل المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم وذلك نظراً لإسهامات دولة الكويت في نشر الثقافة الإسلامية السمحة وتجديد مضامينها وإنعاش رسالتها، والإشادة باحتضان الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية تظاهرة "قسنطينة عاصمة للثقافة العربية لعام 2015"، والترحيب باختيار صفاقس بالجمهورية التونسية "عاصمة الثقافة العربية لعام 2016".

34 . التـأكيد على قرارات الأمم المتحدة بشأن مناهضة تشويه صورة الأديان وعدم التعرض لرموزها والحث على التسامح واحترام الأديان السماوية، وأول هذه

القرارات القرار رقم 150/60 الصادر في 20 يناير 2006، وآخرها القرار رقم 224/65 الصادر في أبريل 2010. والترحيب بمنح جائزة منظمة التعايش بين الأديان والحضارات لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين، وذلك تقديراً لإسهامات جلالته ودوره في تعزيز الحوار الهادف بين الأديان والثقافات والاحترام المتبادل بين جميع الشعوب والمجتمعات، وبناء الثقة والتفاهم ونبذ الكراهية. والترحيب بنتائج مؤتمر حوار الحضارات والثقافات الذي استضافته مملكة البحرين في مايو 2014. والإشادة بمبادرة جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية لإطلاق أسبوع الوئام بين الأديان، والذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع، وتم تخصيص أسبوع في شهر شباط من كل عام تعزيزاً للوئام بين الأديان.

35 . مواصلة تعزيز التعاون في مجال التعليم والبحث العلمي، وتشجيع التواصل بين المؤسسات التعليمية والبحثية وخاصة مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات البحث العلمي والجامعات والمعاهد العليا لدى الجانبين.

36 . تعزيز التعاون في مجال نقل ونشر التكنولوجيا والاتفاق على تعميق التعاون في مجال الإبداع العلمي والتكنولوجي، والترحيب بالتوقيع على مذكرة تفاهم بين وزارة العلوم والتكنولوجيا بجمهورية الصين الشعبية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية بشأن إنشاء مراكز صينية – عربية لنقل التكنولوجيا، والترحيب كذلك بمذكرات التفاهم التي وقعتها كل من المنظمة العربية لتكنولوجيات الاتصال والمعلومات و مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية بالمملكة العربية السعودية ومع المكتب الصيني لإدارة نظام الملاحة عبر الأقمار الصناعية بشأن التعاون في مجال الملاحة عبر الأقمار الصناعية "بيدو" .

37 . مواصلة التعاون في مجال الصحة، وتعزيز التعاون وتبادل الخبرات في

مجالات الرعاية الصحية والوقاية ومكافحة الأمراض المعدية وغير المعدية، والبحث الطبي والطب التقليدي.

38 . مواصلة التعاون في مجال الإعلام، وتعزيز التواصل بين المؤسسات الإعلامية وتشجيع تبادل الزيارات بين الإعلاميين من الجانبين، وإقامة دورات تدريبية، والمشاركة في الأنشطة الإعلامية التي تقام لدى الجانبين، بما في ذلك الإعداد لعقد الدورة الرابعة لندوة التعاون العربي الصيني في مجال الإعلام عام 2016.

39 . مواصلة تعزيز التعاون بين الجانبين في مجال الإذاعة والسينما والتليفزيون والتواصل والتعاون في مجالات التغطية المشتركة والإنتاج المشترك وتبادل البرامج والقيام بدبلجة الأفلام والبرامج التليفزيونية والتفويض ببثها وتنظيم فعاليات مثل تبادل الزيارات والتواصل والتدريب وإقامة الأسبوع السينمائي في الجانب الآخر. والتعاون في صناعة الإذاعة والسينما والتلفزيون. وتشجيع وفود الجانبين على تبادل الزيارات، وحضور المهرجانات والمعارض والمنتديات في مجال الإذاعة والسينما والتلفزيون المقامة في دول الجانب الآخر.

40 . مواصلة التعاون في مجال المكتبات والمعلومات، وتنفيذ بنود مذكرة تفاهم بين الأمانة العامة (مكتبة الأمانة العامة) ومكتبة الصين الوطنية في مجال المكتبات والمعلومات. والعمل على تنظيم برنامج تدريبي متخصص في مختلف فروع علم المكتبات والمعلومات للمهنيين والفنيين من الجانبين، والعمل كذلك على إطلاق بوابة شبكة المكتبات العربية والصينية الالكترونية خلال اجتماع الرياض في ابريل 2016. ودعم جهود الفرع العربي للمجلس العالمي للأرشيف في جهوده لاسترجاع الأرشيف الوطني للدول العربية المتواجد لدى مختلف دول العالم الأخرى.

41 . مواصلة تشجيع التعاون بين جمعيات الصداقة والمنظمات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني التي تتمتع بوضعية قانونية وتعمل وفقاً للقوانين المحلية لكل

دولة بين الجانبين، وتعزيز التبادل بين الشباب العربي والصيني.

42 . تعزيز التعاون في مجال القضايا ذات العلاقة بتمكين المرأة والعمل على رفع مكانتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتشجيع ودعم التواصل الودي والتعاون العملي بين المؤسسات والمنظمات النسائية لدى الجانبين.

وقام الجانبان باعتماد "البرنامج التنفيذي لمنتدى التعاون العربي الصيني بين عامي 2016- 2018".

وفي الختام أعرب الجانبان عن الرضا التام لنجاح أعمال هذه الدورة، كما أعربا عن التقدير والامتنان لدولة قطر على حسن الاستقبال وكرم الضيافة والإعداد الجيد لهذا الاجتماع مما ساهم في إنجاح هذه الدورة وما تم التوصل إليه خلالها من نتائج مثمرة.

كما أعرب الجانبان عن الشكر والتقدير لمعالي الدكتور نبيل العربي الأمين العام لجامعة الدول العربية، بمناسبة انتهاء ولايته، على جهوده لتطوير آليات منتدى التعاون العربي الصيني، وتعزيز علاقات التعاون العربي مع جمهورية الصين الشعبية.

ورحب الجانبان بعقد الدورة الثامنة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون العربي الصيني في جمهورية الصين الشعبية عام 2018، والدورة الرابعة عشرة لاجتماع كبار المسؤولين والدورة الثالثة للحوار السياسي الاستراتيجي بين الدول العربية وجمهورية الصين الشعبية على مستوى كبار المسؤولين في جمهورية الصين الشعبية عام 2017.

(8) الوثائق للدورة الثامنة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الصيني العربي

إعــلان بجيـن

للدورة الثامنة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الصيني العربي

(بجين، يوم 10 يوليو عام 2018)

عقدت الدورة الثامنة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الصيني العربي (المشار إليه فيما بعد بالمنتدى) في بجين يوم 10 يوليو عام 2018، بمشاركة وزراء الخارجية لجمهورية الصين الشعبية، والدول الأعضاء لجامعة الدول العربية والأمين العام لجامعة الدول العربية (المشار إليها فيما بعد بالجانبين). كما ثمن الحضور عاليا تشريف فخامة الرئيس الصيني شي جينبينغ وسمو أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح للجلسة الافتتاحية لأعمال هذه الدورة.

أعرب الجانب العربي عن تقديره للزيارة التي قام بها فخامة الرئيس الصيني شي جينبينغ إلى مقر جامعة الدول العربية يوم 21 يناير عام 2016، حيث ألقى كلمة هامة حول اتجاه العلاقات الصينية العربية والتعاون الجماعي الصيني العربي. وسجل الجانبان تقييمهما الإيجابي للدورة السابعة للاجتماع الوزاري للمنتدى التي عقدت بنجاح في الدوحة بقطر يوم 12 مايو عام 2016 ونتائجها الإيجابية، واستعرضا كافة الفعاليات التي أقيمت في إطار المنتدى منذ الدورة السابعة للاجتماع الوزاري، وأعربا عن ارتياحهما للإنجازات التي حققتها هذه الفعاليات.

أشاد الجانبان عالياً بمبادرة "الحزام والطريق" المطروحة من الرئيس الصيني

شي جينبينغ، وبما تطرحه من فرص واعدة للتعاون والمنفعة المشتركة واتفقا على ضرورة مواصلة التعاون والتشاور وتحقيق المنفعة المشتركة، وخاصة في إطار التعاون الصيني العربي في بناء "الحزام والطريق"، وتوسيع مجالات التعاون بما يخدم المصالح المشتركة للجانبين.

أكد الجانبان على أهمية الارتقاء بالعلاقات الصينية العربية إلى "علاقات الشراكة الاستراتيجية القائمة على التعاون الشامل والتنمية المشتركة" لمستقبل أفضل بغية تحقيق التنمية المشتركة والمنفعة المتبادلة والكسب المشترك. ويعمل الجانبان على دفع التواصل بشأن رؤيتهما للإدارة والحكم الرشيد وتوظيف مزايا التكامل وتعميق التعاون والتنسيق بين استراتيجياتهما التنموية والاستفادة المتبادلة من الثمار المتميزة لثقافة الجانب الآخر، بما يرسم مستقبلا مشرقا للعلاقات الصينية العربية.

يرى الجانبان أهمية إقامة علاقات دولية قائمة على الاحترام المتبادل والعدالة والانصاف والتعاون والكسب المشترك لمستقبل أفضل، بما يحقق الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط، وبما يساهم في الحفاظ على وحدة وسيادة واستقرار الدول العربية، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وأكد الجانبان على أهمية التعاون الصيني العربي لتحقيق الأمن والسلم الدوليين، وفي ظل مجتمع ذي مصير مشترك للبشرية، وعدم تحقيق الأمن لدولة ما على حساب الاضطرابات في الدول الأخرى أو تحقيق التنمية لدولة ما على حساب التخلف في الدول الأخرى.

وفي إطار تعميق علاقات الشراكة الاستراتيجية وتوطيد الثقة السياسية المتبادلة ومواصلة تبادل الدعم في القضايا المتعلقة بالمصالح الجوهرية والحيوية للجانب الآخر، وتعزيز المشاورات السياسية والتنسيق بين الجانبين حول القضايا السياسية الهامة والطارئة والأزمات، عقدت الدورة الخامسة عشرة لاجتماع كبار المسؤولين للمنتدى والدورة الرابعة للحوار السياسي الاستراتيجي على مستوى كبار المسؤولين

بنجاح في بجين يوم 9 يوليو 2018.

أجرى الجانبان مشاورات معمقة حول أبرز القضايا السياسية الدولية والاقليمية ذات الاهتمام المشترك، كما بحثا سبل تعزيز وتعميق التعاون في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها، وتوصلا إلى التوافق التالي:

أولاً: في المجال السياسي:

1. التأكيد مجددا على الدفاع بقوة عن مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والاحترام المتبادل للسيادة ووحدة الأراضي وعدم الاعتداء وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، واحترام ودعم جميع الدول لاختيار الطرق التنموية والنظم الاجتماعية بإرادتها المستقلة، والالتزام بحل الخلافات والنزاعات بين الدول عبر الحوار والتشاور وبالطرق السلمية.

2. التأكيد مجددا على تعزيز الحوار والتعاون في إطار الأمم المتحدة ودعم دور أكبر للأمم المتحدة في الشؤون الدولية. والتأكيد مجدداً على حرصهما على التواصل والتنسيق الوثيقين في جميع القضايا المطروحة على جدول أعمال مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها، وعلى رأسها تلك التي تتعلق بالشرق الأوسط. والتأكيد على أهمية إيجاد حلول سياسية للقضايا والأزمات الاقليمية.

3. دعم الجهود الرامية لإصلاح الأمم المتحدة للقيام بالمسؤوليات المنوطة بها بموجب ميثاق الأمم المتحدة بشكل أفضل، ورفع قدرة الأمم المتحدة على مواجهة التهديدات والتحديات العالمية وتعزيز دورها في نظام الحوكمة العالمية. والتأكيد مجدداً على أهمية زيادة تمثيل وصوت الدول النامية، بما فيها الدول العربية من خلال إصلاح مجلس الأمن الدولي ويجب العمل على إيجاد حزمة من الحلول التي تراعي المصالح والهموم لكافة الأطراف عبر التشاور الواسع والديمقراطي وصولاً إلى توافق الآراء. ورفض محاولات دفع عملية الإصلاح قسرا أو فرض مشروعات الإصلاح غير

الناضجة أو اعتماد "حلول جزئية".

4. تؤكد الدول العربية على دعمها لسيادة الصين ووحدة أراضيها وأن تايوان جزء لا يتجزأ من الأراضي الصينية، والالتزام الثابت بمبدأ الصين الواحدة ورفض "استقلال تايوان" بكافة أشكاله، وعدم إقامة أي علاقة رسمية مع تايوان أو القيام بأي تواصل رسمي معها، ودعم التطور السلمي للعلاقات عبر مضيق تايوان وقضية إعادة التوحيد السلمي للصين، ورفض قيام قوى التطرف الديني والقوى الانفصالية القومية وقوى العنف والارهاب بأعمال انفصالية معادية للصين.

5. تؤكد الدول العربية مجددا على دعمها لمساعي الصين والدول المعنية لحل النزاعات على الأراضي والمياه الإقليمية سلميا عبر المشاورات والمفاوضات الودية، وفق الاتفاقيات الثنائية والتوافق الإقليمي المعني. وتؤكد على ضرورة احترام الحق الذي تتمتع به الدول ذات السيادة والدول الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار في اختيار سبل تسوية النزاعات بإرادتها المستقلة.

6. يؤكد الجانبان مجدداً الحرص على مواصلة التنسيق الصيني العربي لدعم القضية الفلسطينية وكافة حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما فيها حق تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على خطوط الرابع من حزيران/ يونيو 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، وتأييد حصول دولة فلسطين على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، والالتزام بتحقيق السلام العادل والشامل والدائم في منطقة الشرق الأوسط، على أساس حل الدولتين ووفق القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وخاصة قرارات مجلس الأمن الدولي رقم 242 (1967)، 338 (1973)، و1515 (2003)، ومبادرة السلام العربية بكافة عناصرها كما جاءت عام 2002، ودعم إيجاد حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين قائم على حق العودة وفق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 ومبادرة السلام العربية، ودعم خطة فخامة

الرئيس محمود عباس لتحقيق السلام، والتي طرحها في مجلس الأمن يوم 2018/2/20. والتأكيد على أن سياسة الاستيطان الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967، بما فيها القدس الشرقية، غير قانونية وغير شرعية وفقاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وتُعرض حل الدولتين للخطر، وتقوض إقامة دولة فلسطين متواصلة جغرافيا، ورفض كافة التشريعات والقوانين الإسرائيلية الهادفة إلى شرعنة الاستيطان ومطالبة إسرائيل القوة القائمة بالاحتلال بوقف وإزالة آثار هذه السياسة غير القانونية. والدعوة إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2334 (2016). ومطالبة جميع الدول بالالتزام بقراري مجلس الأمن الدولي 476 و478 لعام 1980، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم)2017(A/RES/ES-10/19 ، وعدم نقل بعثاتها الدبلوماسية إلى مدينة القدس، والتأكيد على رفض قرار الولايات المتحدة الأمريكية الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، واعتباره باطلاً ولاغياً، واعتبار قيامها بنقل سفارتها إلى القدس سابقة خطيرة تخرق الإجماع الدولي حول المدينة المحتلة، وتشكل انتهاكاً فاضحاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وتشجع انتهاك القانون الدولي والشرعية الدولية. ورفض أي قرارات مماثلة. وحث إسرائيل القوة القائمة بالاحتلال على عدم مخالفة القانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها قرارات المجلس التنفيذي لليونسكو في دوراته المتعاقبة، ووقف أي ممارسة تمس بالمكانة القانونية والتاريخية للقدس الشرقية المحتلة وتحاول تغيير التركيبة الديمغرافية والهوية الثقافية العربية لها، والالتزام بالوضع التاريخي والقانوني القائم في المسجد الأقصى المبارك/الحرم القدسي الشريف. ودعوة كافة الأطراف إلى حل قضية الوضع النهائي للقدس عبر المفاوضات ووفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والتوافق الدولي. وإدانة قيام قوات الاحتلال الإسرائيلي بالاعتداءات الوحشية على المتظاهرين الفلسطينيين السلميين، الذين خرجوا

في قطاع غزة بمسيرات سلمية تزامنت مع ذكرى النكبة لهذا العام، والتي راح ضحيتها عشرات الشهداء وآلاف الجرحى من المدنيين العزّل، في انتهاك جسيم للقانون الدولي الإنساني واتفاقية جنيف الرابعة، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والترحيب بقرار مجلس حقوق الإنسان تشكيل لجنة تحقيق دولية في هذه الأحداث، والمطالبة بتمكين هذه اللجنة من أداء أعمالها، وضمان إنفاذ آلية واضحة لمساءلة ومحاكمة المسؤولين عن الجرائم. ودعوة مجلس الأمن إلى توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، والترحيب في هذا السياق بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة حول حماية السكان المدنيين الفلسطينيين)2018(A/RES/ES-10/20. والدعوة إلى رفع الحصار الإسرائيلي عن قطاع غزة والذي يؤدي إلى تدهور الوضع الاقتصادي والإنساني في القطاع. ودعوة إسرائيل إلى الإفراج عن جميع الأسرى والمعتقلين العرب والفلسطينيين في سجونها. ودعوة المجتمع الدولي إلى الالتزام بتفويض وكالة الأونروا، وتأمين الموارد والمساهمات وشبكة الأمان المالية اللازمة لموازنتها وأنشطتها على نحو كافٍ ومستدام يمكنها من مواصلة القيام بدورها في تقديم الخدمات الأساسية لضحايا النكبة، باعتبار ذلك حقاً يتحمل المجتمع الدولي مسؤولية الوفاء به وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 لعام 1948.

الإشادة بجهود جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، ملك المملكة الأردنية الهاشمية، صاحب الوصاية على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس الشريف، في رعاية الأماكن المقدسة، والتي أطرتها الاتفاقية التاريخية الموقعة بين جلالة الملك عبد الله الثاني، ملك المملكة الأردنية الهاشمية، وفخامة الرئيس محمود عباس، رئيس دولة فلسطين، والتي أكدت على الرعاية والوصاية الهاشمية للأماكن المقدسة في القدس الشرقية. والإشادة بالجهود التي يبذلها جلالة الملك محمد السادس ملك المملكة المغربية رئيس لجنة القدس في الدفاع عن المدينة المقدسة ودعم صمود

الشعب الفلسطيني، والإشادة بالجهود التي تبذلها وكالة بيت مال القدس التابعة للجنة القدس. والإشادة بجهود خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز في دعمه للقضية الفلسطينية من خلال تسمية القمة العربية العادية 29 التي عقدت في الظهران بتاريخ 2018/4/15 "بقمة القدس" وما وجه به خادم الحرمين الشريفين للمسجد الأقصى ومنظمة الأونروا من دعم بلغ مائتي مليون دولار، ومساعي جلالته في دعم القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني على كافة الأصعدة. والإشادة عاليا بجهود الجزائر تحت قيادة فخامة رئيس الجمهورية عبدالعزيز بوتفليقة في الدعم الكامل للقضية الفلسطينية والتزامها بالدعم المستمر لموازنة دولة فلسطين. وتوجيه الشكر والتقدير لجمهورية مصر العربية على جهودها التي تبذلها حالياً من أجل تسهيل الأوضاع داخل قطاع غزة وخاصة تقديم المساعدات العاجلة واستقبال جرحى العدوان الإسرائيلي في المستشفيات المصرية، وتسهيل حركة المسافرين عبر معبر رفح البري. وتقديم الدعم والتقدير للجهود الحثيثة التي تبذلها دولة الكويت، العضو العربي في مجلس الأمن، في متابعة تطورات القضية الفلسطينية، والدفاع عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني والتي كان آخرها طلب عقد جلسة طارئة لمجلس الأمن لبحث الجرائم الإسرائيلية ضد المتظاهرين المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة، وجهودها في تقديم مشروع قرار بشأن تأمين حماية دولية للمدنيين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967.

الإشادة بالرؤية ذات النقاط الأربع التي طرحها الرئيس شي جينبينغ لحل قضية فلسطين، في يوليو عام 2017، وكذلك الجهود الصينية الرامية لدفع عملية السلام في الشرق الأوسط.

7. الإعراب عن القلق العميق إزاء الوضع في سورية، والتأكيد على أهمية الحفاظ على وحدة وسيادة سورية، وسلامة أراضيها، والتأكيد على ضرورة تكثيف

الجهود لإيجاد حل سياسي ينهي الأزمة السورية، بما يحافظ على حياة السوريين ويحقق طموحات الشعب السوري، ويحفظ وحدة سورية ويحمي سيادتها واستقلالها، وينهي وجود جميع الجماعات والتنظيمات الإرهابية فيها، استناداً إلى مخرجات جنيف 1 و2 وقرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254 (2015)، والتأكيد على رفض الحل العسكري في سورية، ورفض جميع أعمال العنف والقتل التي تُمارس ضد الشعب السوري، بما في ذلك تلك التي تقوم بها الجماعات والتنظيمات الارهابية، والتأكيد مجددا في هذا الصدد على دعم جهود تحقيق السلام عبر مسار جنيف للتوصل إلى حل سياسي سلمي ومفاوضات أستانا للعمل على تثبيت وقف شامل لإطلاق النار على كافة الأراضي السورية. والتأكيد على دعم الجهود التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثه الخاص وعلى أهمية تنسيق الجهود العربية والدولية المبذولة في هذا الصدد. والتأكيد على قرار مجلس الأمن الدولي 2254 (2015) بشأن وقف شامل لإطلاق النار وإيجاد تسوية سياسية للوضع في سورية. وقرار مجلس الأمن الدولي رقم 2209 (2015) بشأن إدانة استخدام غاز الكلور السام في سورية والقرارين 2139 (2014) و2165 (2014) بشأن الأوضاع الإنسانية المتدهورة في سورية، والدعوة إلى التنفيذ الكامل لهذين القرارين ولقرارات مجلس الأمن الدولي بشأن المسألة السورية، بما في ذلك القرار رقم 2170 (2014) والقرار رقم 2199 (2015) والقرار رقم 2249 (2015) والقرار رقم 2401 (2018)، وحث المجتمع الدولي وكافة الهيئات الحكومية والدولية والمنظمات التابعة للأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها على تقديم مزيد من الدعم والمساعدة للدول العربية التي تستضيف النازحين السوريين، بما يواكب حجم الأعباء التي تضطلع بها تلك الدول. والطلب من الدول المانحة سرعة الوفاء بتعهداتها التي أعلنت عنها في مؤتمرات المانحين لدعم الوضع الإنساني في سورية والتي عقدت في الكويت (2013-2014-2015) ولندن (2016) وبروكسل (2017). ويجب على

المجتمع الدولي الحرص ودعم بقوة إعادة الإعمار في سورية وتوفير ضمان الأمن والأمان الدائمين في سورية. والسعي لتمكين النازحين السوريين في دول الجوار من العودة الآمنة إلى ديارهم فور سماح الوضع الأمني بذلك، والتأكيد على ضرورة انسحاب إسرائيل من الجولان العربي السوري المحتل.

8. التأكيد على الالتزام بوحدة لبنان وسيادته واستقراره وسلامة أراضيه والدعوة للتطبيق الكامل لقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة. ومطالبة إسرائيل بالانسحاب من بقية الأراضي اللبنانية المحتلة، والإنهاء فورا لانتهاكاتها للسيادة اللبنانية أرضاً وبحرا وجوا. والتأكيد على أهمية دعم حق لبنان في الاستفادة من موارده الطبيعية من نفط وغاز حتى حدوده البحرية، والترحيب بالتزام المجتمع الدولي بدعم الاستقرار السياسي والاقتصادي اللبناني، الذي تجلى في مؤتمري روما وباريس (سيدر).

9. التأكيد على احترام استقلال وسيادة ووحدة جمهورية العراق وسلامة أراضيه، وعدم التدخل في شؤونه الداخلية. وتهنئة العراق باستعادة كامل أراضيه المحتلة من تنظيم داعش الإرهابي ودعم الجانب العراقي للقضاء على فلول العصابات. ودعم جهود الحكومة العراقية الرامية إلى تحقيق السلم والاستقرار والمصالحة الوطنية وإعادة الإعمار الشامل. ودعوة كافة الأطراف المعنية إلى حل الخلافات بينها عبر الحوار والتشاور وفي إطار الدستور العراقي والتوصل إلى حل يراعي الهموم والمصالح لكافة الأطراف. وحث المجتمع الدولي على مواصلة تقديم الدعم والمساعدات الإنسانية إلى الحكومة العراقية، بما يصون الاستقرار في العراق والمنطقة. والإشادة بمخرجات مؤتمر الكويت الدولي لإعادة إعمار العراق والذي عقد خلال الفترة 12-2018/2/14 وتوجيه الشكر للدول التي تعهدت بتقديم ما يقارب من 30 مليار دولار للإسهام في إعادة إعمار العراق.

10. التأكيد على احترام وحدة وسيادة دولة ليبيا وسلامة أراضيها، وعدم التدخل في شئونها الداخلية، والإعراب عن القلق البالغ إزاء التحديات الأمنية والتهديدات الإرهابية التي تواجهها ليبيا ودعم جهود مكافحتها لتلك التحديات والتهديدات، والدعوة إلى انتهاج الحل السياسي عبر الحوار والمصالحة الوطنية، والتأكيد على دعم تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي الموقع في الصخيرات بالمملكة المغربية، ورفض الحل العسكري، والدعوة إلى تقديم الدعم للمجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني الليبي. التأكيد على جهود جامعة الدول العربية والممثل الخاص للأمين العام للجامعة إلى ليبيا، وبدور الأمم المتحدة والمبعوث الخاص ورئيس بعثتها في ليبيا، وآلية دول الجوار الليبي، والمبادرة الثلاثية التي تضم تونس والجزائر ومصر والتي عقدت آخر اجتماع لها في 2018/5/21 في الجزائر، والمجموعة الرباعية المعنية بدعم ليبيا والتي تضم جامعة الدول العربية والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي، وكذلك جهود اللجنة الأفريقية رفيعة المستوى الخاصة بليبيا، وعدم التعامل مع الأجسام الموازية وإلغاء تجميد الأموال الليبية في البنوك الأجنبية وكافة الموجودات الليبية المجمدة.

11. التأكيد على الالتزام بوحدة اليمن وسيادته وأمنه واستقراره وسلامة أراضيه، وعلى دعم الحكومة اليمنية الشرعية بقيادة الرئيس عبد ربه منصور هادي. ودعم واستئناف المشاورات السياسية للتوصل إلى حل سياسي للوضع في اليمن، طبقاً للمرجعيات الثلاثة المتمثلة في المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وخاصة القرار رقم 2216 (2015). والتأكيد على دعم جهود المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن من أجل استئناف العملية السياسية في اليمن، والتحذير من خطورة تدهور الوضع الإنساني والصحي والاقتصادي في اليمن، والدعوة إلى تكثيف تقديم المساعدات

الإنسانية والطبية للشعب اليمني، والإعراب عن دعم جهود إعادة الإعمار التي تقوم بها الحكومة اليمنية الشرعية، بما في ذلك الدعم البالغ 1.5 مليار دولار الذي تعهدت به كل من السعودية والإمارات لدعم الخطة الإنسانية الشاملة للعمليات الإنسانية في اليمن لعام 2018.

12. التأكيد على أهمية صيانة حرية الملاحة في البحر الأحمر وباب المندب ومضيق هرمز باعتبارها شريانا حيويا للتجارة العالمية وفقا لمبادئ القانون الدولي.

13. التأكيد على دعم كافة الجهود السلمية بما فيها مبادرة ومساعي دولة الإمارات العربية المتحدة للتوصل إلى حل سلمي لقضية الجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى من خلال المفاوضات الثنائية وفقاً لقواعد القانون الدولي، ودعم حل هذه القضية وفقا للشرعية الدولية.

14. التأكيد على أهمية أن تكون علاقات التعاون بين الدول العربية والجمهورية الإسلامية الإيرانية قائمة على مبدأ حسن الجوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واحترام مبدأ استقلال الدول وسيادتها ووحدة أراضيها، وحل الخلافات بالطرق السلمية وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد بها.

15. الترحيب بجهود حكومة السودان المستمرة لتحقيق الوفاق الوطني، خاصة مبادرة الحوار الوطني التي كان قد أطلقها فخامة رئيس جمهورية السودان، المشير عمر حسن أحمد البشير، تحت شعار "سودان يسع الجميع" من أجل تعزيز السلام والأمن والاستقرار في البلاد، وتتويجها بتشكيل حكومة الوفاق الوطني. والترحيب بقرار الإدارة الامريكية القاضي برفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على السودان منذ عام 1997، والتأكيد على أن ذلك سينعكس إيجابياً على الأوضاع الاقتصادية في السودان ويدعم جهود إعادة الإعمار والتنمية والاستقرار في كل ربوع البلاد، بما في

ذلك إنجاح مبادرات السيد رئيس الجمهورية للأمن الغذائي. والدعوة لرفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب، اتساقاً مع جهود السودان وتعاونه الكامل في مجال مكافحة الارهاب. ودعم قرار مجلس الأمن رقم (2363) للعام (2017) القاضي بتخفيض البعثة المشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي UNAMID، ودعم طلب حكومة السودان بتخصيص مزيد من الموارد لدعم خطة التنمية وتعزيز الاستقرار والأمن والسلام في دارفور. والترحيب بقرار حكومة السودان بجمع السلاح في كافة ربوع السودان، باعتبار أن ذلك يمثل خطوة متقدمة لتعزيز السلام والأمن والاستقرار في المنطقة. ودعم جهود حكومة السودان لإعفاء ديون السودان الخارجية والاستفادة من مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون (HIPCS)، ودعم جهود حكومة السودان للانضمام لمنظمة التجارة العالمية. وتثمين جهود حكومة جمهورية السودان في التوصل إلى اتفاق سلام بين الفرقاء بدولة جنوب السودان.

16. التأكيد على دعم وحدة وسيادة جمهورية الصومال الفيدرالية وسلامة أراضيها، والترحيب بالتقدم الجديد الذي تحقق على صعيد العملية السياسية والمصالحة الوطنية في الصومال ودعم جهود الحكومة الصومالية لصيانة السلام والأمن وتكريس الزخم الطيب للعملية السلمية. والترحيب بالاتفاق السياسي الذي توصلت إليه الحكومة الفدرالية الصومالية والولايات الفدرالية حول هيكل الأمن القومي الذي يؤطر قوات الولايات والقوات الفدرالية يوم 16 إبريل عام 2017. والتأكيد على أن المجتمع الدولي يجب أن يساعد الحكومة الصومالية بشكل هادف لصيانة استقرار الوطن وتعزيز بناء القدرة الذاتية لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وإعادة إعمار البلاد. ودعم عمليات حفظ السلام والمساعدات التي تقوم بها الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي في الصومال. والترحيب بجهود المجتمع الدولي والحكومة الصومالية لتفادي الكوارث الناجمة عن التغيرات المناخية والحد من تأثيرها على المجتمع الصومالي. وتثمين نتائج

المؤتمر الدولي للقضية الصومالية الذي عقد في لندن يوم 11 مايو عام 2017. ودعم مكافحة أنشطة القرصنة قبالة الساحل الصومالي وخليج عدن وفقا للقانون الدولي ومبادئ العلاقات الدولية وقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة، والاتفاق على أنه يتوجب على المجتمع الدولي إعطاء الأولوية لدعم جهود مكافحة أنشطة الصيد غير المشروع في المياه الصومالية وجهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الصومال للقضاء على الفقر وغيرها من القضايا الجذرية المغذية لظاهرة القرصنة في الصومال، وتأييد ودعم الحكومة الصومالية في مجال مكافحة الفكر المتطرف وكذلك الحركات والمنظمات الارهابية.

17. التأكيد على احترام الوحدة الوطنية لجمهورية القمر المتحدة وسلامة أراضيها.

18. التأكيد مجددا على إدانة الأعمال والجماعات الإرهابية بكافة أشكالها وقيام أي شخص بالأعمال الإرهابية بأي شكل وفي أي وقت ولأي هدف. والعمل على مكافحة الإرهاب بكافة صوره وأشكاله واجتثاث جذوره وقطع مصادر تمويله. ورفض ربط الإرهاب بأي عرق أو دين أو بلد أو حضارة وتعزيز الحوار بين مختلف الحضارات والشعوب والأديان والاستيعاب والتفاهم بينها ودعوة كافة الدول لعدم تقديم أي شكل من أشكال الدعم للكيانات أو الأفراد المتورطين في الإرهاب وعدم تمويل الإرهاب ورفض كافة أشكال الابتزاز التي تقوم بها المنظمات الإرهابية مثل تهديد الرهائن أو قتلهم أو طلب الفدية. والإدانة الشديدة للأعمال الإرهابية التي تهدف إلى تخريب الأمن والاستقرار في الدول العربية.

19. إدانة الأعمال الارهابية التي تتعرض لها مملكة البحرين، والتي راح ضحيتها عدد من رجال الأمن والمدنيين الأبرياء، وتأييد كامل الإجراءات والتدابير التي تتخذها مملكة البحرين، لحماية أمنها واستقرارها.

20. التأكيد مجددا على دعم كل الجهود الرامية لمنع انتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، وفي ذات السياق فإنه من المحوري تعزيز مصداقية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وشموليتها وفعاليتها ومطالبة الدول غير المنضمة -وخصوصا دول منطقة الشرق الأوسط، بسرعة الانضمام إلى المعاهدة بصفتها دولاً غير نووية، وعقد المؤتمر الدولي لجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى تنفيذاً لقرار عام 1995 الخاص بالشرق الأوسط والمُتخذ بتوافق الآراء خلال مؤتمر مراجعة وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 1995. ودعوة المجتمع الدولي إلى التنفيذ الشامل والمتوازن للركائز الثلاثة للمعاهدة أي: منع الانتشار ونزع السلاح النووي والاستخدام السلمي للطاقة النووية، ودعم مواصلة تعزيز النظام الدولي لعدم الانتشار النووي الذي يتخذ المعاهدة كحجر الأساس ودفع عملية نزع السلاح النووي في إطار الآليات القائمة وبخطوات ملموسة ومنتظمة وصيانة الحق الأساسي للدول الأطراف للمعاهدة وخاصة الدول النامية في الاستخدام السلمي للطاقة النووية دون تمييز.

ثانياً: في المجال الاقتصادي والتجاري والتنموي:

21. التأكيد على ضرورة مواصلة تعزيز بناء آليات التعاون الاقتصادي والتجاري، والاستمرار في تعميق علاقات التعاون الاستراتيجي في التجارة والاستثمار والمالية وغيرها من المجالات. ويحرص الجانب الصيني على البحث مع دول عربية أكثر في إقامة آلية التعاون في الطاقة الإنتاجية والاستثمار، والبحث في إنشاء فرق العمل المختصة في التجارة وغيرها من المجالات في إطار اللجان الاقتصادية والتجارية المشتركة بين الجانبين وفقا لرغبة وحاجة الجانبين، وتشجيع مؤسسات تنمية التجارة والاستثمار لدى الجانبين على فتح مكاتب في الجانب الآخر والقيام بالتواصل والتعاون في تنمية التجارة والاستثمار.

22. التأكيد على أهمية مبادرة "الحزام والطريق" المطروحة من قبل الجانب الصيني، والترحيب بتوقيع مجموعة من الدول العربية لمذكرات التفاهم المتعلقة بهذه المبادرة. وبذل الجهود المشتركة والممكنة لتعزيز التعاون الاقتصادي بين الجانبين، وتحويل مزايا التكامل للجانبين إلى مزايا للتعاون العملي والنمو المستمر، ورفع مستوى الانفتاح المتبادل بين الجانبين، وتوسيع الاستثمار والتجارة المتبادلة وتشجيع شركات الجانبين على التعاون في إنشاء مناطق التعاون الاقتصادي والتجاري، ودعم شركات الجانبين لابتكار سبل التعاون الاستثماري، وزيادة تعميق التعاون في مجال الطاقة والبنية التحتية وتسهيل التجارة والاستثمار وغيرها من المجالات، والاستفادة من قدرات الصين الانتاجية وتنوع مصادر الطاقة المتوفرة في الوطن العربي، ومواصلة تعزيز التعاون في الطاقة النووية والفضاء والأقمار الاصطناعية والطاقة الجديدة وغيرها من مجالات التكنولوجيا الحديثة والمتقدمة، وذلك وفقا لمبدأ المنفعة المتبادلة والكسب المشترك، ووفقاً للأنظمة والقوانين الخاصة بكل طرف.

23. الترحيب بمشاركة الجانب العربي في معرض الصين الدولي للاستيراد المزمع إقامته خلال الفترة من 5-2018/11/10 في شنغهاي، وتثمين تنظيمه من قبل الجانب الصيني وتشجيع الجهات والمؤسسات والشركات العربية المعنية للمشاركة فيه.

24. التأكيد على دفع التواصل والتعاون بين الشركات الصينية والعربية ودعم إقامة آلية تبادل الزيارات المنتظمة لرجال الأعمال بين الصين والمزيد من الدول العربية وتشجيع الشركات الصينية والعربية على تعزيز التواصل والتعاون عبر طرق متنوعة بما فيها إقامة معارض وندوات، وتبادل الخبرات والتجارب في مجال الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي بغية تنميته وتطويره والرفع من جودة منتوجاته وخدماته.

25. تعزيز التعاون في المجال المالي بين الجانبين على أساس المنفعة المتبادلة

وفي إطار القوانين واللوائح المعنية والتعاون بين الجهات الرقابية في هذا الشأن، ودعم المؤسسات المالية التي تستوفي الشروط في الجانبين لفتح مكاتب فرعية لدى الجانب الآخر.

26. البحث في السبل الممكنة لتعميق التعاون المالي في إطار "الحزام والطريق"، بين الصين والدول العربية. والتأكيد على تعميق التعاون العملي والمنفعة المتبادلة والتقاسم بين المؤسسات المالية الصينية والعربية. والدعم من حيث المبدأ لمبادرة بنك الصين للتنمية والبنوك المعنية للدول العربية لإنشاء "رابطة المصارف الصينية العربية" في إطار منتدى التعاون الصيني العربي، دعوة الجانبين إلى استكمال الإجراءات التأسيسية والبحث سويا في سبل توفير الدعم والخدمات المالية للمشاريع الصينية والعربية الهامة.

27. التأكيد على تعزيز التعاون في إطار منظمة التجارة العالمية، مع تأكيد دعم الجانب الصيني للدول العربية الساعية للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية لتسريع عملية انضمامها، والتأكيد على أهمية الدور الذي تقوم به منظمة التجارة العالمية في تنظيم وتشجيع التجارة الدولية والتأكيد على ضرورة التزام الدول الأعضاء في المنظمة بقواعدها والحفاظ على آليات تسوية المنازعات فيها وتقديم الدعم والمساندة للنظام التجاري متعدد الأطراف.

28. تعزيز التعاون الصيني العربي العملي (الجوانب التطبيقية) في مجالات النفط والغاز الطبيعي والكهرباء والطاقة الكهربائية والطاقة النووية والطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة والكهرونووية. والإشادة بنتائج الدورة الخامسة لمؤتمر التعاون الصيني العربي في مجال الطاقة التي عقدت في الصين عام 2016. والترحيب بتوقيع مذكرة التفاهم بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون لربط الطاقة العالمية (GEIDCO) في بجين يوم 14 مايو 2017.

29. تعزيز التعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية على أساس المنفعة المتبادلة، وتبادل الخبرات في مجالات الطاقة النووية والتكنولوجيا النووية، ودفع التعاون في توليد الكهرباء بالطاقة النووية وتحلية المياه واستكشاف الموارد والبحث العلمي وتدريب الأفراد وغيرها من المجالات التطبيقية للتكنولوجيا النووية.

30. التعاون لتسريع وتيرة استخدام الطاقة المتجددة للتمكن من بلوغ أهداف التنمية المستدامة وعلى الأخص الهدف السابع المتعلق بالطاقة من خلال تشجيع المشاريع المشتركة.

31. يؤكد الجانب العربي على مواصلة التعاون مع الجانب الصيني في مجال تنمية الموارد البشرية وتأهيل الكفاءات العربية، معربا عن التقدير للجانب الصيني لما نظمه من الدورات التدريبية في السنوات الماضية للكفاءات العربية في مختلف المجالات.

32. تعزيز التعاون في مجال حماية البيئة، والدفع بتنفيذ "مذكرة تفاهم بين وزارة حماية البيئة لجمهورية الصين الشعبية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية بشأن التعاون البيئي"، وتعزيز الحوار بين الجانبين في مجال التنمية المستدامة والعمل سويا على رفع قدرة حماية البيئة. ومواصلة التنسيق في المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة خاصة في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ وبروتوكول كيوتو واتفاق باريس ومن خلال مجموعة الـ 77 والصين. والترحيب بالاتفاق الذي تم في باريس بشأن تغير المناخ (ديسمبر 2015)، والإشادة باستضافة المملكة المغربية لمؤتمر الدول الأطراف في "الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة حول تغير المناخ" في دورته الثانية والعشرين (COP22) التي عقدت في مراكش خلال شهر نوفمبر 2016. ويرحب الجانب الصيني بمشاركة الجانب العربي في بناء طريق الحرير الأخضر.

33. العمل على إنشاء آلية لتعزيز التعاون العملي في المجال الزراعي. والدفع

بإنشاء سوق الجملة للمنتجات الزراعية والحيوانية والسمكية في دولة الإمارات العربية المتحدة، والترحيب بتوقيع مذكرة تفاهم بين وزارة الزراعة بجمهورية الصين الشعبية ووزارة التغير المناخي والبيئة بدولة الإمارات العربية المتحدة بشأن تعزيز التعاون الزراعي، ومذكرة التفاهم في مجال التعاون الزراعي بين وزارة الزراعة في جمهورية الصين الشعبية ووزارة الزراعة والغابات بجمهورية السودان والتي وقعت في عام 2016، والترحيب كذلك بتوقيع خطة عمل للتعاون الزراعي بين وزارة الزراعة بجمهورية الصين الشعبية ووزارة الزراعة واستصلاح الأراضي بجمهورية مصر العربية (2018-2020).

34. تعزيز التعاون والتواصل في مجالات الاقتصاد والتجارة لقطاع الغابات ومكافحة التصحر. وتشجيع التباحث المهني بين الجانبين في مكافحة التصحر وتدهور الأراضي، والترحيب بمشاركة المهنيين لدى الجانبين في الندوات وورش العمل المقامة في كلا الجانبين حول مكافحة التصحر والجفاف وتدهور الأراضي، ومواصلة إجراء المناقشات بشأن إنشاء المركز الصيني العربي لمكافحة التصحر في المملكة المغربية.

ثالثا: في مجال تعزيز التواصل الشعبي والاجتماعي والإعلامي وحوار الحضارات:

35. يشيد الجانب العربي بتأسيس الجانب الصيني مركز الدراسات الصيني العربي للإصلاح والتنمية، ويعتقد أن تعزيز تبادل الخبرات في مجال الإدارة والحكم الرشيد، ودفع الاستفادة المتبادلة من مفاهيم الإصلاح والتنمية لأمر يساهم في توسيع طرق الدول النامية نحو التحديث، ويساعد الدول العربية على استكشاف طرق تنموية تتماشى مع خصائصها الوطنية.

36. التنويه بالنتائج الإيجابية للدورة السابعة لندوة الحوار بين الحضارتين

العربية والصينية، وكذلك اجتماع المائدة المستديرة لمواجهة التطرف، التي عُقدت في مدينة تشنغدو الصينية في أغسطس 2017، والتأكيد على مواصلة الجهود لتعميق الحوار الحضاري، والالتزام بالتواصل على قدم المساواة، وتعزيز الفهم المتبادل بين الثقافتين العربية والصينية وتعزيز التعاون في نزع التطرف، والإشارة في هذا الصدد إلى تدشين مملكة البحرين لمركز الملك حمد العالمي للتعايش السلمي في مارس 2018.

37. العمل على تعزيز التعاون في مجال السياحة وتشجيع التعاون والترويج السياحي بين المؤسسات والشركات السياحية لدى الجانبين، ومواصلة إجراء دراسة الجدوى الخاصة بإنشاء مركز صيني عربي في مجال التكوين في قطاع السياحة والفندقة في تونس.

38. مواصلة تعزيز التعاون في مجال التعليم والبحث العلمي، وتشجيع التواصل بين المؤسسات التعليمية والبحثية وخاصة مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي والجامعات والمعاهد لدى الجانبين، والعمل على توفير المنح الدراسية للدول العربية، ودعم مشاركة فرق ومختبرات البحث العربية ونظيراتها الصينية في البرامج الدولية للتعاون العلمي وكذا تعزيز التعاون في مجال تثمين نتائج البحث العلمي والابتكار بين الجامعات ومؤسسات البحث العلمي العربية والصينية.

39. يتفق الجانبان على تعميق التعاون في مجال العلوم والتكنولوجيا والإبداع، وإجراء التواصل التكنولوجي والشعبي وإنشاء مختبر مشترك وحديقة العلوم والتكنولوجيا ونقل التكنولوجيا وغيرها من التعاون بأشكال مختلفة في إطار خطة الشراكة التكنولوجية الصينية العربية وتنفيذ خطة العمل للعلوم والتكنولوجيا والإبداع في إطار "الحزام والطريق" بشكل مشترك. والترحيب بتعزيز التعاون بين المكتب الصيني لإدارة نظام الملاحة عبر الأقمار الاصطناعية والمنظمة العربية لتكنولوجيات الاتصال والمعلومات في نظام بيدو وغيره من مشاريع البنية التحتية والتأهيل والتكوين

والبحث والتطوير المشترك والتطبيق الصناعي وغيرها من المجالات، وذلك وفقا لمذكرة التفاهم الموقعة بينهما بشأن التعاون في الملاحة عبر الأقمار الاصطناعية بيدو، واعتمادا على المركز الصيني العربي لنظام بيدو/GNSS، وتعزيز التعاون في مجال الأقمار الاصطناعية للأرصاد الجوية.

40. مواصلة التعاون في مجال الصحة، وتعزيز التعاون وتبادل الخبرات في مجالات الرعاية الصحية والوقاية ومكافحة الأمراض المعدية وغير المعدية، والبحث الطبي والطب التقليدي.

41. مواصلة التعاون في مجال الإعلام، وتعزيز التواصل بين المؤسسات الإعلامية وتشجيع الإعلاميين من الجانبين على تبادل الزيارات، وإقامة دورات تدريبية، والمشاركة في الأنشطة الإعلامية التي يقيمها الجانبان، وتنفيذ مذكرات تفاهم بشأن برنامج تعزيز التعاون بين وسائل الإعلام التي تم توقيعها مع الجهات الإعلامية في الدول العربية المعنية، والإعداد لعقد الدورة القادمة لندوة التعاون الصيني العربي في مجال الإعلام في المملكة المغربية خلال عام 2018.

42. مواصلة تعزيز التعاون بين الجانبين في مجال الإذاعة والسينما والتليفزيون والتواصل والتعاون في مجالات التغطية المشتركة والإنتاج المشترك وتبادل البرامج والقيام بدبلجة الأفلام والبرامج التليفزيونية والتفويض ببثها وتنظيم فعاليات مثل تبادل الزيارات والتواصل والتدريب وإقامة الأسبوع السينمائي في الجانب الآخر. والتعاون في صناعة الإذاعة والسينما والتلفزيون. وتشجيع وفود الجانبين على تبادل الزيارات، وحضور المهرجانات والمعارض والمنتديات في مجال الإذاعة والسينما والتلفزيون المقامة في دول الجانب الآخر.

43. مواصلة تعزيز التواصل والتعاون بين الجانبين في مجال النشر، ومواصلة تشجيع مؤسسات النشر الصينية والعربية على المشاركة في المعارض الدولية للكتاب

المقامة لدى الجانب الآخر؛ ومواصلة دفع تنفيذ مشروع تبادل الترجمة والنشر للمؤلفات للصين والدول الأعضاء لجامعة الدول العربية؛ ومواصلة تشجيع وفود النشر من الجانبين على تبادل الزيارات.

44. يدرك الجانبان الصيني والعربي الدور المهم للملكية الفكرية في تحفيز الإبداع وتعزيز تنافسية البلاد والشركات ودفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعمل على تعزيز التواصل والتعاون في مجال الملكية الفكرية.

45. مواصلة تشجيع التعاون بين جمعيات الصداقة والمنظمات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني للجانبين التي تتمتع بمكانة مشروعة وتعمل وفقا للقوانين المحلية.

46. مواصلة تشجيع التعاون بين المؤسسات الشبابية الحكومية والمنظمات الشبابية المدنية لدى الجانبين، وتعزيز التبادل بين الشباب العرب والصينيين.

47. مواصلة تعزيز التعاون في مجال المرأة، وتشجيع ودعم التواصل الودي والتعاون العملي بين المؤسسات والمنظمات النسائية لدى الجانبين، والعمل على رفع المكانة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمرأة.

48. دفع التعاون الصيني العربي في مجال المكتبات، بما في ذلك المكتبة الرقمية، والحفاظ على الوثائق التاريخية، وتشجيع علاقات التوأمة والشراكة بين المكتبات المركزية والمتخصصة في الصين والدول العربية، والترحيب بإطلاق المكتبة الرقمية الصينية العربية في عام 2018.

49. دعم التعاون وتقاسم الخبرات والتجارب بين المدن الصينية والعربية والترحيب باستضافة المملكة المغربية للدورة الثانية لملتقى المدن الصينية والعربية خلال سنة 2018.

تبنى الجانبان "البرنامج التنفيذي لمنتدى التعاون الصيني العربي بين عامي

2018-2020" والإعلان التنفيذي الصيني العربي الخاص ببناء "الحزام والطريق".

في الختام أعرب الجانبان عن الرضا التام لنجاح هذه الدورة، كما أعرب الجانب العربي عن التقدير والامتنان للجانب الصيني على حسن الاستقبال وكرم الضيافة والإعداد الجيد لهذا الاجتماع، مما ساهم في إنجاح أعماله وفي تحقيق نتائج مثمرة.

يرحب الجانبان بعقد الدورة التاسعة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الصيني العربي في المملكة الأردنية الهاشمية عام 2020، والدورة السادسة عشرة لاجتماع كبار المسؤولين والدورة الخامسة للحوار السياسي الاستراتيجي الصيني العربي على مستوى كبار المسؤولين في احدى الدول العربية عام 2019.

(9) الوثائق للدورة التاسعة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الصيني العربي

إعــلان عمّان للدورة التاسعة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الصيني العربي
(يوم 6 يوليو عام 2020)

1. عقدت الدورة التاسعة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الصيني العربي (المشار إليه فيما بعد بالمنتدى) يوم 6 يوليو عام 2020، عبر المنصة الرقمية برئاسة مشتركة لكل من مستشار الدولة وزير الخارجية لجمهورية الصين الشعبية، ووزير خارجية المملكة الأردنية الهاشمية، وبمشاركة وزراء خارجية الدول الأعضاء لجامعة الدول العربية والأمين العام لجامعة الدول العربية.

2. سجل الجانبان تقييمهما الإيجابي للدورة الثامنة للاجتماع الوزاري للمنتدى التي عقدت بنجاح في بجين يوم 10 يوليو عام 2018، والتي توجت بمشاركة كل من فخامة رئيس جمهورية الصين الشعبية شي جينبينغ، وحضرة صاحب السمو أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، واستعرضا كافة الفعاليات التي أقيمت في إطار المنتدى منذ الدورة الثامنة للاجتماع الوزاري، وأعربا عن ارتياحهما للنتائج الإيجابية التي حققتها هذه الفعاليات.

3. أكدا على أهمية زيادة تعزيز "علاقات الشراكة الاستراتيجية الصينية العربية القائمة على التعاون الشامل والتنمية المشتركة لمستقبل أفضل"، بما يحقق التنمية المشتركة والمنفعة المتبادلة والكسب المشترك، والعمل على إقامة المجتمع الصيني العربي للمستقبل المشترك نحو العصر الجديد يدا بيد، بما يسهم في إقامة مجتمع

المستقبل المشترك للبشرية، وعرض ذلك على القمة الصينية العربية المقبلة.

4. وافقا على عقد قمة صينية عربية من أجل الدفع بالشراكة الاستراتيجية الصينية العربية إلى آفاق أرحب، وبما يخدم المصلحة المشتركة للجانبين، والترحيب باستضافة المملكة العربية السعودية لها، على أن يتم تحديد موعد عقد القمة بالتوافق بين الجانبين.

5. أشادا مجدداً بمبادرة "الحزام والطريق" المطروحة من فخامة الرئيس الصيني شي جينبينغ، وبما تطرحه من فرص واعدة للتعاون والمنفعة المشتركة، واتفقا على ضرورة مواصلة التعاون والتشاور وتحقيق المنفعة المشتركة لكلا الجانبين.

6. أجرى الجانبان مشاورات معمقة حول أبرز القضايا السياسية الدولية والاقليمية ذات الاهتمام المشترك، كما بحثاً سبل تعزيز وتعميق التعاون في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأكدا في هذا الصدد على التفاهمات والبيانات السابقة.

7. أكدا من خلال آلية التعاون والشراكة بينهما على أهمية إقامة العلاقات الدولية على أساس الاحترام المتبادل والعدالة والإنصاف والتعاون والمصالح المشتركة، بما يحقق الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط والعالم، ويساهم في الحفاظ على وحدة وسيادة واستقرار الدول العربية، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وشددا على أهمية التعاون الصيني العربي للإسهام في تحقيق الأمن والسلم الدوليين، بما يدعم تعددية الأطراف بدلاً من الهيمنة في العلاقات الدولية، وفقاً لما ورد في مبادئ الأمم المتحدة.

8. أكدا مجدداً وعلى الاحترام المتبادل للسيادة ووحدة الأراضي وعدم الاعتداء وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، واحترام ودعم جميع الدول لاختيار الطرق التنموية والنظم الاجتماعية بإرادتها المستقلة، والالتزام بحل الخلافات والنزاعات بين الدول عبر الحوار والتشاور وبالطرق السلمية، وعلى تعزيز الحوار والتعاون في إطار الأمم

المتحدة ودعم دور أكبر للأمم المتحدة في الشؤون الدولية، وعلى حرصهما على التواصل والتنسيق الوثيقين في جميع القضايا المطروحة على جدول أعمال مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها، وعلى رأسها تلك التي تتعلق بالشرق الأوسط. والتأكيد على أهمية إيجاد حلول سياسية للقضايا والأزمات الاقليمية.

9. شددا على دعم الجهود الرامية لإصلاح الأمم المتحدة للقيام بالمسؤوليات المنوطة بها بموجب ميثاق الأمم المتحدة بشكل أفضل، ورفع قدرتها على مواجهة التهديدات والتحديات العالمية وتعزيز دورها في نظام الحوكمة العالمية. ودعم الصين لتمثيل أوسع في مجلس الأمن يشمل الدول العربية وغيرها من الدول النامية، من خلال إصلاح مجلس الأمن، وإيجاد حزمة من الحلول التي تراعي المصالح والهموم لكافة الأطراف عبر التشاور الواسع والديمقراطي وصولاً إلى توافق الآراء. ورفض محاولات دفع عملية الإصلاح قسراً أو فرض مشروعات الإصلاح غير الناضجة أو اعتماد "حلول جزئية".

10. أكدت الدول العربية على دعمها لسيادة الصين ووحدة أراضيها وأن تايوان جزء لا يتجزأ من الأراضي الصينية، والالتزام الثابت بمبدأ الصين الواحدة ورفض استقلال تايوان بكافة أشكاله، وعدم إقامة أي علاقة رسمية مع تايوان أو القيام بأي تواصل رسمي معها، ودعم التطور السلمي للعلاقات عبر مضيق تايوان وقضية إعادة التوحيد السلمي للصين. ورفض قيام قوى التطرف الديني والقوى الانفصالية القومية وقوى العنف والارهاب بأعمال انفصالية معادية للصين.

11. تدعم الدول العربية الموقف الصيني من ملف هونغ كونغ، وتدعم الجهود الصينية في صيانة أمنها القومي في إطار مبدأ دولة واحدة ذات نظامين، وترفض التدخل في الشؤون الداخلية.

12. أكدا على أهمية الجهود المبذولة لرعاية الأقليات لكلا الجانبين.

13. يرحب الجانب الصيني بزيارة جامعة الدول العربية والدول الأعضاء لها إلى الصين، بما فيها شينجيانغ الصينية، في وقت مناسب.

14. أكدت الدول العربية مجدداً على دعمها لمساعي الصين والدول المعنية لحل النزاعات على الأراضي والمياه الإقليمية سلمياً عبر المشاورات والمفاوضات الودية، وفق الاتفاقيات الثنائية والتوافق الإقليمي المعني. وتؤكد على ضرورة احترام الحق الذي تتمتع به الدول ذات السيادة والدول الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار في اختيار سبل تسوية النزاعات بإرادتها المستقلة.

15. أكد الجانبان على مواصلة التنسيق لدعم القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما فيها حق تقرير المصير، والاستقلال في دولة فلسطين على خطوط 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، وحق العودة والتعويض للاجئين الفلسطينيين وفق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194. وأيدا حصول دولة فلسطين على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، والالتزام بتحقيق السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط على أساس إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وحل الدولتين وفقاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها قرارات مجلس الأمن رقم 242، 338، 1515، 2334، ومبادرة السلام العربية. ورفضا أي خطة أو صفقة تخالف القانون الدولي ومرجعيات عملية السلام، بما فيها القرار بشأن شرعنة الاستيطان. ودعما خطة فخامة الرئيس محمود عبّاس، رئيس دولة فلسطين، التي قدمها في مجلس الأمن يوم 2020/2/11.

رفضا بشدة مخططات إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، لضم أي جزء من أرض دولة فلسطين المحتلة، واعتبرا تنفيذها تصعيداً خطيراً لسياساتها وممارساتها العدوانية، وانتهاكا خطيرا بحق الشعب الفلسطيني ويجب منعها حفاظا على الأمن

والسلم الدوليين، وانتهاكاً صارخاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وطالبا حكومة الاحتلال الإسرائيلي وأي جهة تدعم مخططاتها بوقف مخططات الضم الإسرائيلية غير القانونية.

أدانا ورفضا كذلك الاستيطان الاسرائيلي غير القانوني في الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967، وكافة التشريعات الإسرائيلية الهادفة لشرعنته وللتمييز ضد الفلسطينيين، وأكدا على تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 2334، وعدم الاعتراف بأي تغييرات على خطوط 1967، إلا ما يتفق عليه الطرفان. وأكدا على رفض وبطلان كافة الممارسات والسياسات الهادفة الى تغيير المكانة القانونية والتاريخية للقدس الشرقية المحتلة والتركيبة الديمغرافية والهوية الثقافية العربية لها، بما فيها إنشاء بعثات دبلوماسية في مدينة القدس، وذلك وفقاً لقرارات الشرعية الدولية، بما فيها قراري مجلس الأمن 476 و478، وقرار الجمعية العامة 10/19 (2017) وأكدا التزامهما بالوضع التاريخي والقانوني القائم للمسجد الأقصى المبارك.

دعما مواقف جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين، ملك المملكة الأردنية الهاشمية، صاحب الوصاية على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس الشريف، لحماية الأماكن المقدسة في المدينة، ودعما إدارة الأوقاف الإسلامية فيها، كما دعما جهود جلالة الملك محمد السادس ملك المملكة المغربية رئيس لجنة القدس.

طالبا إسرائيل برفع حصارها عن قطاع غزة، وأدانا استخدامها للقوة ضد المدنيين الفلسطينيين والاعتقال الإداري والتعسفي، ومطالباها بالإفراج عن جميع الأسرى والمعتقلين العرب والفلسطينيين. وحث الجانبان على تنفيذ قرار الجمعية العامة 20/10 (2018) بشأن حماية المدنيين الفلسطينيين.

أكدا على حل قضية اللاجئين الفلسطينيين بشكل عادل، وفق قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك قرار 194 (1948)، ورحبا بقرار الجمعية العامة

للأمم المتحدة الخاص بتمديد تفويض وكالة الأونروا لثلاث سنوات، وأعربا عن القلق العميق إزاء العجز المالي المزمن للوكالة، ودعيا المجتمع الدولي إلى تأمين الموارد المالية المستدامة لميزانيتها وأنشطتها، بهدف تمكينها من مواصلة دورها وتفويضها تجاه اللاجئين الفلسطينيين. وأكدا على أهمية تحقيق المصالحة الفلسطينية على أساس برنامج منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، ودعما الجهود المصرية في هذا الصدد. وأشادا بالرؤية ذات النقاط الأربع لفخامة الرئيس الصيني شي جينبينغ لحل قضية فلسطين، وبالجهود التي تبذلها الصين لدفع عملية السلام ودعم الأونروا.

16. رفض الجانبان بشدة قرار الولايات المتحدة الأمريكية الاعتراف بسيادة إسرائيل على الجولان السوري المحتل، وأكدا على أن هذا القرار يشكل انتهاكاً خطيراً لميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وأكدا مجدداً على أن الجولان المحتل هي أرض سورية عربية تحت الاحتلال. وطالبا إسرائيل بالانسحاب الكامل من الجولان العربي السوري المحتل ومن جميع الأراضي العربية المحتلة إلى خط الرابع من حزيران 1967 وفقاً لقرارات مجلس الأمن رقم 242 و338 و497.

17. أكدا على الالتزام بوحدة لبنان وسيادته واستقراره وسلامة أراضيه، وطالبا إسرائيل بالانسحاب من بقية الأراضي اللبنانية المحتلة، والإنهاء فوراً لانتهاكاتها للسيادة اللبنانية أرضاً وجواً وبحراً. كما أكدا على الالتزام بدعم استقراره السياسي ومساندته في ضوء التحديات الاقتصادية والمالية والنقدية؛ وأعربا عن التقدير لجهوده في استضافة اللاجئين الفلسطينيين والنازحين السوريين.

18. شددا على أهمية تضافر الجهود الدولية والإقليمية لإيجاد حلول سياسية للأزمات والقضايا الإقليمية وفقا لقرارات الشرعية الدولية والاتفاقيات والمرجعيات

ذات الصلة، وأكدا في هذا الإطار على سلامة ووحدة أراضي الدول العربية، خاصة في سوريا وليبيا واليمن، وضرورة تعزيز أمنها وسيادتها على أراضيها ومواردها الطبيعية، وأهمية وقف القتال وتعزيز فرص الحل السياسي ورفض التدخلات الخارجية في الدول العربية ودعم جهود الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية في هذا الشأن.

19. أعربا عن مواصلة دعمهما للجهود التي تبذلها الجمهورية اللبنانية وجمهورية العراق وجمهورية الصومال الفيدرالية وجمهورية السودان في سعيها لتحقيق وتعزيز الأمن والاستقرار والتنمية والازدهار ومكافحة الإرهاب.

20. أكدا على مبدأ حرية الملاحة البحرية في المياه الدولية وفقاً للقواعد المستقرة في القانون الدولي واتفاقيات قانون البحار، وضرورة ضمان أمن وسلامة الملاحة البحرية في الخليج العربي وبحر عُمان والبحر الأحمر ومضيق هرمز وباب المندب وتأمين خطوط إمدادات الطاقة. كما أدانا جميع الأعمال التي تستهدف أمن وسلامة الملاحة والمنشآت البحرية وإمدادات الطاقة وأنابيب النفط والمنشآت النفطية في الخليج العربي والممرات المائية الأخرى. والتأكيد على التعاون في تأمين السلامة البيئية لهذه المنطقة، والعمل خصوصاً على منع وقوع كارثة بيئية قد تنجم عن حادث السفينة "صافر".

21. أكدا على ضرورة التزام جميع الدول المتشاركة في الأنهار بمبادئ القانون الدولي وأهمية تسوية الخلافات والتوصل إلى توافق لتحقيق المنفعة المتبادلة والكسب المشترك عبر الحوار والتشاور والتفاهمات ذات الصلة.

22. أعربا عن دعمهما لكافة الجهود السلمية، بما فيها مبادرة ومساعي دولة الإمارات العربية المتحدة للتوصل إلى حل سلمي لقضية الجزر الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، وذلك من خلال المفاوضات الثنائية وفقا لقواعد القانون

الدولي، ولحل هذه القضية وفقا للشرعية الدولية.

23. أكدا على أهمية أن تكون علاقات التعاون بين الدول العربية والجمهورية الإسلامية الإيرانية قائمة على مبدأ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، واحترام مبدأ استقلال الدول وسيادتها ووحدة أراضيها، وحل الخلافات بالطرق السلمية وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد بها.

24. أكدا مجدداً على دعم جميع الجهود الرامية لمنع انتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، وفي ذات السياق فإنه من المحوري تعزيز مصداقية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وشموليتها وفعاليتها ومطالبة الدول غير المنضمة -وخصوصاً دول منطقة الشرق الأوسط- بسرعة الانضمام إلى المعاهدة بصفتها دولاً غير نووية، مع أهمية تنفيذ القرار الخاص بالشرق الأوسط الذي أُعتمد خلال مؤتمر مراجعة وتمديد معاهدة عدم الانتشار النووي لعام 1995، وأن هذا القرار لايزال سارياً حتى يحقق غايته وأهدافه، والتأكيد على نتائج مؤتمري المراجعة 2000 و2010، والترحيب بعقد الدورة الأولى لمؤتمر إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، استنادا إلى مقرر الجمعية العامة رقم A/73/546، برئاسة المملكة الأردنية الهاشمية عام 2019، والترحيب بترأس دولة الكويت للدورة الثانية لهذا المؤتمر، وتثمين مشاركة جمهورية الصين الشعبية في ذلك. ودعا المجتمع الدولي إلى التنفيذ الشامل والمتوازن للركائز الثلاثة للمعاهدة أي: منع الانتشار ونزع السلاح النووي والاستخدام السلمي للطاقة النووية، ودعم مواصلة تعزيز النظام الدولي لعدم الانتشار النووي الذي يتخذ المعاهدة كحجر الأساس، ودفع عملية نزع السلاح النووي في إطار الآليات القائمة وبخطوات ملموسة ومنتظمة، وصيانة الحق الأساسي للدول الأطراف للمعاهدة، وخاصة الدول النامية في الاستخدام

السلمي للطاقة النووية دون تمييز.

25. أعربا عن إدانتهما لجميع أعمال الإرهاب بكافة أشكالها ومظاهرها وأيا كان مرتكبوها، وحيثما ارتكبت، وأيا كانت أغراضها. والعمل على مكافحة الفكر المتطرف والإرهاب والتحريض عليه واقتلاع جذوره وتجفيف منابعه المالية. ورفضا ربط الإرهاب بأي عرق أو دين أو جنسية أو حضارة، وتعزيز الحوار والتسامح والتفاهم بين الثقافات والشعوب والأديان، مع دعوة الدول إلى الامتناع عن تقديم أي شكل من أشكال الدعم الصريح أو الضمني إلى الكيانات أو الأشخاص الضالعين في الأعمال الإرهابية، بما في ذلك تمويل الإرهاب، أو توفير ملاذات آمنة لهم، بما في ذلك المقاتلين الإرهابيين الأجانب، أو تسليحهم أو تيسير انتقالهم بما يهدد السلم والأمن الإقليمي والدولي، مع ضرورة احترام القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة"، خاصة أرقام 2396 (2017)، و2370 (2017)، و2462 (2019)، و2354 (2017). ورفض كل أشكال الابتزاز من قبل الجماعات الإرهابية التي تستهدف المساس بأمن واستقرار الدول العربية. ودعم جهود الدول العربية في مكافحة الإرهاب، ومساعدتها في جهود إعادة الإعمار جراء ما لحق بها من ضرر من الأعمال الإرهابية. ودعم الجهود الصينية في مكافحة الإرهاب بالإجراءات الوقائية ولنزع التطرف.

26. أكدا على ضرورة مواصلة تعزيز التعاون في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية والإعلامية، وخاصة في المجالات التالية: التجارة والاستثمار والمالية والصناعة والنقل والمواصلات والطاقة والموارد الطبيعية والبيئية والزراعة والسياحة وتنمية الموارد البشرية والملكية الفكرية والثقافة وحوار الحضارات والمكتبات والمعلومات والتربية والتعليم والبحث العلمي والعلوم والتكنولوجيا والصحة والتنمية الاجتماعية والاعلام والتعاون الأهلي والمرأة والشباب والرياضة والتنمية

المستدامة والسياسات السكانية.

27. رحبا باعتماد البرنامج التنفيذي للمنتدى بين عامي 2020-2022، بما يتضمنه من أنشطة وفعاليات مشتركة في كافة المجالات، وبما يسهم في توطيد أركان الشراكة الاستراتيجية بين الجانبين ويحقق التعاون الشامل والتنمية المشتركة.

28. رحبا بعقد الدورة العاشرة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الصيني العربي في جمهورية الصين الشعبية عام 2022.